تشريح شرح

نهج البلاغة

لابن أبي الحديد

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الملاح، محمود محمد

تشريح شرح نهج البلاغة. / محمود محمد الملاح؛ سليمان صالح الخراشي.- الرياض، ١٤٣٠هـ

٢٥٦ ص،١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ - ٣٠٧٠ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الثر العربي -عصر صدر الاسلام ٢- الخطابة العربية ٣- البلاغة العربية أ.الخراشي، سليمان صالح (محقق) ب.العنوان

ديوي ٨١٩,٢ ١٤٣٠/٤٩١٨

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٤٩١٨

ردمك: ٥ - ٣٠٧٠ - ٠٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

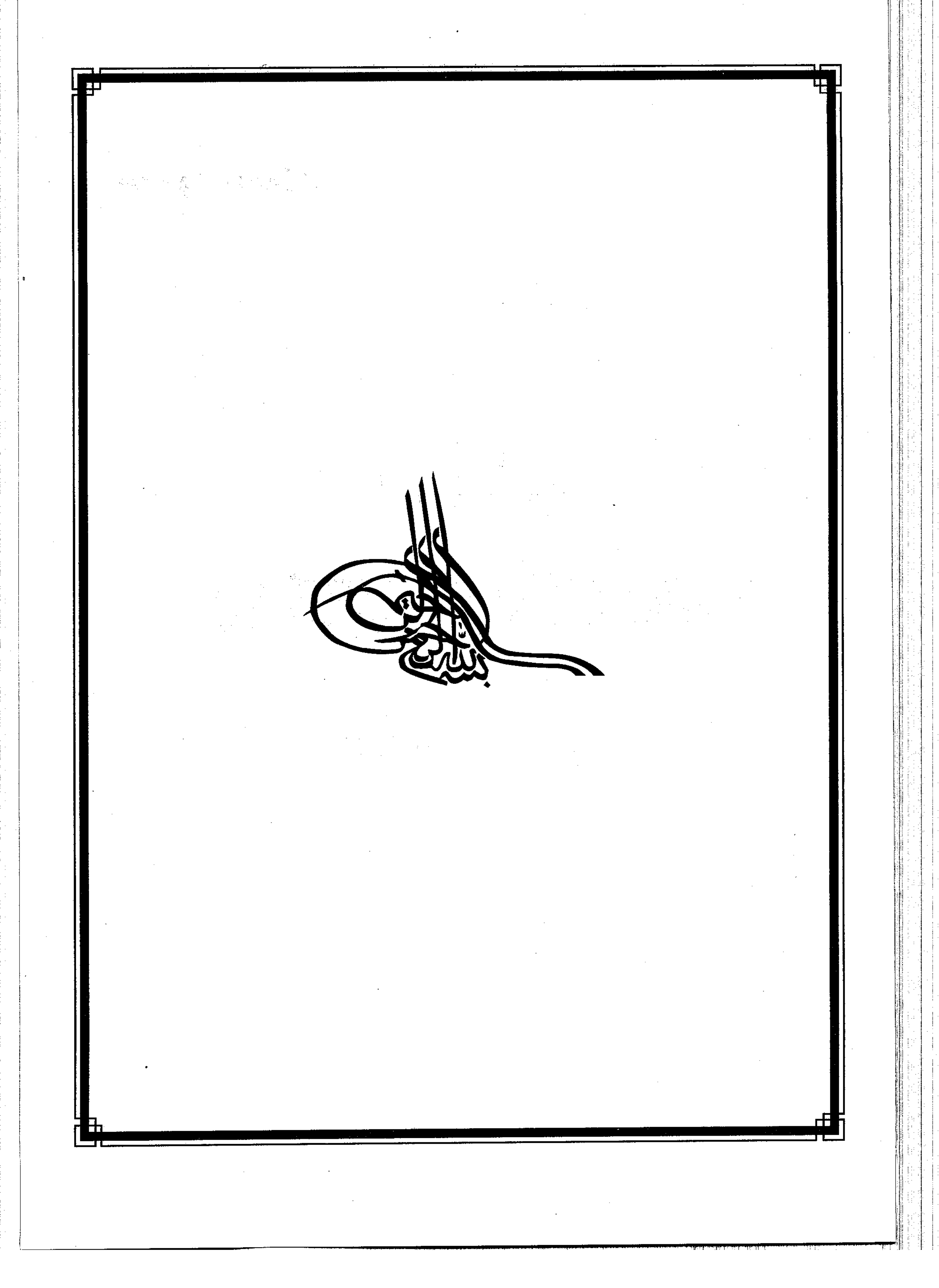
الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م



تلفون : ٤١١١٢٢٢

E-mail: dar_alaal@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم

محمود الملاح

تشريح شرح
نهج البلاغة

لابن أبي الحديد

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد؛ فإن كتاب «نهج البلاغة» من الكتب الشهيرة، التي حازت المحل الرفيع عند «الشيعة»؛ لاحتوائه -في زعمهم- علىٰ خطب علي رضي الله عنه، وهو من هو عندهم، غلوًا وتقديسًا، ولذا فقد بالغوا في الحفاوة بـ«النهج»، حتىٰ قال قائلهم: «إن الشيعة علىٰ كثرة فرقهم واختلافها متفقون متسالمون علىٰ أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين رضي الله عنه، اعتمادًا علىٰ رواية الشريف ودرايته ووثاقته»، حتىٰ كاد أن يكون إنكار نسبته إليه رضي الله عنه عندهم من إنكار الضروريات، وجحد البديهيات، اللهم إلا شاذًا منهم، وأن جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يُروىٰ عن

النبي ﷺ»[١]، وقال إمامهم الخميني في وصاياه: «نحن فخورون أن كتاب نهج البلاغة -الذي هو أعظم دستور للحياة المادية والمعنوية بعد القرآن، وأسمىٰ كتاب لتحرير البشر، وتعاليمه المعنوية والحكومية، وأرقىٰ نهج للنجاة- هو من إمامنا المعصوم»[٢].

ولهذا؛ فقد توالت علىٰ الكتاب شروحات الشيعة -كما سيأتي-، إلا أن أشهر شرح له كان من نصيب ابن أبي الحديد، حيث نفق سوقه عند الطرفين «أهل السنة، والشيعة»؛ لتذبذبه بين المذهبين! -كما سيأتي-، مما جعله يأتي هؤلاء بوجه، وأولئك بوجه، فكان كالشاة العائرة بين الفئتين.

---

(١) مدارك نهج البلاغة؛ للهادي كاشف الغطا، (ص٩٠-٩١)، وانظر: «أصول مذهب الشيعة..»؛ للدكتور ناصر القفاري، (١/ ٤٧٢). ولم يقتصر هذا المديح للكتاب علىٰ الشيعة، بل شايعهم فيه من تأثر ببدعتهم، قال الصوفي القبوري أحمد الغماري في «شرح نهج البلاغة»: «من أنفس الكتب المتعلقة بعلي، وأهل البيت، وقضايا علي مع أعدائه النواصب، مزاياه مما لا يكاد يوجد مجموعًا في غيره، ومن أحب أن يكون علىٰ بصيرة تامة في هذا الموضوع فعليه به، وليس للاعتزال دخل في هذا الموضوع. أما التشيع فهو الذي يحمل علىٰ ذكر عيوب المجرمين الذين يتفق من يسمون أنفسهم أهل السنة علىٰ إخفائها؛ إلا القليل منهم ممن يشير إلىٰ القليل منها.

وليس كل الكتب مشتملة علىٰ الصحيح، إلا كتاب الله تعالىٰ وحده. وهذا صحيح البخاري ومسلم فيه الكثير من الغلط، والباطل المحقق!! فعليك بقبول الحق والصواب ورد ما هو باطل بحسب ميزان العلم والعقل، ونحن إذا مدحنا كتابًا فليس معنىٰ ذلك أنه مبرأ من جميع العيوب، حتىٰ كأنه قرآن يتلىٰ لا لا؛ بل معنىٰ ذلك ما في الكتاب من الفوائد المتعلقة بموضوعه، التي لا توجد مجموعة أو مرتبة في غيره، أو بتوسع ونحو ذلك فقط. فإذا قرأته فسوف تعلم من هنات معاوية ودائرته ومصائبهم ووقائعهم ما لا تطلع عليه في كتاب آخر». (الجواب المفيد للسائل والمستفيد، ص٨٣).

(٢) «الوصية الإلهية»، مبحث «نفخر بأئمتنا المعصومين».

وهذا التذبذب منه دعا أحد كتاب السنة إلىٰ «تشريح» جزء مهم من شرحه، بنقد ما فيه من تجاوزاتٍ، أو تعرضٍ لثلة من صحابة رسول الله ﷺ، وأعني به: الأستاذ محمود الملاح رحمه الله، في رسالته «تشريح شرح نهج البلاغة» التي أقوم بتحقيقها، وبعثها من جديد لعالم المطبوعات؛ لأن طبعتها الأولىٰ (عام ١٣٧٤هـ) قد اندثرت، حتىٰ من المكتبات العامة[١]، ولأنها متعلقة بشرح شهير لا يزال يُعاد طبعه مرارًا[٢].

وقد قدمت قبلها ثلاثة مباحث:

١- التعريف بكتاب «نهج البلاغة»، وتحقيق نسبته لعلي رضي الله عنه.

٢- ترجمة ابن أبي الحديد، وأبرز المآخذ علىٰ شرحه.

٣- ترجمة الأستاذ محمود الملاح، وحديث عن منهجه في «التشريح»[٣].

منبهًا إلىٰ أنني أُتبع هوامش الأستاذ الملاح رحمه الله بقولي (منه).

أسأل الله أن ينفع بهذا الجهد، وأن يوفقنا جميعًا لصالح القول والعمل، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه/ سليمان بن صالح الخراشي

Alkarashi1@hotmail.com

---

(١) لم أجدها سوىٰ في «المكتبة الملكية» المحفوظة بدارة الملك عبدالعزيز بالرياض.

(٢) من آخر طبعاته: طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، عام ١٩٩٨م.

(٣) ومن ذلك أنه يسمي ابن أبي الحديد: «ابن أبي الحـ» وذلك إما اختصارًا أو «سخرية»! كما سيأتي عند بيان منهجه -إن شاء الله- فليُنتبه لهذا.

المبحث الأول: كتاب «نهج البلاغة»، ومؤلفه:

كتاب «نهج البلاغة» عبارة عن مجموعة أقوال وخطب، جمعها الشريف الرضي «الشيعي»، المتوفىٰ عام ٤٠٦ للهجرة، ونسبها إلىٰ علي ﷺ، وقد قسم كلام علي ثلاثة أقسام: الخطب والكتب والحكم، مضيفًا إليه -كلما اقتضىٰ الأمر- توضيحات مختصرة، وقد احتوىٰ علىٰ ٢٤١ خطبة، و٧٩ كتابًا، و٤٨٠ حكمة، تتابع الشُراح -لاسيما الشيعة- علىٰ شرحها، والاحتفاء بها، ومن أهم شروحها وأشهرها: شرح ابن أبي الحديد - كما سبق.

وقد بيّن العلماء والمحققون كذب نسبة الكتاب لعلي ﷺ، وأثبتوا بطلانها، وهذه أبرز أقوالهم:

١- قال ابن خلكان -وهو من أوائل من شكك في نسبة الكتاب- عند ترجمته للشريف المرتضىٰ: «وقد اختلف الناس في كتاب» نهج البلاغة «المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب، ﷺ، هل هو جمْعه، أم جمع أخيه الرضي؟[1] وقد قيل: إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبَه إليه هو الذي وضعه»[2].

---

(١) سيأتي تحقيق هذا -إن شاء الله- عند النقل عن الدكتور صبري إبراهيم.

(٢) «وفيات الأعيان»، (٣/٣١٣).

٢- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « ... وأيضًا؛ فأكثر الخطب التي ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذبٌ علىٰ عليّ، وعليّ رضي الله عنه أجلّ وأعلىٰ قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام، ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح؛ فلا هي صدق ولا هي مدح، ومن قال: إن كلام عليّ وغيره من البشر فوق كلام المخلوق؛ فقد أخطأ، وكلام النبي ﷺ فوق كلامه، وكلاهما مخلوق..

وأيضًا؛ فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام علي موجودة في كلام غيره، لكن صاحب «نهج البلاغة» وأمثاله أخذوا كثيرًا من كلام الناس فجعلوه من كلام علي، ومنه ما يُحكىٰ عن عليّ أنه تكلّم به، ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به، ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره.

ولهذا؛ يوجد في كلام «البيان والتبيين» للجاحظ وغيره من الكتب كلام منقول عن غير عليّ، وصاحب «نهج البلاغة» يجعله عن علي.

وهذه الخطب المنقولة في كتاب «نهج البلاغة» لو كانت كلّها عن عليّ من كلامه؛ لكانت موجودة قبل هذا المصنّف، منقولة عن عليّ بالأسانيد وغيرها، فإذا عَرَف من له خبرة بالمنقولات أن كثيرًا منها، بل أكثرها، لا يُعرف قبل هذا؛ عُلم أن هذا كذب، وإلا؛ فليبيّن الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك، ومن الذي نقله عن عليّ، وما إسناده؟ وإلا؛ فالدعوىٰ المجردة لا يعجز عنها أحد.

ومن كان له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد، وتبيّن صدقها من كذبها؛ عَلِم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن

عليّ من أبعد الناس عن المنقولات، والتمييز بين صدقها وكذبها»[١].

٣- وقال المقبلي: «أخرج البخاري عن علي ﷺ؛ أنه قال: اقضوا كما كنتم تقضون؛ فإني أكره الخلاف، حتىٰ يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي، قال: وكان ابن سيرين يرىٰ عامة ما يروون عن علي ﷺ كذبًا، وصدق ابن سيرين ﷺ؛ فإن كل قلب سليم، وعقل غير زائغ عن الطريق القويم، ولب تدرب في مقاصد سالكي الصراط المستقيم؛ يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة»، الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله، بمجرد الهوىٰ الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل، وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذلك إلىٰ علي برواية تسوغ عند الناس، وجادلوا عن رواتها، ولكن؛ لم يبلغوا بها مصنفها، حتىٰ لقد سألت في الزيدية إمامهم الأعظم وغيره؛ فلم يبلغوا بها الرضيّ الرافضي، ولو بلغوه لم ينفعهم؛ فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن علىٰ مذهبهم كفرًا صريحًا لا تأويلًا»[٢].

٤- وقال الشيخ محمد العربي التباني تحت عنوان: «نسبة «نهج البلاغة» لحيدرة دعوىٰ باطلة بعشرة أوجه» ما نصه: «فجزمه بأنه ليس من شك عند أحد من أدباء هذا العصر ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه من كلام أمير المؤمنين علي؛ دعوىٰ طويلة عريضة تحتاج في تدعيمها إلىٰ إثبات ذلك عن كل واحد من أدباء العصر، وعن كل واحد ممن تقدمهم من الأدباء، وقد نقضها باستدراكه وترجيه، وبالصفدي وغيره من كتاب التراجم، علىٰ

(١) «منهاج السنة النبوية» (٨/ ٥٥-٥٦).
(٢) «العلَم الشامخ»، (ص٤٥٢).

أنها لو أثبتها عن جميع الأدباء المتقدمين والمتأخرين باطلة بعشرة أوجه:

الأول: عدم نقد العلماء الذين جاؤوا من بعد الشريف المرتضىٰ إلىٰ عصرنا لـ «نهج البلاغة» لا يكون حجة علىٰ صحة نسبته لحيدرة -رضي الله تعالىٰ عنه- عند العقلاء.

الثاني: عدم نقدهم له مفرع عن اطلاعهم كلهم عليه في هذه القرون العديدة، وإقرارهم نسبته لعلي -رضي الله تعالىٰ عنه-، واطلاعهم كلهم عليه في هذه القرون العديدة، وإقرارهم له، مستحيل عادة، وإن جاز عقلًا.

الثالث: اتفاقهم كلهم علىٰ صحة نسبته لحيدرة علىٰ فرض اطلاعهم عليه ليس بحجة أيضًا؛ لأنه بلا أسانيد توصل مؤلفه بحيدرة.

الرابع: الخوارج والرافضة والمعتزلة أبعد أهل الإسلام عن الرواية، وأجهلهم، بها، وأعداهم لها ولحملتها؛ فالخوارج والرافضة لتضييقهم دين الإسلام وحصره فيهم؛ بتكفير الخوارج لجل الصحابة ماعدا الشيخين وجماعة قليلة والأمة الإسلامية كلها، والرافضة للصحابة كلهم ماعدا عليًّا وأولاده والأمة الإسلامية كلها، والمعتزلة لجعلهم العقل أصلًا والنقل فرعًا تابعًا مؤكدًا له؛ لذلك يزدرون أهل السنة والجماعة ويلقبونهم بالحشوية.

وعليه؛ فالخامس: الشريف المرتضىٰ ليس من أهل الرواية؛ لأنه رافضي إمامي معتزلي، بين وفاته ووفاة جده علي بن أبي طالب أربع مئة سنة إلا أربعًا.

السادس: علىٰ تقدير أنه من أهلها، فبينه وبين حيدرة علىٰ أقل تقدير سبع

طبقات من الرواة، وقد حذفهم وقطع كتابه منهم.

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

فمجرد قوله فيه: من خطبة له ﷺ، من كلام له ﷺ؛ لا يدل علىٰ مطلق نسبته لحيدرة ولو نسبة ضعيفة عند أهل الرواية، فضلًا عن كونها صحيحة.

السابع: لو فرض أن لكل ما يتعلق فيه بسب الصحافة والتعريض بهم سندًا متصلًا بحيدرة؛ لوجب البحث فيه عن أحوال رجاله واحدًا واحدًا علىٰ طريق فن الرواية.

الثامن: إذا قطع النظر عن هذه الأوجه؛ يكفي في بطلانه أمران ظاهران: النيل من أعراض سادات الصحابة الخلفاء الراشدين تصريحًا وتعريضًا، والسجع المتكلف الظاهر التوليد، الذي تنبو عنه فصاحة الصحابة والهاشميين، ولقد كان من واجب إمامه محمد عبده عند المتغالين فيه في كل فن (وخاصة في اللغة والكتابة) ألا يخفىٰ عليه هذا السجع المصطنع، الذي يجزم كل من له إلمام باللغة العربية بأنه بعيد من فصاحة الصحابة السليقية، ولأجله؛ جزم الصفدي والأدباء العصريون الذين عبر عنهم الأستاذ محمد محيي الدين بصيغة الإبهام بأنه من وضع الشريف المرتضىٰ في قوله: «ولكن بعض المعروفين من أدباء عصرنا يميلون إلىٰ أن بعض ما في الكتاب من خطب ورسائل لم يصدر عن غير الشريف الرضي جامع الكتاب»، وجل الكتاب خطب ورسائل؛ فليست بعضًا كما قال!

التاسع: ليس السب تصريحًا وتلويحًا وتعريضًا، والهمز واللمز من أخلاق عامة المؤمنين، فضلًا عن ساداتهم الصحابة رضوان الله تعالىٰ عليهم

أجمعين، فضلًا عن سادات الصحابة؛ مثل حيدرة -رضي الله تعالىٰ عنه-؛ فصدور ما في «نهج البلاغة» من ذلك عنه مستحيل؛ لأنه منابذ لما وصفه الله به مع جميع الصحابة في كتابه العزيز من الأخلاق العالية، وقد ثبت عنه رضي الله عنه في التاريخ القطعي والظني احترامه لجميع الصحابة؛ وخصوصًا الشيخين.

العاشر: قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»(١): علي بن الحسين العلوي الحسيني، المتوفىٰ عام ٤٣٦، الشريف المرتضىٰ، المتكلم الرافضي المعتزلي، وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»، ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب علىٰ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ففيه السب الصراح والحط علىٰ السيدين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنَفَس القرشيين الصحابة وبنَفَس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل» وأيده الحافظ ابن حجر في «لسانه»(٢)»(٣).

٥- وقال الأستاذ محمود شاكر رحمه الله: «كتاب «نهج البلاغة» هو مجموع أقوال وخطب، جمعها الشريف الرضي المولود سنة ٣٥٩ من الهجرة، والمتوفىٰ سنة ٤٠٦ من الهجرة، أو جمعها أخوه الشريف المرتضىٰ المولود سنة ٣٥٥ من الهجرة والمتوفىٰ سنة ٤٣٦ من الهجرة، ونسب ما فيه إلىٰ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه الذي توفي سنة ٤٠ من الهجرة. ومعنىٰ ذلك أن بين جمع

---

(١) (٣/ ١٢٤).

(٢) «لسان الميزان»، (٤/ ٢٢٣).

(٣) «إفادة الأخيار ببراءة الأبرار» (٢/ ١١١-١١٣).

هذه الأقوال وبين وفاة علي ﷺ نحو أربعة قرون. وهذه الأقوال لم يروها الرضي أو أخوه المرتضىٰ بإسناد متصل ينتهي إلىٰ علي.

فكيف نثق بهذه الرواية المرسلة بلا إسناد صحيح، مع هذه الدهور المتطاولة التي تفصل بين علي أمير المؤمنين، وبين جامع هذه الأقوال؟.

وأنا أستطيع أن أؤكد لصديقي الكريم[1] أن النظرة الأولىٰ إلىٰ جملة ما في الكتاب من الكلام، تقطع بأن كثرته الكاثرة لم تجر علىٰ لسان علي ﷺ إلا أقل من العشر. فإذا كانت النسخة التي طبعها الشيخ محمد عبده، تقع في نحو ٤٠٠صفحة، فلا يكاد يصح منها إلا أقل من أربعين صفحة. وهذا القدر المنسوب إلىٰ علي، يكاد يكون كله في السنوات الأخيرة من حياته، منذ بويع بالخلافة لخمس ليالٍ بقين من ذي الحجة سنة ٣٦ من الهجرة، إلىٰ أن قُتِل ﷺ لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان سنة ٤٠ من الهجرة، أي في أقل من أربع سنوات، وهذا أمر لا يكاد يُصدّق: أن يكون قيل كله في هذه الفترة القصيرة من الفتنة والاضطراب، وأن يكون الرواة قد استطاعوا أن يجيدوا روايته في هذه الفترة من الفتنة والاضطراب. هذا فضلًا عما في الكتاب من أقوال لا يليق صدورها عن رجل مثل عليٍّ في دينه وعلمه وتقواه.

ودليل آخر، فإن هذا الكتاب «نهج البلاغة» فيه من غريب ألفاظ اللغة قدر كبير جدًا، وقد أفرد علماء الأمة كتبًا تُسمىٰ «كتب الغريب» عنيت بتفسير غريب ما في حديث رسول الله ﷺ، وغريب ما روي عن كبار الصحابة. فمن

---

(١) أي: الفيلسوف المصري زكي نجيب محمود. انظر عن فكره المنحرف رسالتي: «نظرات شرعية في فكر منحرف»، المجموعة الأولىٰ ، (١/ ٤٠١-٤٣٦).

ذلك مثلًا كتاب «الغريب» لأبي عبيد القاسم بن سلام (توفي سنة ٢٢٤ من الهجرة). فإن شرح حديث أمير المؤمنين عمر (رضي الله عنه) يقع في نحو مئتي صفحة من المطبوع، ويقع شرح حديث أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في خمسين صفحة من المطبوع، أي أن حديث علي فيه ربع حديث عمر. فإن صحت نسبة ما في «نهج البلاغة» إلىٰ علي، لكان شرح غريبه من اللغة، يقع في أضعاف أضعاف ما روي عن عمر، علىٰ الأقل. ومعنىٰ ذلك أن علماء الأمة الذين تتبعوا شواهد اللغة قبل مولد الشريف الرضي أو أخيه المرتضىٰ، لم يقفوا علىٰ هذا القدر المفرط الموجود في نهج البلاغة، ولو كان تحت أيديهم مثل هذا القدر، لما أغفلوه البتة. وهناك أدلة أخرىٰ علىٰ بطلان نسبة ما في هذا الكتاب إلىٰ أمير المؤمنين.

وحسبي هنا أن أختم القول في «نهج البلاغة» بذكر ما قاله الحافظ الذهبي (٦٧٣- ٧٤٨هـ)، حيث ذكر الشريف المرتضىٰ، فقال: «وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة» وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب علىٰ أمير المؤمنين، ففيه السب الصراح والحط علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض، ومن الأشياء الركيكة، والعبارات التي من كان له معرفة بنفَس القرشيين من الصحابة، وبنفَس غيرهم من المتأخرين، جزم بأن أكثره باطل». وهذا أهون ما يقال في هذا الكتاب».

٦- ومن أجود الدراسات التي حققت أمر «نهج البلاغة»: رسالة الدكتور صبري إبراهيم عن الكتاب، حيث أثبت بطلان نسبته لعلي رضي الله عنه، وكشف عن مصادره بما لا مزيد عليه.

قال الأستاذ عبد السلام هارون رَحِمَهُ اللهُ في تقديمه لهذه الدراسة المميزة[١]:

«إنها قضية ذات كتاب، أو كتاب ذو قضية. فكتابنا هذا «نهج البلاغة» يعدّ في طليعة أمهات كتب الأدب العربي، ولا تكاد مكتبة أديب حفيّ بالتراث العربي تخلو من الظفر به أو اقتنائه.

وكنا إلىٰ الأمس القريب في ريبتين اثنتين منه: أولاهما: من هو صانع هذا الكتاب؟ أهو الشريف الرضي، أم هو أخوه المرتضىٰ؟ والأخرىٰ: مدىٰ صحة هذا الحشد الهائل من الخطب والرسائل والحِكَم، أو بعبارة أدق: ما مدىٰ توثيق هذا الكم الضخم ونسبته إلىٰ الإمام علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؟ ومن ذا الذي يقضي في هذه المسائل؟ فإن كثيرين من علماء القرن السادس الهجري يزعمون أن معظم هذه النصوص لا يصح إسناده إلىٰ الخليفة الإمام، وإنما هو صناعة قوم من فصحاء الشيعة، صنعوه ليزيدوا الناس يقينًا بما عرفوه من فصاحة الإمام واقتداره، مع أن فصاحة وبلاغة وسمو بيانه لا تحتاج إلىٰ دليل، أو تفتقر إلىٰ برهان، وزعموا أيضًا أن الشريف الرضي أو غيره من الشيعة نظموا أنفسهم في سلك هؤلاء الأقوام.

وقالوا: إنه مما يحيي هذا الشك ويقويه، ما اشتمل عليه هذا الكتاب من تعريض بالصحابة في غير ما موضع، وإن السجع والصناعة اللفظية تظهر في كثير من جوانبه علىٰ خلاف المعهود في نتاج هذا العصر النبوي.

وقالوا: إن فيه من دقة الوصف، وغرابة التصوير ما لم يكن معروفًا في آثار

---

(١) (ص٥-٧).

الصدر الأول الإسلامي، كما أنه يطوي في جنباته كثيرًا من المصطلحات التي لم يتداولها الناس إلا بعد أن شاعت علوم الحكمة، كالأين والكيف، إلىٰ ما فيه من لغات علم الكلام، وأبحاث الرؤية الإلهية، والعدل، وكلام الخالق، وما لم يكن معهودًا كذلك من التقسيمات الرياضية ذات النظام.

وقالوا: إن الكتاب مشتمل علىٰ ادعاء المعرفة بالغيبيات، وهو الأمر الذي يجل قدر الإمام علي بن أبي طالب وإيمانه الصريح الخالص عن التلبس به أو اصطناعه.

كما أن في الكتاب تكرارًا للمقاطع بالتطويل تارة وبالإيجاز أخرىٰ، وأن كثيرًا من نصوصه لم يظهر فيما أُثر من كتب الأدب والتاريخ التي صُنعت قبل الشريف الرضي أو أخيه، وأن به تطويلًا يتجاوز حد الغلو في بعض نصوصه، كعهده إلىٰ الأشتر النخعي، دع عنك ما يسري فيه من مظاهر التشيع المذهبي، والتعصب الشيعي التي يعلو قدر الإمام عنها.

وأمر آخر يريب: وهو أن جامع هذه النصوص لم يسجّل في صدر كتابه أو أثنائه شيئًا من مصادر التوثيق والرواية، كما هو المألوف في أمثال هذه الكتب التي يُنظر إليها بعين خاصة.

هذه كلها شبهات تعلو، ومسائل تطفو، تحمل الباحث علىٰ كثير من التأمل، وطويل من الدرس. شبهات ومسائل كانت تحيك في صدر كل دارس لهذا الكتاب الخالد، ويوّد لو أن قد تفرّغ لدراستها من يزيل عنها تلك الأوضار، ليظهر من بينها يقين التحقيق.

لهذا كلّه كانت غبطتي بهذا البحث الذي تولاّه باحث أعرف فيه الدِّقة

والصبر، وأعرف فيه خلّة التأنّي جلية واضحة، هي الغبطة الصادقة.

فقد استطاع الدكتور صبري أن يحقق نسبة الكتاب إلىٰ الشريف الرضىٰ بما لا يدع مجالًا للشك.

ثم تمكن من تحقيق نسبة النصوص في هذا الكتاب بمختلف ضروبها من خطب ورسائل وحكم إلىٰ أصحابها، ومن بينها ما صحّت نسبته إلىٰ الإمام علي في جملتها وتفصيلها، أو في تفصيلها فقط دون جملتها. وهذا أمر يحدث للمرة الأولىٰ بين الباحثين في هذا الكتاب بهذا الأسلوب المنهجي الفريد.

وقد أوضحتْ نتيجة البحث أن نصوصًا خاصة من أحاديث الرسول الكريم ﷺ، أو أقوال المسيح عليه السلام، ولاسيما في مجال الحِكَم، قد نسبت إلىٰ الإمام، وأن مأثورات من أقوال الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ومنهم عمر بن الخطاب، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، قد عزيت إلىٰ الإمام، إلىٰ ما ثبت أنه للإمام الرضا، أو الباقر، أو الصادق، أو علي بن الحسين بن علي، أو زين العابدين بن علي بن الحسين، بل تجاوز الأمر هذه العهود إلىٰ عهود متأخرة، كالخليفة المأمون!».

قال الدكتور صبري إبراهيم[1]: «لقد حظيت مأثورات الإمام علي رضي الله عنه بالكثير من الجهود؛ سواء من القدماء أو المحدثين، فتوفروا علىٰ جمعها وتدوينها، بيد أن جل هذه المحاولات وقفت عند حدود الجمع والشرح، أو بيان معاني بعض المفردات، ولم يتعدّ ما فعلوه ذلك.

---

(١) (ص١٣-٢٨).

إذا عرفنا أن بعض هذه النصوص قد جُمعت ودّونت بعد قرون عدة من وفاة صاحبها، وجب علينا أن نقوم بتمحيصها - تحقيقًا وتوثيقًا- خاصة إذا تداولتها أيدٍ كثيرة، وشاب أفكارها وأساليبها بعض التحريف أو التزييف.

فها هو الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ) يجمع كلام جده الإمام في كتاب (يتضمن محاسن ما نُقل عنه من الكلام القصير في المواعظ والحكم والأمثال والآداب دون الخطب الطويلة والكتب المبسوطة)، ويذكر في مقدمته لكتابه «نهج البلاغة» أنه (ربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد والمعنىٰ المكرر)، ويعترف أن (روايات كلامه تختلف اختلافًا شديدًا، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل علىٰ وجهة، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرىٰ موضوعًا غير وضعه الأول، إما بزيادة مختارة أو بلفظ أحسن عبارة، فتقتضي الحال أن يعاد استظهارًا للاختيار، وغيرة علىٰ عقائل الكلام، وربما بعُد العهد أيضًا بما اختير أولًا فأُعيد بعضه سهوًا أو نسيانًا، لا قصدًا واعتمادًا).

إضافة إلىٰ ذلك تعرّض الكتاب لكثير من النقد والتجريح، خاصة وأنه قد مرّت أربعة قرون حتىٰ دوّنت النصوص التي يحتويها.

من هنا نشأت ضرورة تحقيق الكتاب وتوثيق نصوصه، تحقيقًا علميًا دقيقًا، يعوّل علىٰ اعتماد الروايات التاريخية الموثوقة، ودراسة الأساليب اللغوية الواردة».

ثم قال: «نهج البلاغة هو الكتاب الذي يضم مجموعة ما وصل إلينا من الخطب والمواعظ والوصايا والرسائل والأقوال المأثورة التي تروي للإمام علي رضي الله عنه.

وقد ثار الجدل حول مؤلف هذا الكتاب، كما ثار الجدل حول النصوص الواردة فيه، ومدىٰ صحة نسبتها إلىٰ الإمام علي:

من مؤلف نهج البلاغة؟

نسبة جمع هذا الكتاب إلىٰ الشريف الرضي هو ما يَشيع بين جمهور المتأدبين قديمًا وحديثًا، غير أن هذا الأمر قد دار حوله الجدل، فيرىٰ بعض العلماء أن الذي جمع «نهج البلاغة» ليس أبا الحسن محمد بن الحسين بن موسىٰ الموسوي الشيعي المعروف بالشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، وإنما هو أخوة أبو القاسم علي بن الحين المعروف بالشرف المرتضىٰ (ت٤٣٦هـ)[١].

يقول ابن خلكان (ت٦٨١هـ): «وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع في كلام الإمام علي بن أبي طالب ﷺ،هل هو جمعه (يعني الشريف المرتضىٰ) أم جمع أخيه الرضي»[٢]. وجاء الذهبي (ت٧٤٨هـ) وابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) من بعده فجزمًا بأن واضع الكتاب هو الشريف المرتضىٰ، حيث قالا عنه: «وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة»[٣].

ويكاد لا يختلف عن قول ابن خلكان هذا أقوال ابن الأثير الجزري في مختصر الوفيات[٤]، وصلاح الدين الصفدي في الوافي بالوفيات[٥]،

(١) نهج البلاغة: تحقيق وتعليق محمد أحمد عاشور، ومحمد إبراهيم البنا (١/ ٥).

(٢) ابن خلكان: وفيات الأعيان (٣/ ٤١٦).

(٣) الذهبي: ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٤)، وابن حجر العسقلاني: لسان الميزان (٤/ ٢٢٣).

(٤) انظر: روضات الجنان (ص٣٨٦).

(٥) (١/ ٢٨٦١).

والعلامة اليافعي في مرآة الجنان[١]، وابن العماد في شذرات الذهب[٢].

ومن المحدَثين من تأثر بهذا الرأي، وقال به، مثل جورجي زيدان، حيث قال إن الإمام علي قد «جُمعت خطبه في كتاب نهج البلاغة، جمعها الشريف المرتضىٰ المتوفىٰ سنة ٤٣٦هـ»[٣].

ومن الدراسات الحديثة التي تناولت هذا الموضوع: بحث قام به الأستاذ «امتياز علي عرشي» جعل عنوانه: «استناد نهج البلاغة»[٤]. أثبت فيه أن جامع نهج البلاغة هو الشريف الرضي، لا المرتضىٰ: فقد بدأ الباحث بدراسة كتب التراجم التي عاصر مؤلفوها الأخوين: الشريف الرضي والشريف المرتضىٰ، وذكروهما في كتبهم، وهي:

١- يتيمة الدهر، وتتمة يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ).

٢- كتاب الرجال للنجاشي (ت ٤٥٠هـ).

٣- كتاب الفهرست لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ).

ويلاحظ الباحث أن الطوسي لم يذكر الشريف الرضي بتاتًا، كما لا يذكر

---

(١) انظر: (٣/ ٥٥).

(٢) انظر: (٣/ ٢٥٧).

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية (١/ ١٨١).

(٤) انظر: مجلة ثقافة الهند - عدد ديسمبر ١٩٥٧م.

نهج البلاغة في ترجمة الشريف المرتضىٰ، ولا يعده من مؤلفاته، وأن الثعالبي والخطيب البغدادي قد ذكرا الأخوين كليهما، لكنهما لم يذكرا شيئًا عن نهج البلاغة. أما النجاشي فذكرهما ومؤلفاتهما، وذهب إلىٰ أن مؤلف نهج البلاغة هو الشريف الرضي(١). ولا يخفىٰ ما لشهادة النجاشي والطوسي من أهمية، حتىٰ نستطيع أن نعتمد عليها، ونجعلها قولًا فصلًا. غير أن الباحث يذكر شواهد أخرىٰ داخلية وخارجية - كما يقول هو - إيضاحًا للحقيقة وقضاء علىٰ جميع الملتبسات والموهمات، وهذه هي الشواهد التي أوردها في بحثه(٢):

(الدليل الأول): قال المؤلف في خطبة الكتاب: «فإني كنت في عنفوان السن وغضاضة الغصن، ابتدأت بتأليف كتاب في خصائص الأئمة (عليهم السلام)، يشتمل علىٰ محاسن أخبارهم، وجواهر كلامهم، حداني عليه غرض ذكرته في صدر الكتاب، وجعلته إمام الكلام، وفرغت من الخصائص التي تخص أمير المؤمنين عليًا رضي الله عنه، وعاقت عن إتمام بقية الكتاب محاجزات الزمان ومماطلات الأيام. وكنت قد بوبت ما خرج من ذلك أبوابًا، وفصلته فصولًا، فجاء في آخرها فصل يتضمن محاسن ما نُقل عنه عليه السلام من الكلام القصير في الحِكم والأمثال والآداب، دون الخطب الطويلة والكتب المبسوطة؛ فاستحسن جماعة من الأصدقاء والإخوان ما اشتمل عليه الفصل المقدَّم ذكره، معجبين ببدائعه، ومتعجبين من نواصعه، وسألوني عند ذلك أن أبدأ

---

(١) النجاشي: كتاب الرجال (ص١٩٢، ٢٨٣).

(٢) استناد نهج البلاغة: (ص ٦-١٣).

بتأليف كتاب يحتوي علىٰ مختار كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، في جميع فنونه ومتشعبات غصونه، من خطب وكتب ومواعظ وآداب»[١].

ويظهر من كلامه هذا أن جامع نهج البلاغة جمعه بعد تأليف كتابه «خصائص الأئمة»، ويؤيده ما قال الجامع في شرحه للخطبة العشرين «قد نبهنا في كتاب الخصائص علىٰ عظم قدرها وشرف جوهرها»[٢]. ويؤيده ما ذهب إليه النجاشي حيث عدّ كتاب الخصائص من مؤلفات الشريف الرضي[٣]. وأقوىٰ الدلائل علىٰ ذلك العبارات الواردة في الكتاب نفسه، ففي شرح قول أمير المؤمنين: «قيمة كل امرئ ما يحسنه»، قال السيد الرضي أبو الحسن رضي الله عنه: وهذه الحكمة التي لا قيمة لها ولا كلام يوزن بها»[٤].

هذا إلىٰ جانب ما ورد في صفحات أخرىٰ حيث يقول: «قال الشريف الرضي رضي الله عنه» مما ينص علىٰ أن مؤلف الكتاب هو الشريف الرضي، وفي خاتمة الكتاب أضيفت كلمة «ذو الحسبين» إلىٰ اسم المؤلف ولقبه وكنيته. فإذا ثبت أن مؤلف الخصائص الشريف الرضي، ثبت كذلك أنه مؤلف نهج البلاغة.

(الدليل الثاني): ذكر النجاشي وغيره من المؤرخين أن الشريف الرضي له

(١) نهج البلاغة: مقدمة المؤلف (ص٣٣-٣٤).

(٢) المرجع السابق، (ص٦٣).

(٣) كتاب الرجال (ص ٢٨٣).

(٤) ورد هذا الكلام في النهج ص٤٨٢ برواية: «وهي الكلمة التي لا تصاب لها قيمة، ولا توزن بها حكمة، ولا تقرن إليها كلمة».

مؤلف آخر في تفسير القرآن موسوم بـ«حقائق التنزيل»، وقد أباده الحدثان إلا مجلدًا خامسًا طبع في النجف سنة ١٣٥٥هـ- ١٩٢٧م، فلنلاحظ ما جاء في الصفحة ١٦٧ من هذا التفسير: «من أراد أن يعلم برهان ما أشرنا إليه من ذلك، فلينعم النظر في كتابنا الذي ألفناه ووسمنها بنهج البلاغة، وجعلناه يشتمل علىٰ مختار جميع الواقع إلينا من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، في جميع الأنحاء والأغراض والأجناس والأنواع، من خطب وكتب ومواعظ وحكم، وبوبناه أبوابًا ثلاثة؛ ليشتمل علىٰ هذه الأقسام مميزة مفصلة».

ولا خفاء في أن العبارة المذكورة لا تشير إلا إلىٰ نهج البلاغة الذي نحن بصدده.

(الدليل الثالث): يعد النجاشي وغيره كتاب «مجازات الآثار النبوية» من مؤلفات الشريف الرضي، ونجد في نسخته المطبوعة ما نصه: «يبين ذلك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في كلام له «تخففوا تلحقوا»، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة الذي أوردنا فيه مختار جميع كلامه»[1]. وفي صفحة أخرىٰ نجد ما نصه: «ومثل ذلك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «من يعط باليد القصيرة يعط باليد الطويلة»، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بنهج البلاغة»[2].

وربما أنه لا خلاف في أن مؤلف المجازات هو الشريف الرضي.

---

(١) المجازات النبوية (ص٢٢).

(٢) المرجع السابق (ص٤١).

ويجدر بنا أن نذكر أن المؤلف يشير في نهج البلاغة أيضًا إلىٰ كتابه المجازات حيث يقول: «وقد تكلمنا علىٰ هذه الاستعارة في كتابنا الموسوم بمجازات الآثار النبوية»[١]. ويريد المؤلف من الاستعارة المشار إليها: قول أمير المؤمنين: «العين وكاء السه» الوارد في كتابه مجازات الآثار النبوية ص ١٨٧، وفوق ذلك كله ما نجده بين عباراتهما في هذا المحل من تماثل وتقارب، الأمر الذي لا يدعنا نتخيل أن الكتابين لمؤلفين، لا لمؤلف واحد.

(الدليل الرابع): نجد في بعض نسخ نهج البلاغة أن الشرح يبدأ باسم الرضي، ونجد تارة بعد تارة قوله: «قال الرضي، أو قال الرضي أبو الحسن»، وجميع النسخ خالية من ذكر المرتضىٰ، فلو كان هو المؤلف، فما الداعي لذكر الرضي؟.

(الدليل الخامس): يبلغ عدد شروح نهج البلاغة بالعربية والفارسية ما ينيف علىٰ أربعين، وأجمع الشراح الذين تلي أسماؤهم علىٰ أن الكتاب من تأليف الرضي:

١- شرح نهج البلاغة للسيد علي بن ناصر العلوي الموسوم بإعلام نهج البلاغة. وكما يظهر من مراجعة كشف الحجب، كان الشارح من معاصري مؤلف نهج البلاغة، ويقول الشارح في الورقة ١٩ ب يشرح كلمة (ملطاط): «قال السيد الأجل الرضي رضي الله عنه: يعني بالملطاط السمت الذي أوهم بلزومه». ونجد هذا الشرح نفسه في نهج البلاغة»[٢]، الأمر الذي يدل علىٰ أن مؤلف الكتاب هو الشريف الرضي لا غير.

---

(١) نهج البلاغة: (ص٥٥٧).

(٢) نهج البلاغة: (ص٨٧).

٢- شرح قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي (ت٥٧٣هـ) المعروف بمناهج البراعة. ذكره صاحب روضات الجنات (ص٣٠١) وكشف الحجب (ص٣٦٥).

٣- شرح الشيخ أبي الحسن (أو الحسن) أبي القاسم زيد بن محمد بن علي البيهقي النيسابوري المعروف «بفريد خراسان». وكان الشارح أفقه عصره وأبدع المتكلمين، وأستاذًا لابن شهراشوب المازندراني مؤلف مناقب آل طالب، وقد توفىٰ عام ٥٨٨هـ، وتوجد للشرح نسخة عند الشيخ محمد صالح بن الشيخ أحمد آل طعان القطيفي البحريني، تدل علىٰ أن الشارح قرأ نهج البلاغة سنة ٥١٦هـ علىٰ حسين بن يعقوب، وقرأ يعقوب علىٰ الشيخ جعفر، وقرأ الشيخ جعفر علىٰ الشيخ الرضىٰ نفسه واستجازه. فهذا السند الآخر يدل علىٰ أن المؤلف هو الشريف الرضىٰ.

٤- شرح ابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٥هـ) الذي نسب المتن في خطبة الشرح إلىٰ الشريف الرضي، وفصل الكلام علىٰ حياته، كما ذكر اسم الرضي غير مرة.

٥- شرح ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ) الذي يرىٰ أن نهج البلاغة تأليف الشريف الرضي.

٦- شرح النفائس، المؤلف سنة ٧٥٩هـ، ولم يُعرف اسم مؤلفه.

٧- شرح كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم العتائقي الحلي، المؤلف سنة ٧٧٠هـ.

ويبدو أن نسبة كتاب نهج البلاغة إلىٰ الشريف المرتضىٰ أخي الرضي خطأ منشوءة أن الشريف الرضي كان يلقب بالمرتضىٰ أحيانًا، لأن جده إبراهيم المرتضىٰ ابن الإمام موسىٰ بن جعفر، كما أن أخاه المرتضىٰ كان يلقب بذلك، ثم بقي هذا اللقب علىٰ هذا، ولقب الأول بالرضىٰ يوم رضوا به نقيبًا علىٰ نقباء العلويين؛ ليتميز عن بقية آل المرتضىٰ[1].

وإذا ثبت نسبة نهج البلاغة إلىٰ الشريف الرضىٰ، فما مدىٰ صحة نسبة النصوص الواردة فيه إلىٰ الإمام علي؟

كانت نسبة ما في «نهج البلاغة» إلىٰ الإمام علي مثارًا للشك عند العلماء والباحثين، المتقدمين والمتأخرين علىٰ مر العصور، كما ثار الجدل حول النصوص ذاتها التي حواها الكتاب. فكثير من علماء القرن السادس الهجري كانوا يزعمون أن معظم ما في نهج البلاغة لا يصح إسناده إلىٰ علي بن أبي طالب، وإنما ألفه قوم من فصحاء الشيعة، من بينهم السيد الرضي.

ولعل ابن خلكان أول من أثار الشكوك في قلوب الباحثين بنسبته الكتاب إلىٰ الشريف المرتضىٰ تأليفًا[2]، ثم جاء من بعده الصفدي وغيره من كتاب التراجم، فتابعوه علىٰ ذلك، وحينئذ قوىٰ الشك وتمكن[3]. يقول ابن

---

(١) ما هو نهج البلاغة؟ (ص١٠).

(٢) وقال الخطيب البغدادي -قبله- في الجامع (٢/ ١٦١): «ونظير ما ذكرناه آنفا: أحاديث الملاحم، وما يكون من الحوادث، فإن أكثرها موضوع، وجُلها مصنوع، كالكتاب المنسوب إلىٰ دانيال، والخُطب المروية عن علي بن أبي طالب».

(٣) نهج البلاغة: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد- المقدمة ص(د).

خلكان: «وقد قيل إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه»[١]، ويقول الذهبي: «ومن طالع كتابه (يعني نهج البلاغة) جزم بأنه مكذوب علىٰ أمير المؤمنين علي رضي الله عنه»[٢].

وأهم ما نجده من أسباب للشك في نسبة النصوص الواردة في كتاب نهج البلاغة عند القدماء والمحدثين ما يلي:

أولًا: أن في الكتاب من التعريض بصحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مالا يصح أن يُسَلم صدوره عن مثل الإمام علي، كما نراه في ثنايا الكتاب من سباب معاوية، وطلحة، والزبير، وعمرو بن العاص. يقول ابن احجر العسقلاني: «ففيه السب الصراح والحط علىٰ السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما»[٣]. فنجد في نهج البلاغة موقفين مختلفين: موقفًا يتجلىٰ فيه النبل وكرم الخلق، وموقفًا فيه عصبية شديدة، فبينما نرىٰ في نهج البلاغة هذه الخطبة، وقد سمع قومًا من أصحابه يسبون أهل الشام: «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتهم أعمالهم، وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم حتىٰ يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به»، نرىٰ فيه أمثال هذه الأقوال: «ما يدريك ما علي مما لي؟ عليك لعنة الله ولعنة اللاعنين، حائك ابن حائك، منافق ابن كافر، والله

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٤١٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٤).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٢٢٣).

لقد أسرك الكفر مرة والإسلام أخرىٰ. . .»، وذكر الإمام علي يومًا عمرو بن العاص، فقال: «عجبًا لابن النابغة، يزعم لأهل الشام أن فيَّ دعابة. .»، وقال لرجل يومًا: «يا ابن اللعين الأبتر، والشجرة التي لا أصل لها، ولا فرع. . .». وإذا رجعنا البصر في أمثال هذه الشتائم، وجب أن نرفع عنها قدر الإمام علي، وأن ننزه لسانه الكريم عن أن ينطق بها[1]. وأكثر من ذلك أن بعض الخطب؛ كالخطبة المعروفة بالشقشقية تتناول الخلفاء قبله بما لا يليق به ولا بهم، وتنافي ما عُرف عنه من التوقير لهم، وتنضح بحقد دفين لا يمكن أن يعشش في صدر شرحه الله للإيمان، وملأه بالحكمة والبيان، ويكفي في تفنيد ذلك رثاء علي لأبي بكر وهو باكٍ مسترجع[2]. كذلك فإن عليًا كان إلىٰ جانب أبي بكر في حروب الردة، وكان علي من جنوده المخلصين، حتىٰ لقد وكّل إليه قيادة فرقة الأنقاب مع الزبير وابن مسعود، وهي الفرقة التي كانت مهمتها حراسة الطرق المفتوحة الموصلة إلىٰ العاصمة ضد غارات المرتدين، كذلك فإن عليًا بايع فيما بعد لعمر بن الخطاب ووقف إلىٰ جانب عمر، وصاهره عمر فتزوج أم كلثوم ابنة علي من فاطمة، وعمر هو التالي لأبي بكر، وخليفة المسلمين من بعده، فلا يُعقل أن يمتنع عن بيعة أبي بكر، ويُبايع لعمر الذي هو أدنىٰ منزلة وقدرًا من أبي بكر، كذلك فإن عليًا كان ملازمًا للخلفاء الثلاثة السابقين عليه، فبايع عثمان كما بايع لصاحبيه من قبل، بل إنه كان أطوع لعثمان من بنانه، في الوقت الذي باعده البعيد والقريب، وثارت

---

(١) د. عمر فروخ: نهج البلاغة، (ص١٠).

(٢) د. علي الجندي: صور البديع (١٠/ ٦٩)، وانظر كذلك: د. محمد طاهر درويش: الخطابة في صدر الإسلام (ص٣٢٢)، وانظر نص الرثاء في العقد الفريد (٣/ ٧٢).

عليه أمصار الدولة، ولامته عائشة أم المؤمنين، ولكن عليًا لم يخذل عثمان ولم يُعن عليه، بل صدقه إذ كذّبه الناس، ودافع عنه إذ تركه معاوية نفسه[١].

ويبدو أن اشتداد التشيّع لعلي أعمىٰ شيعته عن حق السلف الصالح، فقالوا فيهم ما لا يقبله عقل ولا يؤيده تاريخ، وظنّوا أن مكانة علي لا ترتفع إلا بالحط من قيم هؤلاء حطًا لا يقبله منصف، ولا يرضىٰ به علىٰ نفسه، وأغلب هذا النوع لا يتناول من كلام علىٰ الخطبة فالخطبة، وإنما يأتي من هؤلاء دسًا في كلام مثبوت الرواية، معروف للقدماء؛ حتىٰ يجوز علىٰ العقول، ويصعب فيه التمييز، مثل الذي أودع خطبته الشقشقية من تنقيص للخلفاء الثلاثة وتهجي، كأن يقول عن الصديق رضي الله عنه: «أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحىٰ، ينحدر عني السيل ولا يرقىٰ إليّ الطير»، إلىٰ أن يتمثّل بقول الأعشىٰ بعد قوله عن أبي بكر أيضًا: «فأدلىٰ بها إلىٰ فلان بعده»، يقصد عمر رضي الله عنه:

شتان ما يومي علىٰ كورها ويوم حيان أخي جابر

ثم يقول - يقصدهما -: «فيا عجبًا، بينا هو يستقبلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشد ما تشطرا ضرعيها، فصيّراها في حوزة خشناء، يغلظ كلامها ويخشن مسّها، ويكثر العثار فيها والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة، إن أشنق لها خدم، وإن أسلس لها تقحم، فمني الناس لعمر الله بخبط وشماس، وتلون واعتراض»، وكان يقول في رجال الشورىٰ الذين عهد

---

(١) عبدالحميد بخيت: عصر الخلفاء الراشدين: (ص٤٩-٥٠)، وانظر تاريخ الطبري (٣/ ٢٢٣).

إليهم عمر باختيار الخليفة بعده: «فصغىٰ رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصهره مع هن وهن»، يقصد بالأول سعد بن أبي وقاص، وبالثاني عبدالرحمن بن أبي بكر، ويقصد بالصهر عثمان الذي يقول فيه: «إلىٰ أن قام ثالث القوم، نافجًا حضنيه بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع، إلىٰ أن انتكث عليه قتله، وأجهز عليه عمله، وكتب به بطنته»، فمثل هذه المعاني لا تتفق وسيرة علي مع الخلفاء، ولا تتلاءم مع ما أثر عنه فيهم من أقوال[1]. ويبدو أن الرضي استهواه أن يجمع آثار جده، فجمع كل ما قاله وما عزاه إليه الرواة، دون أن يعنىٰ بتمييز الصحيح من الزائف، وإن كنا نُكبر الرضي أن يقوم علىٰ هذا العمل الشنيع، فيفتري علىٰ جده الأكاذيب مع ما له في نفسه من المكانة السنية، فيأتي بالعقوق في صورة البر[2].

ثانيًا: أن فيه من السجع والتنميق اللفظي وآثار الصنعة ما لم يعهده عصر علي، ولا عرفه، وإنما ذلك شيء طرأ علىٰ العربية بعد العصر الجاهلي وصدر الإسلام، وافتتن به أدباء العصر العباسي، والشريف الرضي جاء من بعد ذلك علىٰ ما ألفوه، فصنف الكتاب علىٰ نهجهم وطريقتهم[3]، وكأن الشريف الرضي وجد مادة صاغ منها كتابه، وهي مادة بنيت علىٰ السجع، وفي ذلك نفسه ما يدل علىٰ كذب نسبتها إلىٰ علي، إذ ليس من الطبيعي أن

---

(١) السباعي بيومي: تاريخ الأدب العربي في العصر الإسلامي (ص٤٠٤-٤٠٥).

(٢) صور البديع (١/ ٦٩).

(٣) نهج البلاغة: تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - المقدمة ص (د)، وانظر: صور البديع (ص٦٩).

يسجع علي في خطابته، بينما ينهي الرسول الكريم عن السجع، ويتحاماه أبوبكر وعمر وعثمان في خطابتهم[١]. والحق أن الخلفاء لم يسجعوا، ولكنهم اعتمدوا علىٰ فنون أخرىٰ من الصقل والتجويد[٢].

ثالثًا: أن فيه من دقة الوصف واستفراغ صفات الموصوف، وإحكام الفكرة، وبلوغ النهاية في التدقيق؛ كما تراه في الخفاش والطاووس والنملة والجرادة، وكل ذلك لم يتلفت إليه علماء الصدر الأول ولا أدباؤه وشعراؤه، وإنما عرفه العرب بعد تعريب كتب اليونان والفرس الأدبية والحكمية[٣].

رابعًا: أن فيه بعض الألفاظ الاصطلاحية التي عُرفت في علوم الحكمة من بعد؛ كالأين والكيف ونحوهما، وكذلك استعمال الطريقة العددية في شرح المسائل، وفي تقسيمات الفضائل والرذائل، مثل قوله: «الاستغفار علىٰ ستة معانٍ، والإيمان علىٰ أربع دعائم...»[٤]، والكلام علىٰ الأضداد والطبائع والعدم والحدود والصفات والموصوفات[٥]، وورود بعض الألفاظ التي تدست فيما نقله عن المتكلمين وأصحاب المقولات، من نحو قولهم: (المحسوسات) و (الكل والبعض) وقولهم: (الصفات الذاتية والجسمانيات) وقولهم: (أما أولًا فالحال كذا)، ونحو ذلك مما يأباه الفصيح من الألفاظ،

---

(١) د. شوقي ضيف: الفن ومذاهبه في النثر العربي (ص٦٢).

(٢) نفسه: الطبعة الأولىٰ (ص٢٢).

(٣) نهج البلاغة: تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - المقدمة ص (د)، وانظر: صور البديع (ص٦٩).

(٤) نهج البلاغة: تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - المقدمة ص(د).

(٥) العقاد: عبقرية الإمام علي (ص١٣٢).

والسليم من الأساليب، وقد اعتذر عن ذلك ابن أبي الحديد نفسه بقوله: «استهجنا تبديل ألفاظهم وتغيير عباراتهم، فمن كلم قومًا كلمهم باصطلاحهم، ومن دخل ظفار حمّر»[١].

كذلك تميز الروح الصوفي بما كنفه من فلسفة متجليًا، وأسلوب علم الكلام بما وضع له من مصطلحات باديًا، مما لم يعرف عنهما إلا في العصر العباسي، حيث تقدّمت هذه العلوم فوضعت أصولها، وفرعت فروعها، وهذا يظهر في بعض خطبه ظهورًا بارزًا، كما في خطبة بدء الخلق[٢]. ويتصل بذلك ما فيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة، وبنفس غيرهم من بعدهم من المتأخرين، جزم بأن الكتاب أكثره باطل[٣]، وما فيه من خطب طوال يظهر عليها الصنع، ويتخللها آراء إسكندرانية لم يكن العرب قد عرفوها بعدُ في أيام الإمام علي[٤].

ويبدو أن من هذا القبيل ما نراه مثبتًا في الكتاب، من إسناد كل فضل وكل علم إلىٰ علي بن أبي طالب، إما مباشرة وإما بواسطة ذريته، فعلم المعتزلة جاء من أن واصل بن عطاء - رأس المعتزلة- تلقىٰ العلم عن أبي هاشم عبدالله بن محمد الحنفية، وأبو هاشم تلميذ أبيه، وأبوه تلميذ علي، وأبو حنيفة أخذ العلم عن جعفر الصادق، ومالك بن أنس قرأ علىٰ ربيعة الرأي،

---

(١) ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (١/ ١٢)، وانظر خاتمة الشرح (٤/ ٥٧٤).

(٢) تاريخ الأدب العربي (ص٤٠٥).

(٣) لسان الميزان (٤/ ٢٢٣).

(٤) د. عمر فروخ: تاريخ الفكر العربي إلىٰ أيام ابن خلدون (ص١٢٧).

وقرأ ربيعة علىٰ عِكرمة، وعِكرمة علىٰ عبدالله بن عباس، وعبدالله قرأ علىٰ علي، وبهذه الطريقة يُنسب فقه الشافعي إلىٰ الإمام علي، لأنه تلميذ مالك، بل فقه عمر بن الخطاب يرجع إلىٰ علي، لأنه كان يرجع إليه فيما أشكل من المسائل، وكان يقول: لولا علي لهلك عمر. وتفسير القرآن أُخذ أكثره عن عبدالله بن عباس، وهو أخذه عن علي، فقد قيل لابن عباس: أين علمك من علم ابن عمك؟ فقال: كنسبة قطرة من المطر إلىٰ البحر المحيط، والتصوّف منسوب إليه، وقد نسبه إليه الشبلي والجنيد والسري وأبو يزيد البسطامي، وينسبون الخرقة التي هي شعارهم إليه، وأبو الأسود الدؤلي واضع علم النحو أخذه عن علي، فقد أملىٰ عليه: «الكلام كله ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف»، وعلمه تقسيم الاسم إلىٰ معرفة ونكرة، وتقسيم الإعراب إلىٰ الرفع والنصب والجر والجزم، وعلىٰ الجملة؛ فليس هناك من علم إلا وأصله علي بن أبي طالب، كأن العقول كلها أجدبت وأصيبت بالعقم، إلا علي بن أبي طالب وذريته، وعلي رضي الله عنه من ذلك براء[1].

خامسًا: أن في عبارات الكتاب ما يشم منه ريح ادعاء صاحبه علم الغيب، وهذا أمر يجل عن مثله مقام علي، ومن كان علىٰ شاكلة علي، ممن حضر عهد الرسالة ورأىٰ نور النبوة[2]. كما رووا له من المعجزات والعلم بالمغيبات الشيء الكثير، وقالوا إنه كان يعلم كل شيء سيكون، ووضعوا علىٰ لسانه ما جاء في نهج البلاغة: «اسألوني قبل أن تفقدوني، فوالذي نفسي

(١) أحمد أمين: فجر الإسلام (ص٣٢٣-٣٢٤)، وانظر شرح ابن الحديد للنهج (١/ ١٧).
(٢) نهج البلاغة: تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد - المقدمة ص (هـ).

بيده لا تسألونني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مائة، وتضل مائة إلا أنبئكم بناعقها، وقائدها، وسائقها، ومناخ ركابها، ومحط رحالها، ومن يُقتل من أهلها قتلًا، ومن يموت منهم موتًا. .»، ورووا له أنه أخبر بقتل الحسين، وأخبر بكربلاء، وأخبر بالحجاج، وأخبر بالخوارج ومصيرهم، وبني أمية وملكهم، وأخبر ببني بويه وأيام دولتهم، وأخبر عبدالله بن عباس بانتقال الأمر إلىٰ أولاده: «فإنه لما ولد لعبدالله بن عباس ابنه علي؛ أخرجه أبوه إلىٰ علي بن أبي طالب فأخذه وتفل في فمه وحنكه بتمرة، قد لاكها، ودفعه إليه، وقال: خذ إليك - أبا الأملاك-». هذه الأخبار وأمثالها انتشرت بين الشيعة حتىٰ ليكادون يذكرون أنه أخبر بما كان وما سيكون إلىٰ يوم الدين، كل هذا إذا ضممناه إلىٰ أن أكثر شيعة علي كانوا في العراق، وكانوا من عناصر متنوعة، والعراق من قديم منبع الديانات المختلفة والمذاهب الغريبة، وقد سادت فيهم من قبل تعاليم ماني ومزدك وابن ديصان، ومنهم نصارىٰ ويهود سمعوا المذاهب المختلفة في حلول الله بعض الناس، كل هذه الأمور جعلت منهم من يؤله عليًا[١].

سادسًا: أن في خُطبه مقاطع طويلة وقصيرة تروىٰ علىٰ وجهين مختلفين، يتفقان في المعنىٰ، ولكن يختلفان في اللفظ[٢].

سابعًا: أن الكتب الأدبية والتاريخية التي ظهرت قبل الشريف الرضي

---

(١) فجر الإسلام (ص٣١٧)، وانظر عبقرية الإمام علي (ص١٣١).

(٢) د. عمر فروخ: نهج البلاغة (ص١٠).

تخلو من كثير مما في نهج البلاغة[١].

ثامنًا: أن الكلام في النهج يطول إلىٰ حد لم يُؤلَف في هذا الوقت، وذلك كما في عهد الأشتر النخعي[٢]. والمعروف عن علي التوسط، إن لم يكن الإيجاز، فقد ذكر صاحب النهج عهده إلىٰ الأشتر في خمس عشر ورقة!! وهذه كمية لم تعرف ولا شيء منها عن علي في عهد من العهود، حتىٰ إلىٰ من لم يكونوا كالأشتر محل ثقته منه في معرفتهم للأمور، وخبرتهم بالأيام، واعتقاده ذلك فيهم، وهذا محمد بن أبي بكر الذي يقول فيه للأشتر حين استقدمه ليوليه مصر مكانه: «وكنت وليت محمد بن أبي بكر مصر، فخرجت عليه بها خوارج، وهو غلام حدث ليس بذي تجربة للحرب ولا بمجرب للأشياء»، لم يزد في عهده إليه حين ولاه مع حاجته إلىٰ المزيد علىٰ عشرة سطور، كما رواه الطبري، وعلىٰ ورقة ونصفها كما هو ثابت ببعض زيادات في النهج، فكيف يكون عهده إلىٰ الأشتر الذي يعتقد فيه ما يعتقد، مما ليس معه في حاجة إلىٰ إيصاء، بالغًا من الطول المبلغ الذي ذكرنا. وما بالنا إذا أضفنا إلىٰ ذلك أن الطبري حين تكلم علىٰ تولية الأشتر، لم يذكر من علي له عهدًا، فإن عليًا لم يك منه للأشتر سوىٰ قوله: «ليس لها غيرك، اخرج رحمك الله، فإني لم أوصك، اكتفيت برأيك، واستعذ بالله علىٰ ما أهمك، فاخلط الشدة باللين، وارفق أبلغ، واعتزم الشدة حين لا يغني عنك إلا الشدة»، ثم بعث معه بكتابه إلىٰ أهل مصر، وهو كتاب موجز ذكره الطبري

---

(١) نهج البلاغة: تحقيق محمد أحمد عاشور- المقدمة (١/ ٧).

(٢) المرجع السابق (١/ ٧).

أيضًا، ولعل قائلًا يقول: إن الطبري ربما استطال العهد فترك إثباته، ولكن ذلك لا يتفق مع عادته في إثبات الطوال، فقد أثبت عهد طاهر بن الحسين لابنه عبدالله حين ولاّه المأمون الرقة ومصر، وهو باسق الطول، ولعلنا لا نخرج إذا قلنا: إن عهد الأشتر صنع على احتذاء هذا العهد، ولكن غير جازمين في ذلك أن الذي صاغه الشريف الرضىٰ، إذ يجوز أن يكون قد صاغه غيره من الشيعة قبل، وأثبته هو علىٰ أنه لعلي، وإنما قلنا ذلك عن العهدين لأنهما فوق تقارب الأسلوب فيهما، جاءت معانيهما واحدة متسقة، وروح العصر الذي كان فيه المأمون، حيث تنوعت قواعد السياسة العربية، ودخلها ما لم يكن فيها مما كان للأمم المتحضرة القديمة، وبخاصة الفرس[١].

ويدخل في ذلك كثرة الخطب وتعذر الحفظ والضبط في أمثالها[٢]، خاصة وأن الشريف الرضىٰ قد فرغ من جمعه بعد مقتل علي بزهاء أربعة قرون[٣]، بالإضافة إلىٰ تعذر وجود وسائل الكتابة، وإعواز القرطاس[٤].

تاسعًا: أن ما في الكتاب من خطب كثيرة ورسائل متعددة قد اختلقه الشريف الرضي لأغراض مذهبية شيعية[٥]، وأن التشيع ربما قد زيّن له قبول

---

(١) تاريخ الأدب العربي (ص٤٠٥)، وانظر أيضًا: أحمد زكي صفوت: ترجمة علي بن أبي طالب (ص١٣٠).
(٢) ما هو نهج البلاغة (ص٣١).
(٣) عبقرية الإمام علي (ص١٤٠).
(٤) المقتطف: جـ٣ من المجلد ٤٣ - ربيع الأول ١٣٣١هـ - مارس ١٩١٣م.
(٥) د. عبدالحكيم بلبع: النثر الفني وأثر الجاحظ فيه (ص٩٢).

هذا النتاج الوفير، وتدوينه دون تمحيص، وقد سره أن يُنسب لجده الإمام هذا الميراث الضخم من عيون الآثار والحكمة، مع أنه لو نظر لتردد، ولكشف أن بعضًا مما أُضيف إلىٰ أمير المؤمنين لا يشرفه أن يُنسب إليه، ولا يزيد في قدره أن يكون من قوله[١].

عاشرًا: أن الشريف الرضي لم يذكر في صدر كتابه المصادر التي رجع إليها، أو الشيوخ الذين نقل عنهم[٢]. هذا مجمل ما يحيط بنهج البلاغة من شبهات»[٣].

أخيرًا، قال الدكتور صبري إبراهيم[٤]: «وإذا كان بعض هؤلاء ممن

---

(١) الخطابة في صدر الإسلام (ص٣٣٠).
(٢) نهج البلاغة: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - المقدمة (٨/١).
(٣) يُنظر -أيضًا- لبيان بطلان نسبة كتاب «نهج البلاغة» لعلي رضي الله عنه: «معجم ما يخص آل البيت النبوي»؛ لعبدالكريم آل غضية، (ص٢٣٠)، و«الخمير المفتوت: معجم المصنفات الواردة في إدام القوت»؛ لطارق العمودي (ص١٣٥)، و«أيام مع طه حسين»؛ لمحمد الدسوقي ، (ص٩٧، ١١٩)، و«الإمام الألمعي مقبل الوادعي»؛ لأحمد العديني (ص٢٨٤)، و«دراسات في السيرة النبوية»؛ لمحمد سرور، (ص٢٧٣)، و«تاريخ آداب اللغة العربية»؛ لجورجي زيدان (٥٩٨/١-٥٩٩)، وتعليق الشيخ محمود الإستانبولي علىٰ «العوصم من القواصم»؛ لابن العربي (ص٢٧٤-٢٧٦)، و«حقيقة الصحيفة السجادية»؛ للدكتور ناصر القفاري، (ص٣٤-٣٩)، و«كتب حذر منها العلماء»؛ للشيخ مشهور سلمان، (٢٥٠/٢-٢٥٧)، و«فجر الإسلام»؛ لأحمد أمين، (ص١٤٨-١٤٩) و«أبجد العلوم»؛ لصديق حسن خان، (٦٧/٣)، و«الخميني والوجه الآخر في ضوء الكتاب والسنة»؛ للدكتور زيد العيص، (ص ١٦٤)، و«تاريخ الأدب العربي»؛ لأحمد الزيات، (ص٢٠٨-٢٠٩).
(٤) (ص٦٧).

ينتسبون إلىٰ مذهب الشيعة قد وصل به الأمر إلىٰ الكذب علىٰ الله تعالىٰ، والخوض في آياته، أفلا نتصور بعد هذا أن يكون البعض قد خاض أيضًا في خطب علي، فضم إليها ما ليس له؟ ولماذا لا نجد مثل هذه الخطب إلا في كتب الشيعة والمتأخرين منهم، ولا نجد لها ذكرًا في كتب السنة؟ ولماذا لم نعثر علىٰ كثير من هذه الخطب في بطون الكتب الأدبية المعروفة؟ ومن العجب أن نرىٰ كل هذا الكم من خطب علي وأقواله، بينما لا نرىٰ مثل هذا يحدث لأحد من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان مثلًا!».

قلت: ومما يُضاف للدلالة علىٰ بطلان نسبة «نهج البلاغة» لعلي رضي الله عنه، ماورد فيه من عبارات عقدية مُحدَثة، لم تُعرف إلا متأخرًا عن أهل الكلام والاعتزال. قال الشيخ صالح الفوزان في رده علىٰ أحد الأدباء[1]: «ومن المطاعن علىٰ كتاب «نهج البلاغة» مما لم يذكره الدكتور: ما فيه من الاعتزال في الصفات؛ لأن الرافضة اعتمدوا علىٰ كتب المعتزلة في العقليات، فوافقوهم في القدر وسلب الصفات، وكان المرتضىٰ واضع كتاب «نهج البلاغة» أو المشارك في وضعه - كما أسلفنا - معتزليًّا، بل قال عنه ابن حزم: إنه من كبار المعتزلة الدعاة؛ كما نقله عنه الذهبي في «الميزان». ومن هذا المشرب الكدِر حُشي «نهج البلاغة».

وإليك نماذج من ذلك:

ففي الجزء الأول (ص٨) يقول: «وكمال الإخلاص له: نفي الصفات

(١) «البيان لأخطاء بعض الكتّاب»، (١/ ٦٩-٨٥).

عنه؛ لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف، وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه؛ فقد قرنه، ومن قرنه؛ فقد ثنّاه، ومن ثنّاه؛ فقد جزّأه، ومن جزّأه؛ فقد جهله، ومن جهله؛ فقد أشار إليه، ومن أشار إليه؛ فقد حدَّه، ومَن حدّه؛ فقد عده، ومن قال: فيم؟ فقد ضمَّنه، ومَن قال: علام؟ فقد أخلىٰ منه».

وفي الجزء الثاني (ص١٤٥ -١٤٧) يقول: «ولا يوصف بشيء من الأجزاء، ولا بالجوارح والأعضاء»...

إلىٰ أن قال:

«وليس في الأشياء بوالج، ولا عنها بخارج، يُخبر لا بلسان ولهوات، ويسمع لا بخروق وأدوات، يقول ولا يتلفظ، يقول لمن أراد كونه: كن، فيكون، لا بصوت يقرع، ولا بنداء يسمع، وإنما كلامه سبحانه فعلٌ منه أنشأه ومثَّلَه، ولم يكن من قبل ذلك، ولو كان قديمًا؛ كان إلهًا ثانيًا».

إلىٰ أن قال:

«هو الظاهر عليها بسلطانه وعظمته، وهو الباطن لها بعلمه ومعرفته، والعالي علىٰ كل شيء منها بجلاله وعزته».

انتهىٰ ما أردنا نقله من هذا الهذيان الذي ينزه الله ﷻ عنه، مما يطابق اعتقاد الجهمية والمعتزلة.

فيا عباد الله! يا أصحاب العقول! يا أهل الإيمان! هل ترون - بربكم - أن أمير المؤمنين عليًّا بن أبي طالب - رضي الله عنه وأرضاه - تكلّم بهذا

الكلام في حق الله؟! اللهم لا وألف لا».

شروح «نهج البلاغة» وطبعاته[١]:

وأما شراح النهج فكثيرون، منهم:

١- أبو الحسن البيهقي (ت٥٨٨هـ)، الذي سمي شرحه «معارج نهج البلاغة».

٢- فخرالدين الرازي، إلا أنه لم يتمم شرحه، كما صرح بذلك جمال الدين القفطي في تاريخ الحكماء.

٣- القطب الراوندي (ت٥٧٣هـ)، وسمىٰ شرحه «منهاج البراعة».

٤- القاضي عبدالجبار، وهو شرح مردد بين ثلاثة، لا يعلم من أي واحد منهم، إلا أنهم قريبون من عصر الطوسي.

٥- الحسن بن علي بن أحمد الماهاباوي شيخ الشيخ منتجب الدين صاحب الفهرست.

٦- أبو الحسن محمد بن الحسين بن الحسن البيهقي الكيدري، وسمىٰ شرحه «الإصباح»، فرغ من تأليفه سنة ٥٧٦هـ.

٧- ابن أبي الحديد المعتزلي الذي وضع شرحًا للنهج، واختصره الفقيه سلطان محمود بن غلام علي الطبسي.

---

(١) من رسالة الدكتور صبري إبراهيم، (ص٦١-٦٤). وانظر: «جامع الشروح والحواشي»؛ للحبشي، (٣/ ٢٣٧١-٢٣٨٠).

٨- كمال الدين بن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، الذي وضع شرحًا كبيرًا وشرحًا متوسطًا وشرحًا صغيرًا.

٩- كمال الدين بن عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم العتائقي الحلي (ت ٧٧٠هـ).

١٠- جلال الدين الحسين بن الخواجة شرف الدين عبدالحق الأردبيلي.

١١- فتح الله بن شكرالله الكاشاني، وضعه بالفارسية، وسماه «تنبيه الغافلين وتذكرة العارفين».

١٢- علي بن الحسن الزوارئي، أستاذ المولىٰ فتح الله المذكور.

١٣- حسين بن شهاب الدين بن الحسين بن محمد بن الحسين بن الجميذر العاملي الكركي (ت ١٠٧٧هـ).

١٤- علي بن الناصر، الذي وضع شرحًا سماه «أعلام نهج البلاغة».

١٥- نظام الدين الجيلاني، الذي وضع شرحًا سماه «أنوار الفصاحة».

١٦- السيد ماجه البحراني، الذي وضع شرحًا لم يتمه.

١٧- رضىٰ الدين علي بن طاووس ره.

١٨- جمال السالكين عبدالباقي الخطاط الصوفي التبريزي، المعروف بحسن الخط.

١٩- عزالدين الآملي، كما ورد في الرياض.

٢٠- السيد نعمة الله الجزائري.

٢١- الأمير زا علاء الدين كلستانه، الذي وضع شرحًا سماه «بهجة الحدائق»، وهو مختصر. وله شرح آخر كبير يقرب من ثلاثين ألف بيت، إلا أنه ما جاوز من الخطبة الشقشقية إلا النزر اليسير.

٢٢- عبدالله بن السيد محمد رضا شبر الحسيني، وشرحه يقرب من أربعين ألف بيت.

٢٣- الأمير زا إبراهيم الخوئي.

٢٤- الشيخ محمد عبده.

٢٥- حبيب الله بن محمد بن هاشم الهاشمي العلوي الموسوي، ألفه سنة ١٣٠٣هـ.

٢٦- ميراز محمد باقر النواب اللاهجي.

٢٧- محمد التقي بن الأمير مؤمن القزويني (ت ١٢٧٠هـ).

٢٨- جواد بن محرم علي الظارمي (ت١٣٢٥هـ).

٢٩- حسن بن المطهر بن محمد بن الحسين الجرموزي اليماني (ت ١١١٠هـ)، وهو المذكور في كتاب نسمة البحر.

٣٠- محمد الرفيع بن فرج الجيلاني (ت ١١٦٠هـ).

٣١- ذاكر الحسين اختر الهندي الدهلوي، الذي سمّىٰ شرحه (نيرنلت فصاحت).

٣٢- محمد صالح بن محمد باقر الروغني، من أبناء المائة الحادية عشرة.

٣٣- محمد بن حبيب الدين أحمد الحسني الحسيني، الذي فرغ من شرحه عام ٨٨١هـ.

٣٤- يحيىٰ بن حمزة العلوي، إمام الزيدية (ت ٧٤٩هـ) الذي وضع شرحًا مقتصرًا علىٰ حل الغريب.

٣٥- جهانكيز خان قشقائي.

٣٦- التفتازاني المولىٰ سعدالدين.

٣٧- أحمد بن محمد الوبري، من أعلام القرن الخامس.

٣٨- فخرالدين عبدالله بن المؤيد بالله، الذي وضع تلخيصًا لشرح ابن أبي الحديد، سماه: «العقد النضيد المستخرج من شرح ابن أبي الحديد».

٣٩- وهناك شروح أخرىٰ؛ منها: «بلاغ المنهج» - «منهاج الولاية»، (وهو شرح وزع خطب النهج علىٰ ثلاثة أقسام: الأول في التوحيد وأصول الدين، والثاني في المواعظ والعبادات، والثالث في الأخلاق)، وشرح مختصر جامع للجمل المفيدة من شروح النهج القديمة، موجود في الخزانة الرضوية بمشهد طوس - وشرح مزجي موجود في الخزانة الحسينية بمشهد العزىٰ، النجف[1].

(١) ما هو نهج البلاغة ص٨-١٠ وشرح النهج لابن ميثم - المقدمة ص (و).

أما طبعات كتاب «نهج البلاغة»، فقد طُبع في مصر وغيرها طبعات عدة، من أهمها:

(١) نهج البلاغة: شرح محمد عبده، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية - مصر- بدون تاريخ.

(٢) نهج البلاغة: طبعة عبدالعزيز سيد الأهل، مكتبة الأندلس - بيروت- ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

(٣) نهج البلاغة: طبعة محي الدين الخياط، بيروت - بدون تاريخ.

(٤) نهج البلاغة: شرح ابن ميثم البحراني، المطبعة الحيدرية - طهران- ١٣٧٨هـ.

(٥) نهج البلاغة: شرح ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة عيسىٰ الحلبي - مصر- ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

(٦) نهج البلاغة: طبعة د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني- بيروت- ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

(٧) نهج البلاغة: تحقيق وتعليق محمد أحمد عاشور - محمد إبراهيم.

هل يلتزم الشيعة بما في «نهج البلاغة» مما يُخالف معتقداتهم؟!

علمنا - سابقًا - مدىٰ اهتمام واحتفاء الشيعة بكتاب «: نهج البلاغة»، والسبب كما هو واضح أنهم يرون فيه مايخدم معتقدهم في قضية أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة قبل الخلفاء الراشدين، وقضية الطعن بالصحابة رضي الله عنهم، كما في

الخطبة الشقشقية، وسيأتي الحديث عنها - إن شاء الله -، ولكن يُثار هنا تساؤل؛ وهو عن مدىٰ التزام الشيعة بهذا الكتاب، ماداموا قد أثبتوه ووثقوه؟ وهذا مما يلزمهم حتمًا، أما أخذ ما يخدمهم منه بالتشهي، وترك ما يتعارض مع معتقداتهم؛ فهذا تناقض، شابهوا فيه من وبخهم الله بقوله: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض﴾؟

ولهذا؛ فقد قام بعض الباحثين الفضلاء[1] بإلزام الشيعة ببعض ما في «نهج البلاغة» مما يُخالف معتقداتهم الباطلة، سواءً في الإمامة، أو العصمة، أو الصحابة، ومن ذلك:

١- يعتقد الشيعة أن هناك نصًا إلهيًا علىٰ إمامة علي ﷺ، ومع هذا نجد في «نهج البلاغة» قوله حينما دعوه إلىٰ البيعة بعد مقتل عثمان ﷺ: «دعوني والتمسوا غيري، فإنا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول... - إلىٰ أن قال -: وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرا خير لكم مني أميرا»[2].

وقال - أيضًا - مخاطبًا طلحة والزبير: «والله ما كانت لي في الخلافة

(١) الشيخ صالح الدرويش في كتابه «تأملات في كتاب نهج البلاغة»، ومنه استفدت هذا المبحث، والأستاذ عبدالرحمن الجميعان في رسالته «قراءة راشدة لكتاب نهج البلاغة»، والأستاذ علاء الدين البصير في رسالته «أسطورة الخطبة الشقشقية»، وفيهما مزيد علىٰ ماذكره الشيخ صالح.

(٢) نهج البلاغة، (ص١٧٨-١٧٩)، شرح محمد عبده.

رغبة، ولا في الولاية إربة، ولكنكم دعوتموني إليها وحملتموني عليها»[١].

وقال في وصف بيعته بالخلافة: «وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداككتم علي تداكُ الهيم علىٰ حياضها يوم وردها»[٢]. فهذا الوصف منه يدل علىٰ أنه كان يتمنعها حتىٰ لم يجد بدًا من قبول بيعتهم له، ولو كان هناك نصٌ إلهيٌ هل يفعل هذا؟

٢- كان علي - رضي الله عنه - كما في «النهج» مطيعًا لأبي بكر رضي الله عنه، ممتثلًا لأوامره؛ فقد حدث أن وفدًا من الكفار جاءوا إلىٰ المدينة المنورة، ورأوا بالمسلمين ضعفًا وقلة لذهابهم إلىٰ الجهات المختلفة للجهاد واستئصال شأفة المرتدين والبغاة، فأحس منهم الصديق خطرًا علىٰ عاصمة الإسلام والمسلمين: «فأمر الصديق بحراسة المدينة، وجعل الحرس علىٰ أنقابها يبيتون بالجيوش، وأمر عليًا والزبير وطلحة وعبد الله بن مسعود أن يرأسوا هؤلاء الحرائر، وبقوا كذلك حتىٰ أمنوا منهم»[٣].

٣- نجد في «النهج» ثناء علي رضي الله عنه علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وتعبيره عن حبه لهم؛ ففيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما استشار عليًا رضي الله عنه عند انطلاقه لقتال فارس وقد جمعوا للقتال، أجابه: «إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا قلة، وهو دين الله تعالىٰ الذي أظهره، وجنده

---

(١) المرجع السابق، (ص٤٩٧).

(٢) المرجع السابق، (ص٤٣٠).

(٣) شرح نهج البلاغة، (٤/٢٢٨)، ط تبريز، وانظر: الشيعة وآل البيت؛ إحسان إلهي ظهير، (ص٧١).

الذي أعده وأمده، حتىٰ بلغ مابلغ، وطلع حيثما طلع، ونحن علىٰ موعد من الله تعالىٰ حيث قال عز اسمه ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وتلىٰ الآية، والله تعالىٰ منجز وعده وناصر جنده، ومكان القيم بالأمر في الإسلام مكان النظام من الخرز، فإن انقطع النظام تفرق الخرز، ورُب متفرق لم يجتمع، والعرب اليوم وإن كانوا قليلًا فهم كثيرون بالإسلام، عزيزون بالاجتماع، فكن قطبًا، واستدر الرحىٰ بالعرب، وأصلهم دونك نار الحرب، فإنك إن شخصت من هذه الأرض انقضت عليك من أطرافها وأقطارها، حتىٰ يكون ما تدع وراءك من العورات أهم إليك مما بين يديك، إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدًا يقولوا: هذا أصل العرب، فإذا قطعتموه استرحتم، فيكون ذلك أشد لكَلَبِهم عليك وطمعهم فيك، فأما ماذكرت من مسير القوم إلىٰ قتال المسلمين؛ فإن الله ﷻ هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر علىٰ تغيير ما يكره، وأما ماذكرت من عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضىٰ بالكثرة، وإنما كنا نقاتل بالنصر والمعونة»[1]. انتهىٰ فتدبر - منصفًا - هذا الثناء والحب والخوف علىٰ عمر من علي رضي الله عنهما، وأين هذا ممن يُكفر عمر رضي الله عنه ويسبه؟!

وأيضًا؛ ففي النهج: لما استشار عمر بن الخطاب عليًا - رضىٰ الله عنهما - في الخروج إلىٰ غزوة الروم، قال: «وقد توكل الله لهذا الدين بإعزاز الحوزة، وستر العورة، والذي نصرهم وهم قليل لا ينتصرون، ومنعهم وهم قليل لا يمتنعون، حي لا يموت، إنك متىٰ تسر إلىٰ هذا العدو بنفسك، فتلقهم فتنكب، لاتكن للمسلمين كانفة دون أقصىٰ بلادهم، ليس بعدك مرجع

(١) نهج البلاغة، (ص٢٥٧-٢٥٨)، شرح محمد عبده.

يرجعون إليه. فابعث إليهم رجلًا مجربًا، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة، فإن أظهر الله؛ فذاك ما تحب، وإن كانت الأخرىٰ، كنت ردْءًا للناس ومثابة للمسلمين»[١].

وفيه: أن عليًا ﷺ بعث كتابًا إلىٰ معاوية ﷺ، فيه: «إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، علىٰ مابايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورىٰ للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا علىٰ رجل وسموه إمامًا كان ذلك لله رضىٰ، فإن خرج منهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلىٰ ماخرج منه؛ فإن أبىٰ قاتلوه علىٰ اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولىٰ»[٢].

فهنا يستدل ﷺ علىٰ صحة خلافته وانعقاد بيعته بصحة بيعة من سبقه، وهذا يعني بوضوح أنه كان يعتقد شرعية خلافة أبىٰ بكر وعمر وعثمان.

وفىٰ النهج - أيضًا - قوله: «لله بلاء فلان[٣]، لقد قوّم الأود[٤]، وداوىٰ

---

(١) المرجع السابق، (ص٢٤٦-٢٤٧).

(٢) المرجع السابق، (ص٤٤٦).

(٣) قال ابن أبي الحديد في شرحه (١٢/٣): «أي: لله ما صنع فلان، والمكنىٰ عنه عمر ابن الخطاب»، وقال: «وقد وجدت النسخة التي بخط الرضىٰ أبي الحسن جامع نهج البلاغة وتحت فلان عمر»، وقال: «سألت عنه النقيب أبا جعفر يحيىٰ بن أبي زيد العلوي فقال لي: هو عمر بن الخطاب، فقلت له: أيثني عليه أمير المؤمنين هذا الثناء؟ فقال: نعم»، وقال في (٤/٢): «إذا اعترف أمير المؤمنين بأنه أقام السنة وذهب نقي الثوب قليل العيب، وأنه أدىٰ إلىٰ الله طاعته واتقاه بحقه، فهذا غاية مايكون المدح».

(٤) أي: العِوج.

العمد[1]، وأقام السنة، وخلف البدعة، وذهب نقي الثوب، قليل العيب، أصاب خيرها، واتقىٰ شرها، أدىٰ لله طاعة واتقاه بحقه، رحل وتركهم في طرق متشعبة، لا يهتدي إليها الضال، ولا يستيقن المهتدي»[2]. وقد حذف الرضي صاحب النهج لفظ (أبي بكر أو عمر)! وأثبت بدله (فلان)!!، ولهذا الإبهام المتعمد اختلف الشراح؛ فقال بعضهم: هو أبو بكر، وقال آخرون: هو عمر.

وقد احتار الشيعة في هذا النص، لأنه في نهج البلاغة، وما في النهج عندهم قطعي الثبوت، كما سبق، فحملوا هذا الكلام علىٰ التقية!! وأنه إنما أراد «استصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين، واستجلاب قلوبهم بمثل هذا الكلام»[3]!!

أي: أنه ﷺ - في زعمهم - أظهر خلاف ما يُبطن!

ونحن نقول: حاشاه من هذا النفاق، وهو الذي لا يخاف في الله لومة لائم.

وجاء في النهج: قوله لعثمان ﷺ: «والله ما أدري ما أقول لك؟ ما أعرف شيئا تجهله، ولا أدلك علىٰ أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلىٰ شيئ فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وقد رأيتَ كما رأينا، وسمعتَ كما سمعنا، وصحبت رسول الله ﷺ كما صحبنا، وما ابن قحافة ولا ابن

---

(١) أي: العلة.

(٢) المرجع السابق، (ص٤٣٠).

(٣) شرح نهج البلاغة؛ لميثم البحراني، (٤/٩٨).

الخطاب بأولىٰ لعمل الحق منك، وأنت أقرب إلىٰ رسول الله ﷺ وشيجة رحم منهما، وقد نلتَ من صهره مالم ينالا»[١].

فتأمل هذا المدح والثناء علىٰ عثمان، وقارنه بصنيع الشيعة. وقوله: «وما ابن قحافة ولا ابن الخطاب، بأولىٰ لعمل الحق منك»؛ شهادة منه بأن أبابكر وعمركانا علىٰ الحق وعملا به..

وورد في النهج خطبة لعلي رضي الله عنه تدور حول مدح أصحاب النبي ﷺ، قال فيها: «لقد رأيت أصحاب محمد ﷺ فما أرىٰ أحدًا يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، وقد باتوا سُجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم ويقبضون علىٰ مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزىٰ من طول سجودهم، إذا ذُكر الله هملت أعينهم؛ حتىٰ ابتلت جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف؛ خوفًا من العقاب ورجاءً للثواب»[٢].

وقال - أيضًا - في مدحهم: «أين القوم الذين دعوا إلىٰ الإسلام فقبلوه، وقرأو القرآن فأحكموه، وهيجوا إلىٰ القتال فَوَلِهُوا وَلَهَ اللقاح إلىٰ أولادها، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض زحفًا زحفًا، وصفًا صفًا، بعضٌ هلك، وبعضٌ نجا، لا يبشرون بالأحياء، ولا يعزون بالموتىٰ، مُر العيون من البكاء، خُمص البطون من الصيام، ذُبل الشفاه من الدعاء، صُفر الألوان من السهر، علىٰ وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخواني

---

(١) نهج البلاغة، (ص٢٩١)، شرح محمد عبده.
(٢) نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، (ص١٤٣).

الذاهبون، فحق لنا أن نظمأ إليهم، ونعض الأيدي علىٰ فراقهم»[١].

٤- نجد في «نهج البلاغة» منع علي رضي الله عنه لأصحابه عن السب والشتم والتكفير والتفسيق، حتىٰ لمقاتليه في حرب صفين، ففي خطبة بعنوان (ومن كلام له عليه السلام وقد سمع قومًا من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حربهم في صفين): «إني أكره لكم أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم، كان أصوب في القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا ودماءهم، وأصلح ذات بيننا وبينهم، واهدهم من ضلالتهم؛ حتىٰ يَعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به»[٢].

وقال: «وكان بدء أمرنا أنّا التقينا والقوم من أهل الشام، والظاهر أن ربنا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله، والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا، والأمر واحد، إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان، ونحن منه براء»[٣].

٥- وردت عنه رضي الله عنه نصوص يذم فيها الذين ادعوا التشيع له، وخالفوا أوامره؛ منها: قوله: «لو ددت أن معاوية صارفني بكم صرف الدينار بالدرهم؛ فأخذ مني عشرة منكم وأعطاني رجلا منهم! يا أهل الكوفة منيت منكم بثلاث واثنتين، صمٌ ذوو أسماع، وبكم ذوو كلام، وعمي ذوو إبصار»[٤].

---

(١) نهج البلاغة، (ص٢٢٩)، شرح محمد عبده.
(٢) المرجع السابق، (ص٣٩٨).
(٣) المرجع السابق، (ص٥٤٣).
(٤) المرجع السابق، (ص١٨٩).

وقوله: «اللهم إني مللتهم وملوني، وسئمتهم وسئموني؛ فأبدلني بهم خيرًا منهم، وأبدلهم بي شرًا مني . . . »[١].

وقوله: «يا أشباه الرجال ولا رجال! حلوم الأطفال، وعقول ربات الحجال، لوددت أني لم أركم ولم أعرفكم معرفة - والله - جرَّت ندمًا، وأعقبت سقمًا، قاتلكم الله، لقد ملأتم قلبي قيحًا، وشحنتم صدري غيظًا، وجرعتموني نغب التَّهمَام أنفاسًا، وأفسدتم علي رأيي بالعصيان والخذلان»[٢].

٦- نجد في «النهج» أن عليًا رضي الله عنه ينهىٰ عن الغلو الذي وقع فيه الشيعة، ولا زالوا، ففيه: «وقال علي رضي الله عنه بعد وفاة النبىٰ ﷺ ، مخاطبًا إياه: لولا أنك أمرت بالصبر، ونهيت عن الجزع؛ لأنفدنا عليك ماء الشؤون»[٣]. من الشؤونة؛ وهي منابع الدمع من الرأس.

وفيه: أن عليًا رضي الله عنه قال: «من ضرب يده علىٰ فخذه عند مصيبته حبط أجره»[٤].

وفيه: قوله: «وسيهلك فيَّ صنفان: محب مفرط يذهب به الحب إلىٰ غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلىٰ غير الحق، وخير الناس فيَّ حالًا النمط الأوسط، فالزموه، والزموا السواد الأعظم»[٥].

---

(١) المرجع السابق، (ص٧٢).
(٢) المرجع السابق، (ص٧٧).
(٣) المرجع السابق، (ص٤٣٦).
(٤) نهج البلاغة، شرح أبي الحديد، (١٨/ ٣٤٢).
(٥) نهج البلاغة، شرح محمد عبده، (ص٢٣٧).

٧- نجد في «نهج البلاغة» ما يخالف اعتقاد الشيعة في عصمة الأئمة؛ ومن ذلك: قول علي رضي الله عنه: «لا تخالطوني بالمصانعة، ولاتظنوا بي استثقالًا في حق قيل لي، ولا التماس إعظام النفس، بأنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي»[(١)].

ونجده يوصي ابنه الحسن رضي الله عنهما بقوله: «. . . . . فإن أشكلَ عليك من ذلك فاحمله علىٰ جهالتك به، فإنك أول ما خلقت جاهلًا ثم علمت، وما أكثر ما تجهل من الأمر، ويتحير فيه رأيك، ويضل فيه بصرك؛ ثم تبصره بعد ذلك»[(٢)].

فهو رضي الله عنه لاينفي عن نفسه الخطأ، فكيف يقال بعصمته؟!

وكان رضي الله عنه يناجي ربه بهذا الدعاء: «اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني فإن عدت فعد علي بالمغفرة، اللهم اغفر لي ما وأيت - أي: وعدت - من نفسي ولم تجد له وفاء عندي، اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي، اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وسهوات الجنان، وهفوات اللسان»[(٣)].

٨- نجد في «نهج البلاغة» قول علي رضي الله عنه: «أوصيكم بتقوىٰ الله الذي

---

(١) المرجع السابق، (ص٢٣٧).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٥٧٨).

(٣) نهج البلاغة، شرح أبي الحديد، (٦/ ١٧٦).

ألبسكم الرياش، وأسبغ عليكم المعاش، فلو أن أحدًا يجد إلىٰ البقاء سُلَّمًا أو لدفع الموت سبيلًا ؛ لكان ذلك سليمان بن داود»[١]. وفي هذا نقضٌ لقول الشيعة: إن الأئمة يعلمون متىٰ يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم!

قلت: فهل سيعتد الشيعة -بعد هذا- بكتاب «نهج البلاغة»؟![٢]



---

(١) نهج البلاغة، شرح محمد عبده، (ص٣٢٦).

(٢) ونفس الأمر يُقال في اعتمادهم علىٰ كتاب «الإمامة والسياسة» المكذوب علىٰ ابن قتيبة -كما سيأتي إن شاء الله-، فإن الشيعة لو طالعوا المبحث الأول منه؛ سيجدونه: «فضل أبي بكر وعمر رضي الله تعالىٰ عنهما»! فهل سيقول الشيعة -بعد هذا- كما قال محقق الكتاب «الشيعي» علي شيري (١/٨): «ومهما يكن من أمر -أي أمر التشكيك في الكتاب-؛ فقد بقي كتاب الإمامة والسياسة محافظًا علىٰ قيمته كأحد أبرز المصادر»!

المبحث الثاني:
ترجمة صاحب «شرح نهج البلاغة»
ابن أبي الحديد، ومذهبه، والمآخذ على شرحه

ترجمته[١]:

قال ابن كثير في «البداية والنهاية»[٢]: «الشاعر العراقي، عبدالحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين أبو حامد بن أبي الحديد، عز الدين المدائني، الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي، له شرح نهج البلاغة في عشرين مجلدًا، ولد بالمدائن سنة ست وثمانين وخمسمائة، ثم صار إلىٰ بغداد، فكان أحد الكتاب والشعراء بالديوان الخليفتي، وكان حظيا عند الوزير ابن العلقمي؛ لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع..». توفي في عام (٦٥٦ هـ).

(١) له ترجمة -إضافة إلىٰ ما سيأتي النقل عنه- في: «وفيات الأعيان»، (٢/ ١٥٨)، و«فوات الوفيَات»؛ (٢/ ٢٥٩-٢٦٢)، و«الوافي بالوفيَات»؛ (١٨/ ٧٦-٨٠)، و«ذيل مرآة الزمان»، (١/ ٦٢)، و«الأعلام»؛ (٣/ ٢٨٩)، و«معتزلة البصرة وبغداد»؛ للدكتور رشيد الخيون، (ص٣٣١-٣٥٠)، و«تاريخ المعتزلة»؛ للدكتور فالح الربيعي، (ص١٣٩-١٤١)، و«منهج المعتزلة في كتابة التاريخ . . »؛ للأستاذ محمد ابن صقر الدوسري، (ص١٢٧-١٢٨). وقد ترجم له الشيعة في مصنفاتهم؛ كما في «روضات الجنات»؛ (٥/ ١٩-٢٦)، و«الأنوار الساطعة»؛ (ص٨٨-٨٩).

(٢) (١٣/ ١٩٩).

وقال الخونساري: «هو عز الدين عبد الحميد بن أبي الحسن بن أبي الحديد المدائني» صاحب شرح نهج البلاغة، المشهور. كان مولده في غرة ذي الحجة ٥٨٦، من تصانيفه «شرح نهج البلاغة» عشرين مجلدًا، صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي، ولما فرغ من تصنيف أنفذه علىٰ يد أخيه موفق الدين أبي المعالي، فبعث له مائة ألف دينار، وخلعة سنية، وفرسًا»[١].

وقال أبوالثناء الألوسي: «وعندنا أن ابن أبي الحديد في بعض تلوناته - وكان يتلون تلون الحرباء - كان من هذه الفرقة»[٢]. - أي الشيعة الغلاة.

مذهبه:

قال ابن كثير عنه -كما سبق-: «الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي»، و ووصفه الشيخ محمود شكري الألوسي - كما سيأتي - بأنه «من غلاة الشيعة»، والزركلي بأنه «من أعيان المعتزلة»، والشيخ صالح الفوزان بـ «أنه شيعي»[٣]، وقال صاحب رسالة «الصلة بين الاعتزال والتشيع»[٤]: «معتزلي، ومن غلاة الشيعة؛ كما يدل عليه شعره في قصائده السبع العلويات»، وقال صاحب رسالة «منهج المعتزلة في كتابة التاريخ..»[٥]: «من دعاة الاعتزال والرفض..».

---

(١) «روضات الجنات»، (٥/ ٢٠-٢١)، وانظر: «الكنىٰ والألقاب»، للقمي الشيعي، (١/ ١٨٥)، و«الذريعة»؛ لآغا بزرك الطهراني (١٥٨/٤١).

(٢) «نهج السلامة إلىٰ مباحث الإمامة»، (ص٥٤).

(٣) «البيان لأخطاء بعض الكتاب»، (١/ ٨٤).

(٤) الأستاذ محمد بن حامد الجدعاني، ورسالته لم تُطبع بعد، والنقل من (٢/ ٣٧).

(٥) الأستاذ محمد بن صقر الدوسري، ورسالته لم تُطبع بعد، والنقل من (ص٤٠٤).

وقال الصفدي في ترجمته[1]: «عز الدين ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن محمد ابن أبي الحديد عز الدين أبو حامد المدائني، المعتزلي»، ونقل من شعره:

وحقك لو أدخلتني النار قلت ... للذين بها قد كنت ممن يحبه

وأفنيت عمري في دقيق علومه ... وما بغيتي إلا رضاه وقربه

هبوني مسيئًا أوتغ الحلم جهله ... وأبقه دون البرية ذنبه

أما يقتضي شرع التكرم عفوه ... أيحسن أن ينسي هواه وحبه

أما رد زيغ ابن الخطيب وشكه ... وتمويهه في الدين إذ جل خطبه

أما كان ينوي الحق فيما يقوله ... ألم تنصر التوحيد والعدل كتبه

قال الصفدي: «وقلت أنا ردًا عليه في وزنه ورويه:

علمنا بهذا القول أنك آخذ ... بقول اعتزال جل في الدين خطبه

فتزعم أن الله في الحشر ما يرىٰ ... وذاك اعتقادٌ سوف يرديك غبه

وتنفي صفات الله وهي قديمة ... وقد أثبتتها عن إلهك كتبه

وتعتقدِ القرآن خلقًا ومحدثًا ... وذلك داءٌ عز في الناس طبه

وتُثبت للعبد الضعيف مشيئة ... يكون بها ما لم يقدره ربه

وأشياء من هذي الفضائح جمة ... فأيكما داعي الضلال وحزبه»

---

(١) «الوافي بالوفيات»، (١٨/ ٧٦).

قلتُ: والصحيح - والله أعلم - أنه «معتزلي» المذهب؛ كما يُصرح - و سيأتي إن شاء الله -، مع «لوثة» شيعية، و«مداهنة» لابن العلقمي وأمثاله من «الروافض».

قال الأستاذ فهد السحيمي في مقدمة رسالته التي حقق بها كتاب الشيخ محمد أمين السويدي رحمه الله: «الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد»، الذي رد به علىٰ الرافضي يوسف الأوالي، صاحب كتاب: «سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد»:

«إن الشروح لكتاب نهج البلاغة كثيرة جدًا حتىٰ قيل إنها تزيد علىٰ الخمسين شرحًا ما بين مبسوط ومختصر، ولكن أطول هذه الشروح هو شرح ابن أبي الحديد لهذا الكتاب[1]. وقد شرع في تأليف هذا الشرح سنة (٦٤٤) وانتهىٰ منه سنة (٦٤٩)، وكان السبب في تأليفه رغبة الوزير ابن العلقمي في شرح نهج البلاغة شرحًا وافيًا[2] فشرحه ابن أبي الحديد كما أراد ابن العلقمي شرحًا وافيًا، فلما فرغ من تصنيفه أنفذه علىٰ يد أخيه أبي المعالي موفق الدين إلىٰ ابن العلقمي؛ فبعث إليه بمائة ألف دينار، وخلعة سنيّة وفرس[3]، فقال ابن أبي الحديد فيه شعرًا:

بآل العلقمي ورّت زنادي ... فكم ثوب أنيق نلتُ منهم

أدام الله دولتهم وأنحىٰ ... وقامت بين أهل الفضل سوقي

---

(١) مقدمة شرح نهج البلاغة؛ لمحمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) انظر: مقدمة شرحه (١/٣-٤).

(٣) انظر: روضات الجنان للخوانساري (٥/ ٢٠-٢١).

ونلتُ بهم وكم طرف عتيق علىٰ أعدائهم بالخنفقيق[١][٢]

فما هي العلاقة بين هذين الرجلين: ابن أبي الحديد وابن العلقمي؟

أجاب عن هذا التساؤل ابن كثير رحمه الله عندما ترجم لابن أبي الحديد: في كتابه البداية والنهاية، إذ قال في ترجمته له:

« . . . وكان حظيًا عند الوزير ابن العلقمي؛ لما بينهما من المناسبة والقرابة والمشابهة في التشيع . . »[٣].

والذي يهمنا في هذه المناسبة: هو المشابهة في التشيع، فما هو حقيقة هذا الأمر بالنسبة للرجلين، ولماذا رد متأخرو الرافضة الإمامية في كتبهم علىٰ ابن أبي الحديد مع وجود هذه المشابهة التي ذكرها ابن كثير آنفًا؟ إن هذا الأمر لا يتجلىٰ إلا بذكر العقيدة التي كان عليها الرجلان، فنبدأ بابن العلقمي أولًا فنذكر ما ذكره العالمان الجليلان الذهبي في السير، وابن كثير في البداية والنهاية:

ذكر الذهبي في السير عند ترجمته لابن العلقمي أنه هو:

«الوزير الكبير المدبر المبير، مؤيد الدين محمد بن محمد بن علي بن أبي طالب بن العلقمي البغدادي الرافضي. . وزير المستعصم، وكانت دولته أربع عشرة سنة، فأفشىٰ الرفض، فعارضه السنة، وأكبت فتنمر، ورأىٰ أن

(١) الخنفقيق: الداهية.
(٢) المقدمة لمحمد أبي الفضل إبراهيم (١/ ١١).
(٣) البداية والنهاية (١٣/ ٥٨٦).

هولاكو علىٰ قصد العراق، فكاتبه وجسّره، وقوىٰ عزمه علىٰ قصد العراق، ليتخذ عنده يدًا، وليتمكن من أغراضه، وحفر للأمة قليبًا، فأُوقع فيه قريبًا وذاق الهوان.. فمات غبنًا، وفي الآخرة أشد خزيًا وأشد تنكيلًا.

... وبُذل السيف في بغداد (٣٩) نهارًا، حتىٰ جرت سيول الدماء، وبقيت البلدة كأمس الذاهب، فإنا لله وإنا إليه راجعون، وعاش ابن العلقمي بعد الكائنة ثلاثة أشهر وهلك»[١].

وقال ابن كثير في ترجمته:

«وكان رافضيًا خبيثًا رديء الطوية علىٰ الإسلام وأهله... ثم مالأ علىٰ الإسلام وأهله، الكفار هولاكو خان حتىٰ فعل بالإسلام ما فعل، ثم حصل له بعد ذلك من الإهانة والذل علىٰ أيدي التتار الذين مالأهم، وزال عنه ستر الله، وذاق الخزي في الحياة الدنيا، ولعذاب الآخرة أشد وأبقىٰ...، فهلك وله من العمر (٦٣) سنة، ودفن في قبور الروافض»[٢].

إذًا؛ فهذا معتقد ابن العلقمي، فهو رافضي خبيث مالأ الكفار علىٰ المسلمين، وهذا هو منهج الروافض في كل عصر تكون لهم شوكة فيه.

هذا هو ابن العلقمي، فما هو الشبه بينه وبين ابن أبي الحديد؟ قال ابن كثير عنه هو:... الكاتب الشاعر المطبق الشيعي الغالي[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٣٦١-٣٦٢).
(٢) البداية لابن كثير (١٣/ ٢٢٢).
(٣) المرجع السابق (١٣/ ٢١٣).

وعندما نتأمل في قصائده السبع التي قالها في علي بن أبي طالب، نرىٰ أحقية ما قاله ابن كثير فيه، فالقصائد السبع فيها من الغلو ما لا يرضاه الله ولا رسوله، فقد غلا فيها غلوًا يصعب وصفه، وسيذكر بعضه السويدي[1].

ولكن هنا سؤال مهم: هل ابن أبي الحديد شيعي رافضي، أم أنه شيعي تفضيلي؟.

يقول الذهبي في السير:

«فإن العز معتزلي أجارنا الله»[2].

وفي ذلك يقول ابن أبي الحديد:

أحب الاعتزال وناصريه فأهل العدل والتوحيد أهلي

ذوي الألباب والنظر الدقيق ونعم فريقهم أبدًا فريقي[3]

فالرجل معتزلي[4]، والمعتزلة ينقسمون في مسألة التفضيل بين الخلفاء الراشدين إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يجعلون ترتيب الخلفاء الأربعة في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

والقسم الثاني: يقولون بأفضلية علي بن أبي طالب ﷺ علىٰ أبي بكر

---

(١) من ص (٤٦٤-٤٧٠).

(٢) السير (٢٣/ ٢٧٥).

(٣) مقدمة نهج البلاغة (١/ ١١).

(٤) كما في شرحه (١/ ١٧، ٧٤).

وعمر وعثمان - رضي الله عن الجميع - وهؤلاء هم البغداديون.

القسم الثالث: التوقف في تفضيله علىٰ أبي بكر وعمر، أما في عثمان فلا[1] وابن أبي الحديد من أهل القسم الثاني القائلين بتفضيل علي علىٰ الثلاثة من قبله ﷺ. وفي ذلك يقول:

«وأما نحن فنذهب إلىٰ ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون من تفضيله عليه السلام»[2].

نستنتج مما تقدم أن الرجل معتزلي تفضيلي، وليس برافضي إمامي، ويدل علىٰ ذلك ما يلي:

١- قوله في شرح نهج البلاغة:

«اتفق شيوخنا كافة، المتقدمون منهم والمتأخرون والبصريون والبغداديون علىٰ أن بيعة أبي بكر الصديق بيعة صحيحة، وأنها لم تكن عن نص، وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع، وبغير الإجماع، كونه طريقًا إلىٰ الإمامة، وأن تولية الصديق من العدول عن الأفضل إلىٰ الفاضل»[3].

٢- أورد في شرحه: المطاعن التي ذكرها الرافضة - فيما زعموا- علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان، وذكر الردود التي رد بها القاضي عبدالجبار، وهي

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/٧).
(٢) المرجع السابق (١/٩).
(٣) (١/٧، ١٥٧).

ردود قوية ملزمة للرافضة. وقد شارك هو أيضًا في بعض من هذه الردود[١].

يتبين مما تقدم أن ابن أبي الحديد معتزلي تفضيلي، ولا يُفهم عندما نبرئ

---

(١) انظر: (٣/ ١١-٦٩) و(١٢/ ١٩٥-٢٨٩) و(١٧/ ١٥٤-٢٢٥). وقال الدكتور رشيد الخيون في رسالته «معتزلة البصرة وبغداد»، (ص٣٣٧-٣٣٨): «ويؤكد ابن أبي الحديد عدم انتمائه للتشيع بفريقيه: الإمامي والزيدي بقوله: «وأصحابنا يحملون ذلك كله علىٰ ادعائه الأمر بالا فضلية والأحقية، وهو الحق والصواب، ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال علىٰ ظواهرها، وارتكبو بها مركبًا صعبًا». (شرح النهج: ٩/ ٣٠٧)، وقال ناقدًا تفسير الشيعة للوصية، وهي من أساسات التشيع، بقوله: «وأما الوراثة فالإمامية يحملونها علىٰ ميراث المال والخلافة، ونحن نحملها علىٰ وراثة العلم» (المرجع السابق: ١/ ١٤٠)، كذلك ورد عدم انتمائه للتشيع بقوله: «أما الإمامية من الشيعة فتجري هذه الألفاظ علىٰ ظواهرها، وتذهب إلىٰ أن النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم نص علىٰ أمير المؤمنين، وأنه غُصب حقه، وأما أصحابنا رحمهم الله، فلهم أن يقولوا: إنه لما كان أمير المؤمنين ﷺ هو الأفضل والأحق، وعُدل عنه إلىٰ من لا يساويه في فضل، ولا يوازيه في جهاد وعلم، ولا يماثله في سؤدد وشرف، ساغ إطلاق هذه الألفاظ، وإن كان من وُسم بالخلافة قبله عدلًا تقيًا ،وكانت بيعته صحيحه (المرجع السابق: ١/ ١٥٦-١٥٧)، لم يكن ابن أبي الحديد شيعيًا بالمفهوم الفرقي والحزبي، وإن قال: «علي مع الحق، والحق مع علي يدور حيثما دار، وهذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي، وبه أقول (المرجع السابق: ٢/ ٢٩٧). وحول ذلك قال ابن أبي الحديد: «فإن قيل: فهذا تصريح بمذهب الإمامية، قيل: ليس الأمر كذلك، بل هذا تصريح بمذهب أصحابنا من البغداديين؛ لأنهم يزعمون أنه الأفضل والأحق بالإمامة». (المرجع السابق) وفي مكان آخر يفاضل ابن أبي الحديد بين العصمة عند الشيعة الإمامية والعصمة عند أصحابه المعتزلة، قال في الأولىٰ: «واطردت الإمامية هذا القول في الأئمة، فجعلت حكمهم في ذلك حكم الأنبياء في وجوب العصمة المطلقة لهم قبل النبوة وبعدها»، وقال في الثانية بحدود ما يقبله المنطق المعتزلي القائل بنفي القدَر: إن العصمة عند المعتزلة «لطف يمتنع المكلف عند فعله من القبيح اختيارًا» (المرجع السابق: ٧/ ٨).

ساحة ابن أبي الحديد من الرفض الثناء عليه والتبجيل له. فالرجل معتزلي، ولنتذكر كلمة الذهبي السابقة عنه عندما قال: «فإن العز معتزلي أجارنا الله»؛ لأن المعتزلة فرقة مبتدعة لها أصولها وقواعدها التي خالفت بها أهل السنة والجماعة، فكما يجب علىٰ معاشر أهل السنة والجماعة الحذر من الرافضة، يجب عليهم الحذر أيضًا تجاه المعتزلة لأن القوم يشتركون في كثير من الأصول بينهم، فالرافضة جل قواعدهم من تأصيلاتِ المعتزلة، والمعتزلة تشترك مع الرافضة في تكفير عدد كبير من الصحابة، يقول ابن أبي الحديد في الشرح:

«وأما أصحاب الجمل فهم عند أصحابنا هالكون كلهم إلا عائشة وطلحة والزبير رحمهم الله فإنهم تابوا، ولولا التوبة لحُكم لهم بالنار؛ لإصرارهم علىٰ البغي، وأما عسكر الشام بصفين فإنهم هالكون كلهم عند أصحابنا لا يُحكم لأحد منهم إلا بالنار لإصرارهم علىٰ البغي وموتهم عليه، رؤساؤهم والأتباع جميعًا»[(١)].

وكفىٰ بهذه الزلة قبحًا للمعتزلة!!

ثم نجد أن ابن أبي الحديد قد جره تشيعه هذا إلىٰ الترحم علىٰ علماء الرافضة؛ كالمفيد والمرتضي وابن الراوندي وغيرهم[(٢)]، وفي المقابل لا يترحم علىٰ الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان! مع قوله بصحة خلافتهم!

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/ ٩).

(٢) (١/ ٦٢، ٧٦) و(٣/ ٥٤) و(٤/ ٤).

بعدما تقدم؛ يتبين لنا معنىٰ كلمة ابن كثير عندما قال في الرجلين: ابن أبي الحديد وابن العلقمي: «لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع..».

فالرجلان يتفقان في الغلو في علي ﷺ، وفي تكفير عدد كبير من الصحابة ﷺ». انتهىٰ كلام الأستاذ فهد السحيمي[١].

قلت: قال السويدي في رده السابق علىٰ الأوالي الرافضي عندما استشهد بابن أبي الحديد: «وما نقله عن الشارح؛ أي: ابن أبي الحديد، شارح نهج البلاغة، مع كونه لا سند له، غير مقبول؛ لأنه ليس من أهل السنة بل هو غير متدين بدين؛ لأنه تارة يكون معتزليًا، وتارة يكون رافضيًا، كما لا يخفىٰ علىٰ من نظر قصائده المشهورة التي نظمها في مدح علي بن أبي طالب ﷺ، فإنه بالغ فيها في مدح علي، وإزراء الخلفاء المتقدمين، بل فيها أبيات تدل علىٰ كفره، وإذا كان كذلك فكيف يُقبل قوله؟ ولنذكر بعض الأبيات من قصائده، ونذكر بعض ما فيها من المفاسد، فنقول: قال فيها:

حنانيك فاز العُرب منك بسؤدد　　　فما ماس موسىٰ في رداءٍ من العلا

تقاصر عنه الفرس والروم والنوب　　　ولا آب ذكرًا بعد ذكرك أيوب[٢]

فإنه في البيت الأول: فضّل عليًا علىٰ الناس أجمعين.

وفي البيت الثاني: فضله علىٰ موسىٰ، وأيوب ومعلوم أنه لا يبلغ درجة

---

(١) من مقدمة تحقيقه لكتاب «الصارم الحديد في عنق صاحب سلاسل الحديد»، (ص٥٢-٧٥ بتصرف يسير).

(٢) قصائد السبع العلويات، (٢٦-٢٧).

الأنبياء فضلًا عن أن يكون أفضل منهم. ثم إنه لم يكفه ذلك حتىٰ وصفه بأوصاف الربوبية فقال شعرًا:

لذاتك تقديس لرمسك طهرة   تقيلت أفعال الربوبية التي

وقد قيل في عيسىٰ نظيرك مثله   لوجهك تعظيم لمجدك ترحيب

عذرت بها من شك إنك مربوب   فخُسرٌ لمن عادىٰ علاك وتتبيب[(١)]

فقوله في البيت الثاني: (تقيلت)؛ بمعنىٰ أشبهت، يقال: تقيل فلان أباه إذا أشبهه[(٢)].

وقوله في البيت الثالث: (نظيرك) بمعنىٰ أنه: نظيره في صفة خاصة، وهي: ادعاء الربوبية فيه، وليس المراد أنه نظيره في الفضل؛ لما تقدم في البيتين من تفضيله علىٰ الناس أجمعين، وعلىٰ الأنبياء والمرسلين، ولقوله:

عليك سلام الله يا خير من مشىٰ   ويا خير من يُغشىٰ لدفع ملمة

وياعلة الدنيا ومن بدء خلقها له   به بازلٌ عبر المهامه خرعوب[(٣)]

فيأمن مرعوب ويتلف قرضوب[(٤)]   وسيتلو البدؤ في الحشر تعقيب[(٥)]

---

(١) المرجع السابق، (٢٨-٢٩).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (١١/ ٥٨٠) مادة (قيل).

(٣) البازل: ماكان له تسع سنين من الإبل. والمهامه: المفازة البعيدة. وخرعوب: الطويلة العظيمة من الإبل.

(٤) القرضوب: السيف.

(٥) السبع العلويات، (٢٩).

فجعله علة لبدوء الدنيا ولعودها يوم القيامة، وهذا لم يثبت له، ثم قال في قصيدة أخرىٰ:

فتىٰ لم يعرِّق فيه تيم بن مرة ... ولا كان معزولًا غداة براءة

ولا كان في بعث ابن زيد مؤمَّرًا ... ولا كان يوم الغار يهفو جنانه

ولا عبد اللات الخبيثة أعصرًا ... ولا عن صلاة أم فيها مؤخرًا

عليه فأضحىٰ لابن زيد مؤمَّرًا ... حِذارًا ولا يوم العريش تسترا[1]

ففي هذه الأبيات تصريح بمثالب أبي بكر ﷺ، وهو نص في رفض ابن أبي الحديد.

وقال في قصيدة أخرىٰ:

علاّم أسرار الغيوب ومن له ... خُلق الزمان ودارت الأفلاك[2]

فقد جعله عالمًا للغيب، بل لسره، مع أن ذلك لا يكون إلا لبعض الرسل، كما قال تعالىٰ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[3] ثم قال:

ما عذر من دانت لديه ملا ... يتعاظم الأفعال لاهوتيها

ئكٌ ألا تدين لغيره أملاك ... للأمر قبل وقوعه دراك[4]

---

(١) المرجع السابق، (٤٦).

(٢) المرجع السابق، (٥٢).

(٣) المرجع السابق، (٤٦).

(٤) المرجع السابق، (٥٣).

فقد وصفه بأوصاف الباري سبحانه، ثم قال:

وقد قلت للأعداء إذ جعلوا له　　　ضدًا أيجعل كالحضيض سكاك[١]

والسكاك أعلىٰ الهواء[٢]. وفي هذا تعريض بأهل السنة في تقديمهم أبا بكر عليه، وإثباتٌ لرفضه، ثم قال:

حاشا لنور الحق يعدل فضله　　　ظلم الضلال كما يرىٰ الأفاك[٣]

ففي هذا أيضًا: رد علىٰ أهل السنة وحكم بإفكهم وكذبهم.

وقال في قصيدة أخرىٰ:

فافزع إلىٰ مدح الوصي　　　ففيه تطهير الدنس[٤]

ففي قول (الوصي) تصريح برفضه، كما لا يخفىٰ، كما في قوله بعد ذلك:

عفت رسوم العسكر　　　الجملي قدمًا فاندرس

وثنت أعنتها إلىٰ حرب　　　ابن حرب[٥] فارتكس

رفع المصاحف يستجير　　　من الحمام ويبتئس

خاف الحسام العندمي و　　　حاذر الرمح الورس

---

(١) المرجع السابق، (٥٤).

(٢) القاموس المحيط؛ للفيروز أبادي (١٢١٧) مادة سكك.

(٣) السبع العلويات، (٥٥).

(٤) المرجع السابق، (٦٠).

(٥) يقصد معاوية رضي الله عنه!

فانصاع ذا عين مسهدة وقلب مختلس[(١)]

وقال في قصيدة أخرىٰ:

هو البنا المكنون والجوهر الذي وذو المعجزات الواضحات أقلها

ووارث علم المصطفىٰ وشقيقه تجسد من نور من القدس زاهر

الظهور علىٰ مستودعات السرائر أخًا ونظيرًا في العلا والأواصر[(٢)]

فقد جعله في البيت الأول: أنه مخلوق من نور الله.

وفي البيت الثالث: نظير النبي (ﷺ)، وكل ذلك يدل علىٰ غلوه في رفضه، ثم قال:

إلا إنما الإسلام لولا حسامه ألا إنما التوحيد لولا علومه

ألا إنما الأقدار طوع يمينه لعفطة[(٣)] عنز أو قلامة حافر

كعرضة ضليل ونهبة كافر فبورك من وتر مطاع وقادر[(٤)]

فانظر إلىٰ هذا الغلو الذي لا يرضىٰ الله به ولا رسوله، وهو منافٍ لما ذهب إليه الرافضة من إثبات الجُبن له، وتغلب أبي بكر وعمر عليه؛ كما لا يخفىٰ. ثم قال:

---

(١) المرجع السابق، (٦١-٦٢).

(٢) المرجع السابق، (٦٩-٧٠)

(٣) العفيط: نثير الضأن، تنثر بأنوفها كما ينثر الحمار. الصحاح للجوهري (٣/ ١١٤٣) مادة عفط.

(٤) السبع السبع العلويات (٧١-٧٢).

صفاتك أسماء وذاتك جوهر يجل عن الأعراض والأين والمتىٰ

بريء المعالي من صفات الجواهر ويكبر عن تشبيهه بالعناصر[(١)]

وفي ذلك تشبيه له في الباري، حيث نزهه عن الأعراض وعن المكان والزمان[(٢)]، مع أن الله تعالىٰ: لا يشبهه شيء. قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[(٣)].

ثم قال:

إذا طاف قوم بالمشاعر والصفا وإن ذخر الأقوام نسك عبادة

وإن صام ناس في الهواجر حسبة وأعلم أني إن أطعت غوايتي

فقبرك ركني طائفًا ومشاعري فحبك أوفىٰ عدتي وذخائري

فمدحك أسنىٰ من صيام الهواجر فحبك أنسي في بطون الحفاير[(٤)]

فانظر كيف جعل زيارة قبره أعظم من الحج الذي هو أحد أركان الإسلام، مع أن زيارته لو خلت عما يستعمله الرافضة فيها من البدع والإشراك،

---

(١) قصائد السبع العلويات (٧٦).

(٢) هذه الألفاظ إذا وردت في حق الله فهي ألفاظ مبتدعة لم ترد عن السلف، ومذهبهم فيها عدم إطلاقها لا نفيًا ولا إثباتًا، بل لابد من الاستفسار عند إطلاقها، فإن كان المعنىٰ الذي قصده القائل صحيحًا موافقًا للشرع قُبل وإلا فلا. انظر: درء التعارض لابن تيمية (٢٢٩-٢٣٣)، ومنهاج السنة (٢/ ١٤٥)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٩٧).

(٣) سورة الشورىٰ الآية رقم (١١).

(٤) السبع العلويات، (٧٨-٧٩).

مندوبة[1]، فكيف يكون المندوب أعظم من الفرض الذي هو ركن من أركان الدين؟!

وجعل مدحه أسنىٰ من الصوم الذي اختص الله به، وتولىٰ جزاءه بنفسه.

وجعل حبه يؤنسه في قبره، وإن حصلت له الغواية، مع أنه إذا غوىٰ لا ينفعه حبه كما هو ظاهر لمن كان له أدنىٰ معرفة في أمور الشرع، وفي جميع ذلك تصريح بغلوه في رفضه.

ثم قال:

إذا كنت للنيران في الحشر قاسمًا أطعت الهوىٰ والغيّ غير محاذري[2]

وفي ذلك من الرفض القبيح الذي تقدم إبطاله.

ثم قال في قصيدة أخرىٰ:

فيك ابن عمران الكليم وبعده بل فيك جبريل وميكال وإسرا

بل فيك نور الله جل جلاله عيسىٰ يقفيه وأحمد يتبع

فيل والملأ المقدس أجمع لذوي البصائر يستشف فيلمع[3]

فانظر إلىٰ هذه المجازفات التي لا يمكن صدورها من مسلم، فضلًا عن أن يكون سنيًا.

---

(١) إذا كانت بدون شدِّ رحل، أما إذا كانت بشد الرحال فلا تجوز؛ لقوله ﷺ: «لا تُشد الرحال إلا إلىٰ ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا -أي مسجد الرسول ﷺ-، والمسجد الأقصىٰ». أخرجه البخاري في صحيحه (١١٨٩).

(٢) المرجع السابق، (٧٩).

(٣) المرجع السابق، (٩١-٩٢).

وأقبح من ذلك ما قاله بعد ذلك:

هذا ضمير العالم الموجود عن هذي الأمانة لا يقوم بحملها
تأبىٰ الجبال الشمّ عن تقليدها هذا هو النور الذي عذباته
وشهاب موسىٰ حيث أظلم ليله أأقول فيك سميدع كلا ولا
بل أنت في يوم القيامة حاكم عدم وسر وجوده المستودع
خلقاء هابطة وأطلس أرفع وتضج تيهاء وتشفق برقع
كانت بغرة آدم تتطلع رفعت له لألاؤه تتشعشع[(١)]
حاشا لمثلك أن يُقال سميدع[(٢)] في العالمين وشافع ومُشفَّع[(٣)]

فانظر كيف جعله بمنزلة الله في يوم القيامة، فإن الحاكم في العالمين يوم القيامة: هو الله تعالىٰ، وهذا نهاية الغلو.

ومثل ذلك قوله:

وإليه في يوم المعاد حسابنا وهو الملاذ لنا غدًا والمفزع[(٤)]

ثم قال:

هذا اعتقادي قد كشفت غطاءه سيضر معتقدًا له أو ينفع[(٥)]

---

(١) المرجع السابق، (٩٦-٩٧).
(٢) السميدع: السيد الموطأ الأكناف.
(٣) المرجع السابق، (٩٩-١٠٠).
(٤) المرجع السابق، (١٠٢).
(٥) المرجع السابق.

وإذا تبين أن هذه عقيدته، فكيف يُقبل قوله في حق أهل السنة؟!.

وفي قصائده أبيات كثيرة نحو ذلك، فإنما ذكرنا بعضًا منها؛ ليتبين أن الرجل رافضي كما بين أمره في هذه القصائد، وفي شرح نهج البلاغة بين أمره أنه معتزلي، وكلاهما أعداؤنا؛ فتبين أن عد المؤلف له من أهل السنة باطل، فلا ينتهض كلامه حجة علينا». انتهىٰ كلام الشيخ السويدي رَحِمَهُ اللَّهُ[1].

قلتُ: وقال الشيخ محمود شكري الألوسي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «المسك الأذفر»[2] - حاكيًا مناظرته مع أحد علماء الشيعة -: «وإنِّي كنت أعجب من الشيخ يوسف الأوالي من علماء الإمامية حيث رد علىٰ ابن أبي الحديد وجعله من أهل السنة، وما كنت أظن أن الشيعة يقولون بمقالته؛ حتىٰ سمعت هذا الكلام في هذا اليوم، وهو عندي من الغرابة بمكان.

فقال: إن المعتزلة عندنا من أهل السنة، ومرادنا بأهل السنة القائلون بخلافة الخلفاء الثلاثة، وعبدالحميد بن أبي الحديد شارح «نهج البلاغة» قائل بذلك، وقد برهن علىٰ صحة خلافتهم في شرحه بما لا مزيد عليه، ولذلك رد عليه الأوالي.

فقلت: هذا اصطلاح لكم لا يُعتد به، فإنه خلاف الحقيقة، كما لو اصطلح أحد أن يسمي الحديد ذهبًا، ومثل ذلك رمز لا اصطلاح؛ كما اصطلح علماء الصناعة علىٰ أمور لا يعرفها غيرهم، هي في الحقيقة رموز.

---

(١) «الصارم الحديد..»، (٢/ ٤٦٣-٤٧٠).

(٢) (ص٢٧٨-٢٨٣).

وابن أبي الحديد معتزلي ومن غلاة الشيعة، كما يدل عليه شعره في قصائده السبع العلويات - ثم أورد الألوسي النماذج التي ذكرها السويدي من شعر ابن أبي الحديد، ثم قال -: فكيف يُقال إنه من أهل السنة، أوالمعتزلة من أهل السنة! ما أظن من يقول بذلك إلاَّ جاهل بمقالات النِحل.

فقال: ابن أبي الحديد شاعر، والشاعر إذا قال شعرًا لا يُعوَّل عليه، ففي التنزيل: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾.

فقلت: ليس شعرُه فقط ناطقًا بذلك، بل إن تصانيفه صرَّحت بأعَظم مما في شعره، هذا شرحه «علىٰ نهج البلاغة» فيه من الغلو بالأمير ما ليس عليه مزيد، وكذلك غيره من مؤلفاته، وهو وإن كان يتلوَّن تلوُّن الحرباء من غلاة الشيعة؛ كما لا يخفىٰ علىٰ من سبر كلامه بمسبار الإنصاف، نعم إنه كان قائلًا بخلافة الخلفاء الثلاثة كما يُفهم من كثير من عباراته، وذلك غير كافٍ في كونه من أهل السُنَّة، لاسيما وقد طعن في كثير من الصحابة الكرام؛ كمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وطلحة، والزبير، وعائشة أمّ المؤمنين، وأضرابهم ممن خاض الفتنة، مع أنهم عند أهل السنة كلهم من العدول الأخيار، والصديقين الأبرار، فكيف يكون مع ذلك من أهل السنة؟».

والحاصل؛ أن ابن أبي الحديد: «معتزلي» يقول بتفضيل علي علىٰ الثلاثة رضي الله عنهم أجمعين، مع غلو فيه، ومصانعة لرافضة عصره.

فائدة:

مع هذه التنازلات والتسامح في أمر العقيدة من ابن أبي الحديد، فإنه لم ينل وُدّ الرافضة، ولن يرضوا عنه، وإن كفَّر كثيرًا من الصحابة، وغلا في حب علي، ما لم يتبرأ تبرؤًا تامًا من الخلفاء الراشدين الثلاثة من قبله؛ لأنه: لا ولاء عندهم لعلي إلا بالبراءة منهم، فلهذا عدوه من أهل السنة - ظلمًا وزورًا-، وانبرىٰ بعض علمائهم بالرد عليه في مؤلفات مستقلة، يدل علىٰ شناعة بعضها مضمون عنوانه، إذ ألَّف الرافضي يوسف الأوالي -كما سبق- كتابًا أسماه «سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد»، وردَّ عليه أيضًا علي البحراني في كتابه «منار الهدىٰ».

ولذا قال شيخهم عبدالزهراء (!) الحسيني[1]: «يُعد ابن أبي الحديد، من خصوم الشيعة، وأشد مناوئيهم رغم ما يظهر من حبه لعلي رضي الله عنه، وإظهار تفضيله.

ورأيت بخط كاشف الغطاء علىٰ ظهر المجلد الأول من الشرح من الطبعة ذات المجلدين المطبوعة علىٰ الحجر في إيران، الموجودة في مكتبته العامة الشهيرة في النجف الأشرف ما معناه: «نعم المؤلف لولا عناد المؤلف»، فتأمل هذه العبارة من هذا المُطلع المتتبع لتعرف أن هؤلاء الذين نسبوا ابن أبي الحديد إلىٰ التشيع علىٰ جانب من الخطأ عظيم.

وسمعت كاظم الحسين الخطيب ينقل عن الشيخ محمد طه نجف قدس

---

(١) في كتابه «مصادر نهج البلاغة وأسانيده»؛ (ص٢١٧ وما بعدها) - بتصرف يسير.

سره أنه قال: «لو أوقف خصوم أمير المؤمنين ﷺ بين يدي الله ما استطاعوا أن يعتذروا عن أنفسهم كما اعتذر عنهم ابن أبي الحديد»!

لذلك كثر الرد عليه من أعلام الإمامية، وإليك أسماء بعض الكتب المفردة في الرد عليه مضافًا إلىٰ من تعرضوا لرده حسب ما تقتضيه المقامات من أبواب كتبهم:

أ - الروح في نقض ما أبرمه ابن أبي الحديد، لجمال الدين أبي الفضائل أحمد بن موسىٰ بن جعفر (شقيق السيد علي بن طاووس) وكان من فقهاء أهل البيت، له أكثر من ثمانين مصنفًا منها: (نقض الرسالة العثمانية) و(الملاذ في الفقه) و(العدة في أصول الفقه) و(شواهد القرآن) و(عين العبرة في غبن العترة)، توفي في الحلة سنة ٦٨٣ - ٦٧٧، ومرقده في الحلة ظاهر معروف.

ب- سلاسل الحديد وتقييد أهل التقليد:

لهاشم بن سليمان البحراني التوبلي المتوفىٰ (١١٠٧) انتخبه من شرح ابن أبي الحديد ورد عليه، ذُكر في (لؤلؤة البحرين) ص٥٤، وفي (أنوار البدرين) ص١٣٨، وفي (الذريعة) ج٢١ ص ٢١٠، وقد سمىٰ هذا الكتاب باسم رسالة للسيد ماجد البحراني المتوفىٰ ٢١ شهر رمضان (١٠٢٨) اسمها (سلاسل الحديد في تقييد أهل التقليد)، والظاهر من اسم هذه الأخيرة أن موضوعها في الانتصار للأخباريين.

ج- سلاسل الحديد في الرد علىٰ ابن أبي الحديد:

للشيخ يوسف الكوفي الأوالي ذكره أبو الثناء الآلوسي في «الفيض الوارد

في مرثية خالد» ص٣٠، وأظن أنه الآتي، ولكن الشيخ يوسف البحراني لا يُعرف بالكوفي.

د- سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد:

للشيخ يوسف البحراني صاحب (الحدائق الناضرة) المتوفىٰ سنة (١١٨٦هـ) وصفه مؤلفه في آخر (لؤلؤة البحرين) بقوله: (ذكرت في أوله مقدمة شافية في الإمامة تصلح أن تكون كتابًا مستقلًا، ثم نقلت من كلامه في الشرح المذكور ما يتعلق بالإمامة وأحوال الخلفاء وما يناسب ذلك ويدخل تحته، وبينت ما فيه من الخلل والمفاسد الظاهرة لكل طالب وقاصد، خرج منه مجلد، ومن المجلد الثاني ما يقرب من الثلث وعاق الاشتغال بكتاب «الحدائق» عن إتمامه). اهـ

وقال الشيخ آغا بزرك: «رأيته في كتب السيد خليفة، واشتراه الميرزا محمد الطهراني لمكتبته (مكتبة الطهراني بسامراء) وقد أوقفت بعد وفاته»[١].

هـ- الرد علىٰ ابن أبي الحديد:

للشيخ علي بن الشيخ حسن البلادي البحراني المتوفىٰ عام (١٣٤٠هـ) صاحب كتاب (أنوار البدرين)، ذكره في (الأنوار) ص٣٧٢ قال: (لنا حواش كثيرة علىٰ شرح ابن أبي الحديد للنهج المرتضوي ورد عليه).

وقد لخص شرح ابن أبي الحديد فخر الدين عبدالله المؤيد بالله، وأسماه «العقد النضيد المستخرج من شرح ابن أبي الحديد»، توجد منه نسخة مؤرخة

---

(١) الذريعة ١٢/ ٢١٠ .

بسنة (١٠٨٠هـ)، كما اختصره السلطان محمود الطبسي، وانتخب منه الشيخ محمد بن قنبر علي الكاظمي كتابًا سماه «التقاط الدرر المنتخب» فرغ منه سنة (١٢٨٣هـ)، قال شيخنا الطهراني: والنسخة بخطه في خزانة كتب سيدنا الحسن صدرالدين الكاظمي اهـ.

ونقله إلىٰ الفارسية المولىٰ شمس بن محمد بن مراد سنة (١٠١٣هـ)، كما ترجمه بالفارسية الحاج نصرالله بن فتح الله الدزفولي، وزاد عليه.

و- النقد السديد لشرح الخطبة الشقشقية لابن أبي الحديد:

للشيخ محسن كريم نزيل (الخضر)، اقتصر فيه علىٰ رد بعض أقوال ابن أبي الحديد في شرح الشقشقية، وقد طبع الجزء الأول منه في النجف في سنة (١٣٨٣هـ) وهو عازم علىٰ إخراج الجزء الثاني.

ورأيت عند الشيخ طالب حيدر كراريس قرأ علينا منها فصولًا جيدة يرد فيها علىٰ ابن أبي الحديد في اعتذاره عن خصوم أمير المؤمنين ﵁».

- ثم قال عبد الزهراء (!) مُعرِّضًا بكتاب محمود الملاح -: «وقبل أعوام ظهر كتاب (تشريح شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد) لمحمود الملاح، وهو كتاب مليء بالطعن علىٰ الإمام علي وشيعته، وجحود فضائله ومناقبه، ونكران البديهيات من الأمور، والمسلمات من القضايا..

وقد رد عليه الأستاذ رياض حمزة شير علي بكراسة أسماها «الملاح التائه» بأسلوب تهكمي مدعوم بالحقائق الناصعة، والحجج الرصينة، وقد طبع هذا الرد مرتين، كما ألف الأديب الشاعر عبدالحسين الشيخ موسىٰ السماوي في

رده (مبضع الجراح في تشريح الملاح)، وقد طُبع ونُشر يومذاك».

انحرافات ابن أبي الحديد في «شرحه»:

نظرًا لاعتزالية ابن أبي الحديد، وميله للشيعة؛ فإنه قد تابع الفريقين في انحرافاتهما، مما انطبع علىٰ شرحه - خاصة في باب الصحابة ﷺ -[١]، ولو بالإشارة دون التوسع. فمن ذلك - إضافة إلىٰ ماذُكر سابقًا من نقد له -:

١- تصريحه بمذهبه البدعي «الاعتزالي» في مقدمة شرحه[٢]، وفي ثناياه[٣]. ومعلومٌ مخالفة أصول هذا المذهب لماكان عليه صحابة رسول الله ﷺ، والسلف الصالح[٤].

٢- قوله في شرح «وكمال توحيده الإخلاص له»: «المراد بالإخلاص له هاهنا هو نفي الجسمية والعرَضية ولوازمهما عنه.. إلخ» الكلاميات التي استقاها من شيوخه المعتزلة[٥].

---

(١) ولذا قال عنه محب الدين الخطيب ﷺ: «عاش عدوًا لأصحاب رسول الله ﷺ؛ بما شحن به شرحه الخبيث لكتاب نهج البلاغة من الأكاذيب التي شوهت تاريخ الإسلام». «الخطوط العريضة»، (ص٣٢). وقال الأستاذ محمد بن صقر الدوسري: «من الغريب حقًا أن يسعىٰ ابن أبي الحديد إلىٰ جمع كل ما قيل من مساوئ؛ ليُلصقها بنفر من خيرة الصحابة..». «منهج المعتزلة في كتابة التاريخ»، (ص٢٣٧).

(٢) (١/ ٢٩).

(٣) انظر علىٰ سبيل المثال: (٢/ ١٧٦) و(٥/ ٨٨٥).

(٤) تُنظر لبيان هذا، والرد عليه: رسالة «المعتزلة وأصولهم الخمسة»؛ للدكتور عواد المعتق، ورسالة «الجهمية والمعتزلة»؛ للدكتور ناصر العقل.

(٥) شرح نهج البلاغة، (١/ ٧٩).

٣- قوله: «وأما قوله: وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه. فهو تصريحٌ بالتوحيد الذي تذهب إليه المعتزلة..»[١].

٤- نفيه لصفة العلو؛ متابعة لمذهبه الاعتزالي[٢].

٥- قوله في شرح «التوحيد أن لا تتوهمه، والعدل أن لا تتهمه»: «هذان الركنان هما ركنا علم الكلام، وهما شعار أصحابنا المعتزلة»، ثم كذبه - تبعًا لكذب صاحب النهج -: «وجملة الأمر؛ أن مذهب أصحابنا في العدل والتوحيد مأخوذٌ عن أمير المؤمنين»[٣]!

٦- غلوه في علي رضي الله عنه، بقوله فيه: «والحاصل؛ أنا لم نجعل بينه وبين النبي صلىٰ الله عليه وآله إلا رتبة النبوة..»[٤]!

٧- قوله القبيح: «وأما أصحاب الجمل؛ فهم عند أصحابنا هالكون كلهم، ماعدا عائشة وطلحة والزبير؛ فإنهم تابوا، ولولا التوبة لحُكم لهم بالنار..»[٥]!

٨- طعنه في الصحابي الجليل: المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، بقوله[٦]: «أصحابنا غير متفقين علىٰ السكوت علىٰ المغيرة، بل أكثر البغداديين

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، (٤/ ١١٢-١١٣).
(٣) المرجع السابق، (٥/ ٨٨٥-٨٨٦).
(٤) المرجع السابق، (٥/ ٨٨٢).
(٥) المرجع السابق، (١/ ٣٠).
(٦) شرح نهج البلاغة، (٥/ ٧٤٦).

يفسِّقونه، ويقولون فيه ما يقال في الفاسق.. وكان إسلام المغيرة من غير اعتقاد صحيح»!

٩- طعنه في من اختلف مع علي من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ، وكذبه عليه بقوله[1]: «فأما براءته عليه السلام من المغيرة وعمرو بن العاص ومعاوية، فهو عندنا معلوم جارٍ مجرىٰ الأخبار المتواترة، فلذلك لا يتولاهم أصحابنا، ولا يُثنون عليهم، وهم عند المعتزلة في مقامٍ غير محمود».

١٠- تماديه في طعن معاوية رضي الله عنه في مواضع متعددة من شرحه؛ منها: قوله - شارحًا عبارة «نهج البلاغة» -: «أما إنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم، مُنْدَحِقُ البطن، يأكل ما يجد، ويطلب ما لا يجد، فاقتلوه، ولن تقتلوه»، قال - أخزاه الله وكاذب هذا الخبر -[2]: «وكثير من الناس يذهب إلىٰ أنه عليه السلام عَنَىٰ زيادًا، وكثير منهم يقول: إنه عنَىٰ الحجاج، وقال قوم: إنه عَنَىٰ المغيرة بن شعبة. والأشبه عندي أنه عَنَىٰ معاوية.. إلخ ماقال»! وقوله[3]: «ومعاوية مطعون في دينه عند شيوخنا، يُرمىٰ بالزندقة»!، وقوله[4]: «وقد طعن كثيرٌ من أصحابنا في دين معاوية، ولم يقتصروا علىٰ تفسيقه، وقالوا عنه: إنه كان مُلحدًا لايعتقد النبوة»!

١١- افتراؤه علىٰ جرير بن عبدالله البَجلي و عبدالله بن الزبير - رضي الله عنهما -

(١) المرجع السابق، (٥/ ٧٦٤).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٧٧٦).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٢٧٣).
(٤) المرجع السابق، (٢/ ١٧٦). وانظر أيضًا: (٣/ ٥٢٨).

أنهم يُبغضون عليًا رضي الله عنه! قال: «وكان الأشعث بن قيس الكندي، وجرير بن عبدالله البَجلي يُبغضانه، وهدم علي عليه السلام دار جرير»[١]!، وقال[٢]: «وكان عبدالله بن الزبير يُبْغض عليًا عليه السلام، وينتقصه وينال من عِرْضه».

١٢- طعنه في أبي هريرة وغيره رضي الله عنهم، بقوله[٣]: «وذكر شيخُنا أبو جعفر[٤] الإسكافي- وكان من المتحققين بموالاة علي عليه السلام، والمبالغين في تفضيله، وإن كان القول بالتفضيل عامًّا شائعًا في البغداديين من أصحابنا كافة، إلا أن أبا جعفر أشدهم في ذلك قولًا، وأخلصهم فيه اعتقادًا - أن معاوية وضع قومًا من الصحابة وقومًا من التابعين علىٰ رواية أخبار قبيحة في علي عليه السلام، تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم علىٰ ذلك جُعلًا يُرغِّبُ في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة، ومن التابعين: عروة بن الزبير»!! وقال[٥]: «قال أبو جعفر: وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضيّ الرواية».

قلتُ: عجبًا لك عندما وافقت شيخك، وصدّقت أكاذيبه، وأنت قد تبينت بعضها؟ كما في قولك - نقلًا عنه -[٦]: «وأما مروان ابنه فأخبث عقيدة،

---

(١) المرجع السابق، (١/ ٧٩٠).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٧٨١).

(٣) المرجع السابق، (١/ ٧٨٢).

(٤) هو جعفر محمد بن عبدالله الإسكافي، من متكلمي المعتزلة وأحد أئمتهم؛ وإليه تنسب الطائفة الإسكافية منهم، وهو بغدادي، أصله من سمرقند، توفي سنة ٢٤٠ .

(٥) المرجع السابق، (١/ ٧٨٥).

(٦) المرجع السابق، (١/ ٧٨٨).

وأعظم إلحادًا وكفرًا، وهو الذي خطب يوم وصل إليه رأس الحين عليه السلام إلىٰ المدينة، وهو يومئذٍ أميرها وقد حمل الرأس علىٰ يديه، فقال:

يا حبذا بردُك في اليدين وحُمرةٌ تجري علىٰ الخدّين

كأنما بتّ بمَحْشَدينِ

ثم رمىٰ بالرأس نحو قبر النبي، وقال: يا محمد، يوم بيوم بدر. وهذا القول مشتق من الشعر الذي تمثل به يزيد بن معاوية وهو شعر ابن الزِّبَعْرَىٰ يوم وصل الرأس إليه والخبر مشهور.

قلت: هكذا قال شيخنا أبو جعفر، والصحيح أن مروان لم يكن أمير المدينة يومئذٍ، بل كان أميرها عمرو بن سعيد بن العاص، ولم يُحمل إليه الرأس»!

١٣- طعنه في عمرو بن العاص رضي الله عنه، بقوله[١] - نقلًا عن شيخه -: «ومازال عمرو بن العاص مُلحدًا، وما تردد قط في الإلحاد والزندقة»! وقوله[٢]: «فإن قلتَ: فما الذي يقوله أصحابك المعتزلة في عمرو بن العاص؟ قلت: إنهم يحكمون علىٰ كل من شهد صفين، بما يُحكم به علىٰ الباغي الخارج علىٰ الإمام العادل، ومذهبهم في صاحب الكبيرة إذا لم يتب معلوم[٣]. ثم بين أن توبته رضي الله عنه لا تنفعه!

(١) المرجع السابق، (١/ ٣٢١).
(٢) المرجع السابق، (٢/ ٤٨٤-٤٨٥).
(٣) أي أنه مخلدٌ في النار!

قلتُ: هذه أبرز المؤاخذات علىٰ شرح ابن أبي الحديد - باختصار -، وهي تعود - كما ترىٰ - إلىٰ سوء مذهبه «الاعتزالي - الشيعي»، الذي أوقعه وأركسه فيها[1].



(١) ومن حكمة الله أن هذا المذهب البدعي لا منتهىٰ لبدعته؛ لأنه يُحَكم «العقل» في ثوابت الدين، مما يجعل أصحابه يتخالفون، ولا يقفون عند حد معين؛ بسبب تفاوت عقولهم. ولهذا نجد أن ابن أبي الحديد قد استاء من صاحبه المعتزلي الآخر «النظّام»؛ عندما تجاوز الحد - في نظر ابن أبي الحديد وعقله! - إلىٰ الطعن في علي رضي الله عنه نفسه!؛ كما في شرحه (٢/٣٤٨ وما بعدها). فحُق لنا أن نقول لابن أبي الحديد:

لا تجزعن من سيرة أنتَ سرتها فأول راضٍ سُنةً من يسيرها

ولو سلكتَ وصاحبك السنة لما أسأتَ أو استأت.

المبحث الثالث:
ترجمة الأستاذ محمود الملاح رحمه الله(١)

هو محمود بن عبدالله بن يونس الملاح، ولد في الموصل سنة ١٨٩١م، ونسبته إلىٰ سوق الملاحين في مسقط رأسه، وهو سوق قديم يباع فيه الملح وسائر الحاجات، وقد نشأ في ربوع الموصل، ودرس العلوم الدينية والأدبية علىٰ علمائها، وفي مقدمتهم عبدالله النعمة وعثمان الديوه جي قاضي الموصل، ونال الإجازة العلمية في سنة ١٩١٢م فوظف مداومًا في قلم تحرير الولاية، ولم تلبث الحرب العظمىٰ أن اضطرم أوارها فجند، لكنه استمر علىٰ مزاولة وظيفته في الولاية إلىٰ عقد الهدنة وانسحاب الأتراك وتسليم المدينة إلىٰ القوات الإنكليزية.

كانت الموصل في ذلك العهد بلدة منعزلة راكدة الثقافة لا تكاد تستشف بصيصًا من أنوار المدينة الحديثة، وكانت الثقافة التركية تعم المحافل الرسمية، وتستهوي الطبقة الراقية، أما الثقافة العربية فكانت ضيقة الأفق

---

(١) نقلًا عن: «أعلام الأدب في العراق الحديث»؛ لمير بصري، (ص١٤٧-١٦٦).
وللملاح ترجمة في: «الأعلام»، (٧/ ١٧٧)، و«معجم المؤلفين العراقيين»؛ لكوركيس عواد، (٣/ ٢٨٣-٢٨٤)، و«معجم المؤلفين والكتاب العراقيين»؛ للدكتور صباح المرزوك، (٧/ ٣٣٣)، و«موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين»؛ لحميد المطبعي، (ص٢٤٠)، وله ترجمة مطولة مع ذكر ماقيل عنه أو أُلِّف في مقدمة ديوانه؛ للأستاذ أحمد النعيمي، (١/ ٥-٤٢).

محصورة في نطاق المحافل الدينية. وقد استطاع فتانا مع ذلك أن يحصل علىٰ طائفة من الكتب الصادرة في القطرين المصري والسوري، وأن يتتبع سيرة دعاة الإصلاح[1]؛ أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبدالرحمن الكواكبي ومحمد رشيد رضا، ويغذي روحه النهمة بآرائهم وتصانيفهم، وأعلن الدستور في السلطة العثمانية علىٰ إثر انقلاب سنة ١٩٠٨، وانتشرت المبادئ الإصلاحية واللامركزية في ربوع الشام، وانتقلت منها إلىٰ العراق، فكان أديبنا الشاب في طليعة الشباب الموصلي الناهض الذي آمن بهذه المبادئ وأشرب حب الثقافة العربية الجديدة علىٰ بعد الشقة وعسر الاتصال. وقد قام بتدريس التاريخ والجغرافية بصورة فخرية في مدرسة محمود رؤوف الغلامي، واشترك مع فريق من الشعراء، منهم داود سليمان الملاح، وفاضل الصيدلي في نظم أناشيد عربية للأطفال، تولىٰ الغلامي طبعها في كتيب.

---

(١) ليسوا كذلك! وهذا يعرفه من حاكم أقوالهم وأعمالهم وآثارهم إلىٰ الشرع، أما من اغتر بالهالة التي وُضعت حولهم؛ فلا حيلة فيه. ويُنظر لبيان حقيقة فكر الأفغاني: رسالة «دعوة الأفغاني في ميزان الإسلام»؛ للأستاذ مصطفىٰ غزال. ولبيان حقيقة فكر محمد عبدة: رسالة «منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير»؛ للدكتور فهد الرومي، ورسالة «محمد عبده وآراؤه في العقيدة..»؛ للأستاذ حافظ الجعبري. ولبيان حقيقة فكر الكواكبي: رسالتي «نظرات شرعية في فكر منحرف» -المجموعة الثانية. أما رشيد رضا رحمه الله، فقد بدأ متأثرًا بشيخه محمد عبده، إلىٰ أن تخلص من كثير من تأثيره عليه بعد مماته، وقرب من الدعوة السلفية وعلمائها، مع «أثارة» من بقايا مدرسة شيخه العقلانية. وتفصيل هذا تجده في مقدمتي لرسالة «تعقبات الشيخ ابن سحمان علىٰ تعليقات رشيد رضا علىٰ كتب أئمة الدعوة».

وفي سنة ١٩١٩م شد الرحال إلىٰ سورية واستقر في حلب أمدًا علىٰ عهد حكومتها العربية، ووُظف في مجلس إدارة الولاية، ومدير التحرير آنذاك إبراهيم هنانو، الذي عُرف بمواقفه الوطنية، ولما شدد الفرنسيون سيطرتهم علىٰ البلاد السورية وقضوا علىٰ حكومتها العربية ضاق محمود الملاح ذرعًا بوظيفته؛ فعاد إلىٰ الموصل سنة ١٩٢٢م، ولم يلبث أن قدم بغداد سنة ١٩٢٤م وألقىٰ بها عصا الترحال، وقام في أول الأمر بإعطاء دروس خاصة في اللغة العربية ثم عُين رئيسًا لكتاب مجلس النواب عند إنشائه في سنة ١٩٢٥م، لكنه قضىٰ في هذه الوظيفة أيامًا معدودة، وعُين بعد ذلك مدرسًا في بعض المدارس الأهلية، فمدرسًا في المدرسة الثانوية الرسمية (١٩٢٥ - ٢٨). وعُين بعد سنتين معلمًا للغة العربية في المدرسة العسكرية (١٩٣١-٣٣)، وأصدر جريدة أدبية باسم «التجدد» (٢٤ تموز ١٩٣٠م) فلم يُكتب لها التعمير طويلًا، وانتُخب نائبًا عن الموصل في كانون الأول ١٩٣٧م، فلم يطل عهد نيابته سوىٰ أمد قصير، إلىٰ حل المجلس في شباط ١٩٣٩م.

لازم محمود الملاح في أثناء إقامته ببغداد أدباءها وفضلاءها وغشي مجالس الزهاوي، والرصافي، والكرملي، وعبدالعزيز الثعالبي، وفهمي المدرس، وطه الراوي، وعبداللطيف ثنيان، وياسين الهاشمي، ومولود مخلص، وعباس العزاوي وأضرابهم، وشارك في المناسبات الوطنية والأدبية بشعره ونثره. وله مباحث في اللغة وقواعدها والتاريخ العربي والإسلامي، واجتمع له ديوان ضخم تفرقت قصائده في الصحف والمجلات.

وللملاح مطارحات شعرية ومداعبات إخوانية كثيرة مع أصدقائه، وفي

مقدمتهم عباس العزاوي، ومحي الدين أبو الخطاب المحامي، وقد سجل طرفًا منها المرحوم إبراهيم الواعظ في كتابه الجامع «الروض الأزهر».

قال الأستاذ مير بصري: «حدثني محمود الملاح أنهم كانوا ثلاثة يدرسون علىٰ الشيخ عبدالله النعمة، هو وضياء يونس وشيت خطاب، وقد اتصلت بينهم المودة فصاروا لا ينقطعون بعضهم عن بعض نهارًا ومساءً. ولم يتزوج الملاح، ولم ينجب ضياء يونس ولدًا، أما شيت خطاب فتزوج وأنجب ولدين سمّىٰ أولهما باسم محمود الملاح، وهو محمود شيت خطاب صاحب المؤلفات العسكرية، واللواء في الجيش العراقي، والوزير في العهد الجمهوري. وسمّىٰ ثانيهما باسم ضياء يونس، فكان ضياء شيت خطاب، الذي أصبح رئيسًا لديوان التدوين القانوني ونائب رئيس محكمة التمييز، ورئيسها بعد ذلك.

توفىٰ محمود الملاح في بغداد ليلة الأربعاء: ١/١/١٣٨٩هـ، الموافق: ١٩ آذار ١٩٦٩م، ودفن في الموصل.

مؤلفاته: الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد (١٩٥١)، عبدالباقي العمري (١٩٥٣)، تاريخنا القومي بين السلب والإيجاب (١٩٥٦)، دقائق وحقائق في مقدمة ابن خلدون (١٩٥٥)، نظرة ثانية في مقدمة ابن خلدون (١٩٥٦)، تحذير المسلمين من المتلاعبين بالدين، تعليقات وحواشي علىٰ كتاب ابن سينا (١٩٥٣)، حقيقة إخوان الصفا (١٩٥٤)، تشريح شرح نهج البلاغة (١٩٥٤)، النحلة الأحمدية، البابية والبهائية (١٩٥٥)، المجيز علىٰ الوجيز (١٩٥٦)، الآراء الصريحة لبناء قومية صحيحة (١٩٥٦)، الرزية في القصيدة الأزرية (١٩٥٢)، حجة الخالصي (١٩٥٢).

منهج الملاح في كتاباته:

كتب الأستاذ خالد البديوي في رسالته «أعلام التصحيح والاعتدال»[١] نقدًا لمنهج الأستاذ محمود الملاح في كتاباته عن الفرق المنحرفة، أنتقي منه الآتي، ثم أضيف عليه ما ظهر لي من قراءتي لكتبه، قال الأستاذ خالد: «عاصر الملاح فترة عصيبة في تاريخ المسلمين، فقد شهدت هذه الفترة خروج حركات هدامة؛ كالقاديانية والبهائية ونحوها، كما غزا العالم كثير من التيارات المنحرفة؛ كالشيوعية واللادينية والعلمانية وغيرها، وأعظم من هذا، فقد تصدر كثير من المفكرين الذين شككوا في صلاحية الإسلام لهذا العصر، فأخذوا يدعون إلىٰ الانسلاخ من الهوية الإسلامية، وقد تألم لهذه الحالة كثير من أبناء الأمة، فأخذ كل واحد يتلمس الخلل ويسعىٰ في توصيف العلاج، وهو ما يبرر خروج كثير من التيارات المختلفة في نظرتها لماهية الخلل وطريق العلاج.

صرّح الملاّح بأن هدفه النضال في عدّة جبهات دفاعًا عن الإسلام الذي تكالب عليه أعداؤه، يقول: «ليس دفاعي محصورًا في بقعة معينة.. بل دفاع عام عن مصلحة الإسلام في أي بقعة[٢].

---

(١) (ص٤٦٦-٤٤٧).

(٢) المجيز علىٰ الوجيز (ضمن مجموع السنة ٢/ ٢٩٢). يُضاف: قوله (المرجع السابق ١/ ١٢١): «هدفي الأوحد هو الإصلاح علىٰ قدر الطاقة التي منّ الله بها اللطيف الخبير، وإعداد جيل صالح، وتنوير الطريق للأجيال الآتية»، وقوله للشيعة -عن سبب كتابته- (١/ ١٦٠): «والله لولا حيفكم ولجاجكم ما أجريت في هذا الموضوع قلمًا؛ لما فيه من تجديد ثياب العار والشنار».

ومن أبرز ما اتسم به نقد الملاح للفِرَق الأخرىٰ - خاصة الشيعة -، أنه:

١- يختار ما يسميه منهج التعبئة والبت والبتر معهم[١]. فهو يرىٰ أن الأجدىٰ بأهل السنة أن يسلكوا منهج التعبئة ضد الشيعة وغيرهم من الفرق[٢]، بحيث ينتقد الملاح أي لون من ألوان اللين مع الخصم، أو الإقرار بشيء من الأدلة التي عندهم، بل يتبنىٰ إسقاطهم جملةً وتفصيلًا. ويذكر أن مثَلَه الأعلىٰ في هذا المقام هو ابن حزم -رحمه الله تعالىٰ- فهو يصفه بأنه «مجدد بحق» وأنه «أول من أخذ بالحزم في الرد علىٰ المبطلين»[٣].

ويبالغ في منهج التعبئة؛ حتىٰ إنه طعن في عمر بن عبدالعزيز رحمه الله بأنه كان «حجرًا رخوًا في صرح الدولة الأموية»[٤]! لأن العدل -في نظره- لا ينفع مع المُصرِّين علىٰ عقائدهم!

كما أنه يصف صاحب «كتاب التحفة الاثنا عشرية» ولي الدين الدهلوي بأنه من «المتميعين» الذين يصفهم بأنهم أصحاب «نزعة عجائزية هرمة»[٥]! وينعتهم بـ «ملتمسي البركات»[٦]! ويعني بهم الذين يُلطفون عباراتهم مع أتباع الفرق الأخرىٰ، ويذكرون أدلتهم ويحاولون إقناعهم باللين وبأسلوب هين.

---

(١) الآراء الصريحة (ضمن مجموع السنة ٢/ ٣٣٣).

(٢) تاريخنا القومي (ضمن مجموع السنة ١/ ٣٣٤).

(٣) الآراء الصريحة (ضمن مجموع السنة ٢/ ٧٤).

(٤) وإن كان الملاح يقول بأن رأيه هذا لا يخرجه من كونه أعجوبة من أعاجيب بني أمية. الآراء الصريحة (ضمن مجموع السنة ٢/ ٩٤-٩٥).

(٥) الآراء الصريحة (ضمن مجموع السنة ٢/ ٧٤-٧٥).

(٦) المرجع السابق (٦٥، ٢/ ٧٤).

٢- الإكثار من الألفاظ اللاذعة الاستفزازية:

حيث يُكثر الملاح من الألفاظ اللاذعة عندما يخاطب من يخالفه، كما يستعمل الأسلوب الاستفزازي بصورة كبيرة جدًا، ولعل كونه كاتبًا صحفيًا قد أثر عليه كثيرًا».

قلتُ: ويُضاف إلىٰ ماذكره الأستاذ خالد:

٣- جرأة الملاح في النقد[١]، واسترساله مع بعض الروايات التاريخية غير الثابتة؛ مما أوقعه في المساس - بعبارة غليظة - ببعض الصحابة، ممن حصل بينهم الخلاف بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، فضلًا عن غيرهم ممن هو أدنىٰ منهم منزلة، فليته نزه قلمه عن هذا، ولم ينسق مع الأباطيل التي انساق معها خصومه الشيعة، والتزم بما نصحهم به في هذه المسألة - كما سيأتي في رسالته -[٢]. وقد أنكر هذا الصنيع من الملاح بعض أهل السنة، ممن رأوه تجاوز الحد، كما سيأتي في مقالَي: الشيخ إسماعيل الأنصاري، و كمال الخطيب - رحمهما الله.

---

(١) وقد اعترف بهذه الجرأة في «مجموع السنة»، (١/ ٣٣١): «تعجبت من جرأة الكوثري هذه؛ لأنني كنت أظنني منفردًا بالجرأة». بل بلغت به جرأته إلىٰ أن يقول (١/ ٣٣٨): «إن تجاربي جعلتني لا أعبأ بالرواة كما أعبأ بالمتون»! ويقول (٢/ ٧٤): «كانا -أي ابن حزم وابن تيمية- يُقيدان أبحاثهما بقيود مصطلحات حديثية، لا أعبأ وأنا باحث بكثير منها؛ لأني أنظر في المتن قبل لأن أنظر في السند»!

(٢) والملاح لا يخفاه ماورد في حق الصحابة رضي الله عنهم من مدح إلهي ونبوي؛ لأن مقدم رسالته «الوحدة الإسلامية بين الأخذ والرد»: الشيخ طه العاني رحمه الله قد ساق كثيرًا منها في مقدمته؛ كما في «مجموع السنة» (٢/ ٣١٠-٣١٨). بل نشر الملاح رسالة الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله الشهيرة في مدح الصحابة رضي الله عنهم: «الجيل المثالي»، في (مجموع السنة: ١/ ٣-١٦).

وفي ظني أن من أبرز الأسباب لما وقع فيه الملاح:

١-كونه من المثقفين لا العلماء[1]، وهم أكثر جرأة واعتدادًا من غيرهم؛ مما يؤدي إلىٰ عدم وقوفهم مع حدود الشرع في المسائل التي يخوضون فيها.

٢- تأثره بمدرسة جمال الدين الأفغاني[2] - كما سبق -، ومعلومٌ أن هذه المدرسة وريثة فرقة «المعتزلة» البائدة[3]، التي تميز أساطينها بالجرأة علىٰ صحابة رسول الله ﷺ؛ اعتدادًا بعقولهم المتضخمة -كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) يرىٰ البعض أنه مثقف «قومي»، لا «إسلامي»؛ كما في رسالة «أعلام التصحيح والاعتدال»، (ص٣٣٣)، ولكني لم أجد في كتاباته مايؤكد هذا بوضوح، بل وجدته يدفع هذه التهمة عن نفسه، بقوله (كما في مجموع السنة: ٢/ ١٠): «نعم، أنا تعصبت للقومية الإسلامية الصحيحة وتاريخها السالم..»، وقوله في نقد «القومي» الشاعر البزم (٢/ ٢٤٣): «لكني ما ظننت أن القومية تبلغ في بعض الناس من السماكة أن تُنكر فضائل بعض المتقدمين؛ لأنهم موالي..». ولا ننسىٰ أن الملاح له رسالة بعنوان «الوحدة الإسلامية». (٢/ ٣٠٣-٤٦٩).

(٢) وللملاح قصيدة يمدح فيها الأفغاني؛ كما في ديوانه (١/ ٢٦١-٢٦٣)، يقول في مطلعها:

جمال الدين كان فريد عصر ... به اعترف المصادق والمعادي

(٣) تُنظر: رسالة «الاتجاهات العقلانية الحديثة»؛ للدكتور ناصر العقل. ورسالة «المشابهة بين المعتزلة الأوائل والمعتزلة الجدد»؛ للشيخ فؤاد الشلهوب.

تعقيب حول مقال محمود الملاح(١)

بقلم: الشيخ إسماعيل الأنصاري رحمه الله:

«جاء في مقال محمود الملاح عن تاريخ مكة للأزرقي المنشور في عدد مجلة الحج الغراء الصادر في ١٦/٣/١٣٨٦هـ ما نصه: «وفيه - يعني عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما - نزل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، هذا نص ما جاء في ذلك المقال، ولكون خطأً نرىٰ من الواجب التنبيه عليه؛ حفاظًا علىٰ كتاب الله تعالىٰ وعلىٰ مكانة ذلك الصحابي الجليل عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما فنقول وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل:

إن القول بنزول قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ الآية: في عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهما يبطله ثلاثة أمور:

١- تكذيب عائشة أم المؤمنين شقيقة عبدالرحمن ذلك. الوارد من رواية يوسف بن ماهك، ومحمد بن زياد، وابن ميناء، وعبدالله المايني.

أما رواية يوسف بن ماهك فعند البخاري: حدثنا موسىٰ بن إسماعيل

---

(١) مجلة الحج، ربيع الأول، ١٣٨٦هـ.

حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك قال: كان مروان علىٰ الحجاز استعمله معاوية فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه، فقال له عبدالرحمن بن أبي بكر شيئًا، فقال: خذوه، فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه، فقال مروان ك إن هذا الذي أنزل الله فيه «والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني»، فقالت عائشة من وراء الحجاب: ما أنزل الله فينا شيئًا من القرآن، إلا أن الله أنزل عذري، وأما رواية محمد بن زياد؛ فعند عبد بن حميد وابن أبي خيثمة والنسائي وابن المنذر والحاكم وصححها وابن مردويه، أخرجوا كلهم من حديث محمد بن زياد أن عائشة رضي الله عنها قالت حين بلغها قول مروان: «كذب مروان، كذب مروان، والله ما هو به، ولو شئت أن أسمي الذي أنزلت فيه لسميته»، وأما رواية ابن ميناء؛ فرواها عبدالرزاق وابن مردويه عنه أنه سمع عائشة رضي الله عنها تُنكر أن تكون الآية - أي «والذي قال لوالديه أف لكما» - نزلت في عبدالرحمن بن أبي بكر، وقالت: إنما نزلت في فلان بن فلان، سمت رجلًا، وأما رواية عبدالله فعند ابن أبي حاتم وابن مردويه أخرجاه من حديثه أن عائشة قالت: يا مروان أنت القائل لعبدالرحمن كذا وكذا؟كذبت والله ما فيه نزلت، نزلت في فلان ابن فلان. ففي هذه الروايات عن عائشة رضي الله عنها تصريح ببطلان نزول هذه الآية في أخيها عبدالرحمن، وقد قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري بصدد كلامه علىٰ رواية يوسف بن ماهك المتقدمة: «نفي عائشة أن تكون - أي هذه الآية - نزلت في عبدالرحمن وآل بيته أصح إسنادًا وأولىٰ بالقبول ا. هـ، وعلىٰ ما ذكره اعتمد الحافظ السيوطي في كتابه «لباب المنقول في أسباب النزول».

٢- الثاني مما يبطل نزول هذه الآية في عبدالرحمن بن أبي بكر: تأخر

إسلامه عن نزولها؛ كما بينه الحافظ ابن كثير في تفسيره، قال: «من زعم أنها نزلت في عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فقوله ضعيف؛ لأن عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه، وجزم ابن كثير بأن الآية عامة في كل من قال ما ذُكر فيها، واستدل علىٰ ذلك بالإخبار عن «الذي» بقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾.

٣- الثالث مما يبطل نزول هذه الآية في عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق: سياق الآية نفسها، فإن المراد بالذي في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾ الجنس؛ بدليل وقوع الخبر عنه مجموعًا كما في كشاف الزمخشري، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ فإن قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِم﴾ يدل علىٰ فساد القول بنزول الآية في عبدالرحمن بن أبي بكر؛ لأن عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما من أفاضل المؤمنين، وليس ممن حقت عليه كلمة العذاب، وبهذا استدل الزجاج علىٰ بطلان القول بنزولها في عبدالرحمن، وتبعه أبو حيان في (البحر المحيط) والشوكاني في (فتح القدير) وغيرهما.

وبهذا كله يتبين بطلان ما ذكره محمود الملاح في مقاله المشار إليه، وبراءة عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما مما رماه به؛ بدليل الآية نفسها، والروايات الواردة عن أخته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما، والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل».

❀ ❀ ❀

نقد الأستاذ كمال الخطيب
لبعض ما ورد في «تشريح شرح نهج البلاغة»[1]

«نهج البلاغة: كتاب جمعه الشريف الرضي علىٰ أنه خطب سيدنا علي رضي الله عنه، ومأثوراته، فهو بهذا الاعتبار تراث أدبي عباسي يمتد بجذوره إلىٰ عهد الإسلام الأول، فله في الأدب منزلة تسمىٰ باسمها، ولننشر بظلها، غير أنه بموضوعاته موصول بتاريخ سيدنا علي رضي الله عنه ما امتد إليه من نحلة ووجهة سياسية ودعوة طائفية، وبهذا الاعتبار كانت له منزلة دينية وسياسية.

وقد رأىٰ عز الدين بن أبي الحديد أن يشرحه؛ لينشر في تضاعيف الشرح ما ولده الزمن من دين وسياسة؛ ليتمم صنيع الشريف الرضي، وكان شارح النهج مع أخيه القاضي القاسم بن أبي الحديد من رجال الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي الذي خان الخليفة المعتصم وأسلم بغداد إلىٰ «هولاكو»، فكان وزيرَه أيضًا، وإن شارح النهج كما قاله الأستاذ الملاح ص ٨٥: «لعب علىٰ ثلاثة حبال: التسنن والتشيع والاعتزال، فهو في الأصول معتزلي، وفي البحث شيعي يداهن ابن العلقمي، وما أراه إلا منفورًا عنه من الاثنا عشرية إلا للصيد، والغافل إذا قرأ شرح النهج لابن أبي الحديد يراه شيعيًا لطيفًا، ولا يدري أن هذا اللطيف هو الذي يجر إلىٰ الكثيف!.

---

(١) مجلة التمدن الإسلامي، ربيع الآخر، ١٣٧٤هـ.

والغالب أن «المعتزلة» الذين فيهم شائبة «تشيع» هم (زيدية) لا إمامية، أي هم معتزلة بحكم تمذهبهم لزيد، وقد تتلمذ لواصل بن عطاء إمام المعتزلة، أو أنهم كانوا معتزلة ثم دانوا بالتزيد. . . فلا يخدعك لفظ «الاعتزال» إذا رأيت في جنبه تشيعًا، ثم إن المعتزلة لم يشغلوا أنفسهم بتمحيص التاريخ؛ وصاحب الكشاف (الزمخشري) علىٰ براعته (في الأدب) لم يبرأ من أخبار العجائز».

وهذه نقطة مهمة نبه إليها الأستاذ الملاح تنبيه العالم المنصف بصراحته العلمية إذ قال: ص ١٤: «لم تسبق لي مطالعة النهج؛ وكنت مغرورًا باسم «المعتزلة» ككثير غيري من الباحثين، . . فقد اهتديت فيما بدا لي أن المعتزلة المتأخرين لم يثبتوا علىٰ منهاج المتقدمين، لأنهم بايعوا وشاروا وداهنوا وداروا . . .

ومنهم من ابتعد عن أبواب السلاطين، ولكنه لما اشتغل بغير فنه دل علىٰ وهنه، كالزمخشري (جار العقل!) فإنه في اللغة والبيان رفيع، ولكنه في نقل الأخبار بغير امتحان واختبار رقيع.

لذلك يجب أن نقرأ كتب أمثال هؤلاء في مثل هذا الموضوع بحذر. . .».

والأستاذ الملاح بحاثة صريح يصف نفسه بمثل ما يصم غيره كما رأيت، وينصف ناقده حيثما وجد لذلك سبيلًا، وهو في رسالة التشريح هذه قد قطف من النهج وشرحه فقرات ناقشها مناقشة العقيدة والتاريخ، ولهذا عنون رسالته هذه برقم (١) علىٰ أنها: ثورة فكرية تاريخية قومية، وختمها بفصل تحت عنوان «الثقافة الإسلامية والقومية، وأخذ علىٰ «دعاة القومية» سلوكهم، مما

تولاه من حصن المفتريات التاريخية باسم العقيدة ومذهب الإمامية، وبين ذلك عنونَ فصلًا مسهبًا بعنوان: «إرداف التشريح بما يزيد في التوضيح» سار فيه سيرته بقطف فقرات من كتاب «أثر التشيع في الأدب العربي - بقلم محمد سيد كيلاني» ناقشه الأستاذ الملاح فيها مناقشة العلم والأدب والتجرد والنزاهة، حتىٰ إذا استفاد منه نظرًا صرح بذلك علىٰ سجيته بغير تكلف، كما ترىٰ ذلك في قوله ص ٨٨:

«ومما أجاد فيه المؤلف بحث القصيدة الميمية ومطلعها:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته والحل يعرفه والبيت والحرم

التي زعموا أن الفرزدق قالها في مدح بعض الأئمة - زين العابدين -، فقد أعطىٰ البحث حقه وزاد علىٰ ما كنت أعرف».

وإن نقدات الأستاذ الملاح أشبه بإشعاعة النجم، فإنها تجمع في نقطة وتتجه إلىٰ جهات بعيدة ترمىٰ إليها الأشعة، وربما نشر في أسطر عصارة كتب وخلاصة علم ونظرة تاريخ، وهو يأتي من ذلك بما يأتيه به عفو الخاطر مع المناسبة التي يتناولها، كقوله ص١٨ في مسند الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه: «مسند أحمد لم يعده العلماء في الصحاح، وهو يحتاج إلىٰ غربلة واسعة، وربما أراد رحمه الله غربلته قبل وفاته، فلم يتيسر له وهو مشغول بنكباته؛ وفي مسنده كثير من الروايات المائعة التي صارت فلسفة لبعض المائعين، وعلم أنه أضيف إليه ما أضيف»[١].

---

(١) سيأتي الرد علىٰ هذا الكلام -إن شاء الله.

إن الأستاذ الملاح قد رأىٰ في العراق «طائفة» كشفت قناع «التقية»، ولم تقف عند حدود «التشيع» بنظرة حزبية تاريخية، وإنما تريدها خطة ولو امتدت إلىٰ تفويض دعائم التاريخ والإسلام وتاريخه، وأيسر ما في نظرها أن تتهم الصحابة - رضوان الله عليهم -؛ لتعيش علىٰ حدث هذا التاريخ، فتبني بناءها علىٰ أنقاضه، ولذلك أصبح أمام مشاكل الطائفية بأوهامها ومطامعها، ومن هنا وقف مواقفها ص١٦: «إن في تاريخنا عقدتين من أصعب العقد، لا تشبههما عقدة الوصية المزعومة بالنص علىٰ إمامة علي، ولا عقدة السقيفة باتهام الشيعة أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في حلهما مشكلة اجتماع الأنصار وطلبهم الخلافة؛ لأن هاتين العقدتين حلهما الزمن بانتهاء آجال من حامت حولهم هذه المشاكل، فضلًا عن تفصيل القول فيهما علىٰ اختلاف وجهات النظرات المذهبية والتاريخية، وإنما العقدتان هما:

الأولىٰ: عقدة عثمان رضي الله عنه في الشطر الثاني من خلافته، ومهما قيل في عثمان، فقد نال عقابه عفىٰ الله عنه. والعقدة الثانية: ما نجم عن العقدة الأولىٰ، وهو موقف علي وطلحة والزبير ومن ورائهما قريبتهما أم المؤمنين ذات المقام المكين -رضوان الله عليهم -؛ لأن المؤرخين حاروا في أمرها ناظرين إلىٰ هذا السؤال: كيف اجتمع الرضا (من الرسول عنهم حتىٰ وفاته ﷺ)، والبشارة (لهم بالجنة مع إخوانهم تتمة العشرة المبشرة)، والخوض في «دماء المسلمين» بما وقع من الأحداث والفتن».

إن وقفة الأستاذ الملاح حيال عرضه هاتين العقدتين لم تكن بالصيغة التي رأيت- (مع ملاحظتك أيها القارئ الكريم أن ما بين القوسين من إضافتي

وشرحي لمجمل قوله)، إنها لم تكن وقفة العلم والتجرد والحياد، وإنما هي وقفة من أحاط بركام التاريخ في هذه البحوث التي وقف عليها حياته، فناله منها تصديق وإنكار، ورضا وغم، حتىٰ انتهىٰ من ذلك إلىٰ ظلم عثمان رضي الله عنه بعقابه، واتهمه وهو المظلوم باستشهاده، ولم ير من سنة الأدب مع الصحابة أن يترضىٰ عنه، وعمن ذكر من إخوانه، ومع ذلك لم يلبث الأستاذ الملاح أن أفاء إلىٰ نفسه، فقال ص١٢ معتذرًا: «وكان للعلماء رأي سديد في طي هذه الصحيفة، والمرور بها مرور الكرام؛ لأنها في حكم المتشابهات؟ ولكن ماذا نصنع، والنواعب تنعب في كل فرصة مواتية، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ﴾.

إن تاريخ الصحابة ليس دينًا[1] وإنما هو تاريخ، والتاريخ موطن العبر، وإنما الذي وصل أحداثهم بالدين أنهم رواته وحماته، وكان الدين من بعدهم سمة العصور تتفرع عنه المذاهب، وتستظل بظله السياسة، حتىٰ المجرمة والطائفية، وإن للصحابة من الدين منزلة الإمامة، وقد حمىٰ الله بهم دينه، وبلغ في الأرض الرسالة، وإن لهم بالسابقة امتحان الصادقين، غير أنهم بعد ذلك بشر، تجمعهم مبادئ وتفرقهم نظرات واجتهادات ترجع إلىٰ شخصية كل منهم، فهذا علي رضي الله عنه بنشأته وصلابة خلقه وغزارة علمه يمثل القضاء الذي وسده إليه رسول الله ﷺ ناشئًا، حين وجهه إلىٰ اليمن، وهذا معاوية في موطن شرفه وميراثه الأموي الهاشمي القرشي رجل زعامة، وهو يعد

---

(١) بل هو دين؛ لأن الله ورسوله ﷺ أمرا بحبهم والترضي عنهم، والكف عما شجر بينهم؛ إلا لمصلحة الرد علىٰ أهل الأهواء.

بمواهبه وأدوار حياته رجل حكومة وسياسة، فإذا كنا نعرف في عصرنا للرجال المخلصين حزبًا يضمهم بموقف الحماس والإيمان والتضحية، ولاسيما في عهد زعامة جامعة، فلقد عرفنا لهم لاختلاف الشخصية - ولاسيما بعد وفاة زعيمهم - وجهات نظر مختلفة، وكثيرًا ما أدت بينهم إلىٰ فرقتهم علىٰ رغم اليقين القاطع بإخلاصهم جميعًا، فإذا تفرقوا أو أخطأ أحدهم أو كلهم لم يُحرموا من شرف الإخلاص ومنزلة المخلصين وأهل السابقة. وليس في سفك الدماء بعد ذلك غير النتيجة الطبيعية لهذا الاختلاف، وليس الدم الأحمر دائمًا دم جريمة، بل ربما كان دليل فرط الإخلاص والحماس والحمية، ومثل هؤلاء في المنزلة السابقة يغفر الناس لهم أخطاءهم هذه، وإنصافًا ووفاءً، فكيف بفضله ومنّه سبحانه، ونحن نقرأ مما صرح به تعالىٰ في مقام المنة علىٰ رسوله قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾، كما نرىٰ علىٰ هذه الشاكلة: فنظر رسول الله ﷺ بمنظار إلهي حين قال في أهل بدر، مقالة الرضا عنهم، أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود أن رسول الله ﷺ قال: «اطلع الله علىٰ أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»[١].

إن كلًا من علي ومعاوية رضي الله عنهما كان يرىٰ نفسه الأكفأ للقيام بأعباء الخلافة[٢]، والأصلح للأمة في قيادتها وحماية رسالتها، ومع ذلك فقد

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٢) لم يكن معاوية يُخالف عليًا رضي الله عنهما؛ لأجل هذا. بل كان يُقر له بالخلافة، ولكن ينازعه في مسألة الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه فقد أخرج ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، (٥٩/ ١٣٢) -بسند رجاله ثقات- عن أبي مسلم الخولاني أنه جاء وأناس معه إلىٰ معاوية =

وقعت بينهما فتنة طواها التاريخ بقرونه، فإن تكن نظرًا للعبرة، فلها في كل دعوة وحزب أشباه، فهي موطن عبر، وإن تكن للتمذهب والعصبية الطائفية، وتفرقة الأمة في حاضرها ومستقبلها بتبشير ودعاية وافتراءات، فهي تجديد للمأساة التاريخية، وإفساد للحاضر والمستقبل، وهنا هنا المشكلة التي نراها حية تشعر، ويراها الأستاذ الجليل الملاح، فيضرب معها لينقذ الحقيقة المسلمة النيرة، وينصف الصحابة - رضوان الله وسلامه عليهم جميعًا -.. ويوقظ أمة، فإذا به يقف عند العقدة ويصيبه من تعقدها شظية..»!

وكذلك مر الأستاذ الملاح بحديث الخوارج ص١٧ فردّ علىٰ اتهامهم بالمروق من الدين قائلًا لابن أبي الحديد في رده: «فما حجتك علىٰ هؤلاء المساكين الذين طلبوا الحق فأخطأوه»!

إن كلمة الخوارج قد جمعت كل من خرج علىٰ الخليفة، وقد تعاقبت الأزمان والخلفاء، وتتابع الخوارج وإن تنوعت البواعث، فإن كان فيهم «المثالي» الذي ينطبق عليه دفاع الأستاذ الملاح، فإن فيهم المجرم التاريخي، ومنهم من يتعقب آثاره بتحقيقاته ونقداته وبرسائله ومقالاته...

وأشد من هذا في المأخذ أنه يجري في أسلوبه علىٰ طريقة من المجاراة والمشاكلة، فإذا باللفظ ينتهي به إلىٰ غير ما يقصد، كما ترىٰ ذلك في ص ٢٦، حين ردّ من الخطب المعزوة لسيدنا علي رضي الله عنه ما رد، بنقد أدبي صحيح

= فقالوا له: أنت تنازع عليًا أم أنت مثله؟ فقال معاوية: لا والله، إني لأعلم أن عليًا أفضل مني، وأنه لأحق بالأمر مني، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلومًا، وأنا ابن عمه، وإنما أطلب بدم عثمان، فائتوه فقولوا له فليدفع إليّ قتلة عثمان وأُسلم له».

قوي، كشف عن اللغة والأسلوب وجه التزوير، حتىٰ إذا انتهىٰ إلىٰ المعنىٰ ردّ علىٰ جهله منها وهي: «كمال الإخلاص نفي الصفات» عن الله تعالىٰ فقال: «أمن الإخلاص أن تجرد من أخلصت له من ملابسه فتتركه عاريًا يضع يديه علىٰ سوأتيه»، فهذه الصورة منتزعة من خلق البشر بتجريدهم سوءتهم، وهي بذلك تعتبر الصفات من الذات كالملابس، مع أن البحث بأصله في ذات الله وصفاته، وإن إخلاص التوحيد له سبحانه وبحث القدم هو الذي أثار في العهد العباسي مثل هذه البحوث التي عزي منها إلىٰ سيدنا علي ما عزي، بلغة غير لغته، ونظرة غير نظرته، ونظر زمانه، فوجه نقد الأستاذ الملاح صحيح، وإن سوأة القول هو القبيح، وهو من التفريط في جنب الله، ومثل ذلك ليس ما يقصده الأستاذ الملاح لولا أنه جرىٰ مع اللفظ؛ فامتد به إلىٰ غير ما يقصد من المعنىٰ.

وإن الأستاذ الملاح بتتبعه لما تضرب به موجات الدعاية والطباعة وما يقتضيه النظر المعجل قد يفوته أحيانًا مجال التحقيق، فيكتفي بقدر ما علم، كما ترىٰ ذلك ص ٣٥، حين مر بذكر الخطب النبوية فقال: «لو كان للنبي ﷺ خطب مجموعة، وما إخال ذلك»، هذا مع أن خُطبة ﷺ مروية، وهي من أحاديثه، وفي مطاوي سيرته موفورة، وأذكر للأستاذ القاضي الشاعر الشيخ يوسف النبهاني[1] مجموعة تضم جملة من الخطب النبوية، وكذلك أذكر خطبة أوردها فشكك بها بنظر الدراية قائلًا: «وما إخالها»، ومن المعلوم أنه

(١) الصوفي الشهير، انظر لمعرفة عقيدته وكلام العلماء عنه: رسالتي: «ست منظومات في الرد علىٰ الصوفي النبهاني».

لا يكفي ذلك في النقد والسرد للنصوص، ولاسيما من الأحاديث النبوية، ولئن اتهم معنىٰ، فكم دس الوضاعون المتعصبون لمذاهبهم كلمات أو فقرات، أو انتزعوا كلمات وفقرات هي وحدها موطن «التزوير» في الخيانة والنقد والرواية . . .

هذه ملاحظاتي أنشرها بين يدي القراء الكرام في الرسالة ومواضيعها الجليلة، وبحوثها التي تضم بنقداتها وفقراتها طاقة الزهر بألوانها الجميلة، كما أنشرها بين يدي الأستاذ الجليل الملاح تقديرًا لبحوثه وتتبعًا لآثاره فيما ينبغي الاهتمام به، وفي ذلك بعض التقدير والوفاء، فجزاه الله أكرم الجزاء في الدنيا والآخرة. المحامي: محمد كمال الخطيب».



محمود الملاح

تشريح شرح

نهج البلاغة

لابن أبي الحديد

ثورة فكرية تاريخية قومية

١

١٣٧٤-١٩٥٤

مطبعة أسعد ـ بغداد

السعر ١٠٠ فلس

صورة غلاف الطبعة الأولى من «تشريح شرح نهج البلاغة» للملاح

تشريح

«شرح نهج البلاغة»

للأستاذ

محمود الملاح

رحمه الله

اعتنى بنشره

سليمان بن صالح الخراشي

مقدمة

إنّا نشعر أن هناك مؤامرة محشوة بفن الكيد والدس!

من ذلك الفن: تجديد طبع الكتاب المسموم الموسوم بشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد!

لقد تأكد لدينا هذا الخطر منذ جهر القائل بقوله:

عصر التقية قد تقضىٰ وانقضىٰ....

وما تجرأ القائل علىٰ هذا القول الحامي.. إلا بعد وثوقه بالحامي والمحامي..!

وهذا إنذار بأن الغيب يتأبط شرًا من (فن تقليدي مغلف) كنا في غفلة منه أو متفائلين...

ومن شُعب ذلك الفن المبطّن... ما تبطنه الكتاب المذكور من فنون وفتون!

نقول بمرارة علقمية: إن خيانة ابن العلقمي تفوح رائحتها.. وقِدْرها منصوبة علىٰ أثافي لها وميض..!

إن تلك القدر لا تتنفس في وطن ابن العلقمي فقط... بل لها منافذ في أوطان أخرىٰ عربية وغير عربية...

إن تعليقاتي علىٰ الجزء الأول ما هي إلا لماظة في جنب مائدة ضخمة مختلفة الألوان... إلا أني أتوقع أن تعصف هذه اللماظة بتلك المائدة الحافلة بألوان الحرباء... بل الحية ذات الألوان السبعة!

(من الرقش في أنيابها السم ناقع)!

والله المستعان

بغداد ٢١ ربيع الأول ١٣٧٤هـ

٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٤م

محمود الملاح

نبذة من أخبار ابن أبي الحديد شارح النهج ومخدومه ابن العلقمي ...

جاء في كتاب يتضمن (حوادث المائة السابعة)[(١)] طبعه المرحوم الحاج نعمان الأعظمي الكتبي في بغداد - حوادث سنة ٦٥٦ ما يلي:

«ورحل السلطان هولاكو من بغداد في جمادي الأولىٰ عائدًا إلىٰ بلاده وفوض أمر بغداد إلىٰ الأمير علي بهادر شحنة بها، وإلىٰ الوزير مؤيد الدين بن العلقمي...» ص٣٣١[(٢)].

وفي ص ٣٣٢[(٣)] «فلما عاد الوزير والجماعة من خدمة السلطان قرروا

---

(١) لا يستغني مثقف عن مطالعة هذا الكتاب؛ للمقارنة بين حال بغداد في المائة السابعة وحالها في المائة الرابعة عشر، سوىٰ أن الكتاب يشتمل علىٰ خطأ كثير نبهت علىٰ بعضه في مقالات سابقة، ومنه ما هو محفوظ عندي. (منه). قلت: أشرف علىٰ طبعه الدكتور مصطفىٰ جواد عام ١٩٣٢م، ونسبه لابن الفُوَطي المتوفىٰ سنة (٧٢٣هـ)، ثم تبين له خطأ هذه النسبة؛ فنبه علىٰ هذا في تعقباته علىٰ كتاب «مؤرخ العراق ابن الفُوَطي» للشبيبي، وفي مقدمته لكتاب «تلخيص مجمع الآداب» لابن الفُوَطي. ولذا فقد أعاد الدكتوران: بشار عواد وعماد عبدالسلام رؤوف طباعة الكتاب حديثًا (عام ١٩٩٧م عن دار الغرب) بعنوان «كتاب الحوادث؛ لمؤلف من القرن الثامن الهجري». وانظر مقدمتهما للمزيد عن الكتاب وما قيل عنه وعن مؤلفه.

(٢) كتاب الحوادث، (ص ٣٦١).

(٣) المرجع السابق، (ص ٣٦١-٣٦٢).

حال البلاد. . . فعينوا - طبقة من المنتسبين في ألقابهم إلىٰ الدين. . . منهم: عزالدين بن أبي الحديد. . . فلم تطل أيامه. . .».

وفي ص٣٣٣[١] «فتوفي الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي في مستهل جمادىٰ الآخرة ودفن في مشهد موسىٰ بن جعفر. . . فأمر السلطان أن يكون ابنه عزالدين أبو الفضل وزيرًا بعده».

وفي ص٣٣٤[٢] «ولقد قال الشعراء في واقعة بغداد أشعارًا كثيرة، منها ما قاله محمد بن عبيدالله الكوفي:

بانوا ولي أدمع في الخد تشتبك ... ولوعة في مجال الصدر تعترك

يا صاحبي! ما احتيالي بعد بعده: ... أشر علي فإن الرأي مشترك

ولما شاهد تربة الرصافة وقد نبشت قبور الخلفاء وأبرزت العظام والرؤوس، كتب علىٰ بعض الحيطان[٣]:

إن تردْ عبرة فتلك بنو ... العباس حلت عليهم الآفات

استبيح الحريم إذ قُتل ... الأحياء منهم وأُحرق الأموات

ومما قاله أيضًا[٤]:

يا عصبة الإسلام نوحو واندبوا ... أسفًا علىٰ ما حل بالمستعصم

---

(١) المرجع السابق، (ص ٣٦٢).
(٢) المرجع السابق، (ص ٣٦٣).
(٣) المرجع السابق، (ص ٣٦٤).
(٤) المرجع السابق.

دُست الوزارة كان قبل زمانه لابن الفرات فصار لابن العلقمي

إن الشاعر قارن بين ابن العلقمي وابن الفرات لغرض بديعي، وإلا فإن ابن الفرات وبينه وبين ابن العلقمي ثلاثة قرون، لم يكن أقل مرارة من العلقم! فقد كان متهمًا بالقرمطة هو وابنه (المحسَّن)، وبموالاة ابن أبي العزاقر الباطني من فصيلة الحلاج المشهور، واقرأ أخبارهم في الجزء الخامس من كتاب (تجارب الأمم) ص**١٢٢**[١].

وفي ص **٣٣٦**[٢]:

«توفي الوزير مؤيدالدين محمد بن العلقمي في جمادىٰ الآخرة ببغداد وعمره ثلاث وستون سنة. كان عالمًا أديبًا فاضلًا يحب العلماء ويسدي إليهم المعروف» إذا كانوا من طبقة ابن أبي الحديد - شارح النهج- طبعًا!.

وفي حاشية الكتاب[٣] «إلا أن خيانته لمخدومه تدل عل سوء أصله» الضمير عائد إلىٰ ابن العلقمي! ومخدومه المستعصم آخر خلفاء بني العباس بعده، «وتوفي علم الدين أحمد أخوه بعده، والقاضي القاسم بن أبي الحديد

---

(١) انظر: تجارب الأمم، (١/ ١٣٧ - ١٣٩): «ذكر مقتل أبي الحسن ابن الفرات وابنه المحسن»، حيث كان وزيرًا للخليفة العباسي المكتفي، ثم المقتدر؛ إلىٰ أن جرت له نكبة، قُتل فيها ولده المحسَّن، ثم قُتل هو سنة (٣١٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، (١٤/ ٤٧٤-٤٧٩)

(٢) كتاب الحوادث، (ص ٣٦٤-٣٦٥).

(٣) المرجع السابق، (ص ٣٦٥).

المدائني في جمادىٰ الآخرة؛ فرثاه أخوه عزالدين عبدالحميد - شارح النهج- بقوله[١]:

أأبا المعالي! هل سمعت تأوهي؟ فلقد عهدتك في الحياة سميعا!

إلىٰ أن قال:

ووفيت للمولىٰ الوزير فلم تعش من بعده شهرًا ولا أسبوعا!

(وبقيتُ بعدكما) فلو كان الردىٰ بيدي لفارقنا الحياة جميعا

فعاش عزالدين - صاحبنا! - بعد أخيه أربعة عشر يومًا ص. ٣٣٦

فهل رأيت أعجب من الدنيا وخستها وخسة الخائنين المنهكين فيها؟.

وفي ص ٣٤٠[٢] «في ذي الحجة -سنة ٦٥٧- توفىٰ عزالدين أبو الفضل بن الوزير العلقمي -وقد مر ذكره- ولي الوزارة بعد وفاة أبيه... دخل الديوان يومًا فقيل لعلي بهادر شحنة بغداد: إن فرس الوزير علىٰ الباب وعليها كنبوش ابريسم، فقام وشاهدها وعجب.. فقيل له: هذه قاعدة الوزراء في زمن الخليفة!؟ فبال قائمًا عليها وأمر بإخراج الفرس»!.

هذا بعد ذلك الامتياز الذي حصل عليه ابن العلقمي بحيث إن داره كانت حرمًا آمنًا للائذين بها أبان الواقعة! فمات هو علىٰ الأثر! ومات أخوه علىٰ الأثر! ومات ابنه علىٰ الأثر! بعد إهانات لا تتحملها العبيد «... فسحقًا ثم سحقًا!.

---

(١) المرجع السابق، (ص ٣٦٥-٣٦٦).
(٢) المرجع السابق، (ص ٣٧٠).

أما نصيرالدين الطوسي[(١)] الذي رافق الحملة من البلاد الإيرانية، فلم يكن شريكًا مباشرًا في خيانة الخليفة بل كانت خيانته من طراز آخر! وعُمِّر بعد الكارثة صارفًا همته إلىٰ بناء الرصد لتوطيد حكم الدولة الغازية! ولما توفي دفن في مشهد موسىٰ بن جعفر أيضًا مجاورًا لابن العلقمي![(٢)].

وكان من لطف الله بالبلاد الإسلامية المنكوبة بخائنَيها أن الحكومة المغولية علىٰ عتوها... فوضت أمر البلاد تفويضًا عامًا إلىٰ سياسي فاضل وأديب كامل، هو الوزير الأعظم (عطا ملك الجويني)[(٣)] الذي لم يسبقه مثيل

---

(١) ويسميه ابن القيم: «نصير الشرك والكفر»، وقال عنه: «وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه، فعرضهم علىٰ السيف حتىٰ شفا إخوانه من الملاحدة، واشتفىٰ هو، فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقىٰ الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين والسحرة، ونقل أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم، وجعلهم خاصته وأولياءه، ونصر في كتبه قدم العالم وبطلان المعاد وإنكار صفات الرب جل جلاله: من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وأنه لا داخل العالم ولا خارجه وليس فوق العرش إله يُعبد ألبتة، واتخذ للملاحدة مدارس، ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن فلم يقدر علىٰ ذلك، فقال: هي قرآن الخواص وذاك قرآن العوام! ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين فلم يتم له الأمر، وتعلم السحر في آخر الأمر، فكان ساحرا يعبد الأصنام..». (إغاثة اللهفان: ٢/ ٢٦٧). قلت: هلك عام (٦٧٢هـ)، وانظر لمعرفة دوره هو وابن العلقمي في سقوط بغداد وخيانته: «كيف دخل التتر بلاد المسلمين»؛ للدكتور سليمان العودة ، (ص ٧١٠٧٥)، و«المغول في التاريخ»؛ للأستاذ فؤاد الصياد، (ص٢٧٢ - ٢٧٨)، و«خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة»؛ للدكتور عماد حسين، (ص ٩٩-١٠٥).

(٢) كتاب الحوادث، (ص ٣٧١).

(٣) المرجع السابق، (ص ٣٦٩).

إلا نظام الملك وزير السلاجقة، فقد تدارك هذا الدين بعد أن كان علىٰ شفا بالحكم البويهي... أما عطا ملك فتدارك الدين والدنيا. ويشبههما من المتأخرين داود باشا[(١)] علىٰ ما يلوح لنا.. يليه مدحت باشا الوالي العثماني[(٢)]، سوىٰ أن الزمان ضنين بالنوابغ!.

---

(١) كان أحد المماليك البارزين، ثم تمرد علىٰ والي بغداد سعيد باشا؛ فأصبح واليًا لبغداد خلفًا عنه عام (١٢٣٢هـ). انظر أخباره في كتاب «داود باشا والي بغداد»؛ للدكتور عبدالعزيز نوار. وله ترجمة في «الأعلام»، (٢/ ٣٣١)، و«دوحة الوزراء»، (ص ٢٧٥ وما بعدها).

(٢) كان واليًا علىٰ الدانوب، ثم علىٰ بغداد، ثم وصل إلىٰ منصب الصدر الأعظم، وأصدر الدستور العثماني عام ١٢٩٣هـ، ثم اختلف مع السلطان عبدالحميد فعزله، ثم تعين واليًا للشام، وكانت نهايته النفي إلىٰ الطائف؛ بسبب اتهامه بالمشاركة في قتل السلطان العثماني عبدالعزيز. توفي مقتولًا عام (١١٣٠١هـ). «الأعلام»، (٧/ ١٩٥)، وانظر عن صفة قتله: «الارتسامات اللطاف»؛ لشكيب أرسلان؛ (ص ٣٧٩ - ٣٨٠). قلت: وقد ذكر الأستاذ أحمد الشوابكة في رسالته «حركة الجامعة الإسلامية»، (ص ٣٥ - ٣٩) شيئًا من الانحرافات الخطيرة التي وقع فيها بعد أن أثنىٰ علىٰ إدارته الناجحة؛ منها: «تبني أساليب الثقافة والمدنية الغربية»، «إعلان الدستور.. القائم علىٰ مفاهيم أوروبا»، «حصر سلطة السلطان العثماني في الجوانب الروحية»، «إضافة الصليب علىٰ العلم العثماني»!، «تدريس اللغات القومية»، «تعيين ولاة من الأقليات في ولايات كان الأغلبية من سكانها مسلمين».. وغيرها من الانحرافات. ومما يثير الشبهة حوله: التجاؤه إلىٰ القنصليات الغربية؛ طلبًا للحماية، ويُنظر للزيادة: «مدحت باشا أبوالدستور العثماني»؛ لقدري قلعجي.

كلمة نهج البلاغة

إن نسبة (نهج البلاغة) إلىٰ علي بن أبي طالب رضي الله عنه موضوع مفروغ منه عند الباحثين المستبصرين! وإن زلة المرحوم الشيخ محمد عبده كانت علىٰ قدر صاحبها... في التنويه به وتيسيره للقراء بتكلف التعليق عليه وطبعه طبعًا يوازي طبع المصاحف[١].

وقد أشرت في آخر كتابي (حقيقة إخوان الصفاء)[٢] إلىٰ ما بين النهج ونهج هؤلاء من صلة بشهادة صاحب (الفردوس الأعلىٰ) العلامة كاشف الغطاء الذي كشف لنا الغطاء!.

لقد خُدع (الأستاذ الإمام) بالنهج كما خُدع المرحوم أحمد زكي باشا (شيخ العروبة) برسائل إخوان الصفاء[٣]، التي هي بمنزلة المسايل لذلك

(١) إن الذي ساق هذه الزلة إلىٰ الشيخ رحمه الله أنه كان منفيًا في بيروت فاتخذ من نهج البلاغة ما يقتل به فراغه!. (منه). قال الشيخ محمد سرور زين العابدين عن الرافضة: «وقد استغلوا شرح محمد عبده لنهج البلاغة أبشع استغلال، مع أن الشيخ لم يكن مهتمًا بالغايات والأهداف التي كان يتطلع إليها الرافضة»، «دراسات في السيرة النبوية»، (ص ٢٧٣).

(٢) (ص ٩٥)، وكتاب «إخوان الصفا» طُبع عام ١٩٥٤م.

(٣) انظر: «موسوعات العلوم العربية، وبحث علىٰ رسائل إخوان الصفاء»؛ لأحمد زكي باشا.

(الينبوع) المصنوع! وكلاهما من معمل العصر البويهي ككثير غيرهما . . .[١].

لقد كان الأول بحكم مهنته القلمية يفتش عن القوالب الرصينة[٢]. وكان الثاني يفتش عن الفلسفة الاجتماعية! وكلاهما حديث عهد بالبعث، كالجائع الذي ظفر بشيء من الطعام فأقبل عليه غير سائل عن حقيقة صانعه! ولا عما دس فيه صانعه!.

اضطررت وأنا أكتب إلىٰ مراجعة نهج البلاغة (أثر الشيخ) وأنا بعيد العهد به، فوجدت كاتب مقدمة طبعه[٣] يقول:

«هذا كتاب نهج البلاغة وأنا حفي به منذ طراءة السن. . . فلقد كنت أجد والدي كثير القراءة فيه، وكنت أجد عمي الأكبر يقضي معه طويل الساعات يردد عباراته. . . وكان لهما من عظيم التأثير علىٰ نفسي ما جعلني أقفوا أثرهما. . .».

فهو يعترف أنه كان شابًا غير مجرب! وأنه كان ينطبع في ذهنه ما ينطبع في ذهن مثله! وهذا الوهم الذي مر به كالوهم الذي مر بي في مثل سنه.

---

(١) كان البويهون في بلادهم علىٰ مذهب زيد (رح)، وزيد لم يفارق الجماعة وإن خرج علىٰ سلطانها! فلما وردوا العراق تلاعب بهم (المتربصون) مستغلين حيلهم بأصول الدين. . . فظهرت أنماط (مفرقة) كالذي نشهده اليوم! وفي عهدنا من يحن إلىٰ ذلك العهد، والله أعلم بما في المهد!. (منه).

(٢) ينبغي أن نعلم أنه ليس كل قالب رصين يحوي لبابًا!. (منه).

(٣) الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد ﷺ.

ثم قال في ص: ج:

«فقد سبق إلىٰ التشكك في الكتاب... قاضي القضاة... ابن خلكان المولود في مدينة أربل في سنة ٦٠٨ والمتوفىٰ بمدينة دمشق سنة ٦٨١ من الهجرة...

ثم جاء من بعده الصفدي وغيره من كتاب التراجم[١]، فتابعوه علىٰ ذلك، وحينئذ قوي الشك وتمكن».

وإذا شكك المتقدمون كان المحدثون أحق بالشك منهم!.

وبعد أن عرض كاتب المقدمة الوجوه التي قدمها المتعرضون الطاعنون في النسبة شرع في ردها بما لا وزن له في علم الميراث!.

وهاك ما قاله في ص: د «وأهم ما يجد باحثو الآداب العربية في هذا العصر من أسباب يدعمون بها القول بأن الكتاب من صنع جامعه...[٢] نوجزه لك في الأسباب الأربعة الآتية:

الأول: أن في الكتاب من التعريض بصحابة رسول الله ما لا يصح أن

(١) كثير من الدارسين يضمون الجيم في جمع «ترجمة» كما يضمون الراء في جمع «تجربة»، وربما سمعنا هذا الخطأ من دار الإذاعة.. ومنهم «المتحكمون» في نقد الكتب! ومن شرط الناقد أن يكون أوسع باعًا من المنقود حتىٰ يكون لنقده ثمن!؟. (منه).

(٢) ليس من المعقول أن يكون جميع ما في الكتاب من صنع جامعه، ولكن من المعقول أن ما لم يكن من صنع جامعه يجوز أن يكون من صنع آخرين تقدموا أو تأخروا... فإن كثرة التلفيق جعلتنا نشك في ما لا ينبغي أن نشك في أنه من لهجة الإمام!. (منه).

يسلم صدوره عن مثل الإمام علي. . .».

وكان من جوابه عن هذا قوله في ص: هـ «والظاهر أن فتنة الخلافة التي ابتلي بها المسلمون والرسول مسجىٰ علىٰ سريره كانت تستوجب هذه السرعة التي خاض غمارها (رجلا الإسلام وشيخاه) أبو بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما، والإمام علي حينذاك مشغول بتعزية زوجه فاطمة عما أصابها، فحدث من سوء التفاهم ما لا بد منه في هذا الموقف، وصبر علي رضي الله عنه حتىٰ دارت الأيام وأفضت الخلافة إليه، وحينئذٍ لم يجد من يصح أن يؤثره علىٰ نفسه، ووقف معاوية رضي الله عنه من الإمام موقفه المشهور، فكانت بينهما مناضلات. .».

وهذا الجواب جزئي بالنسبة إلىٰ الاعتراض الأول، والنزاع ليس في ما تضمنه الجواب بل في ما تضمنه الاعتراض! إذ في النهج تحامل علىٰ الشيخين وتعريض بعثمان تعريضًا ممجوجًا كما سيأتي تفصيله[1].

أما الأجوبة الثلاثة فلم نوردها لظهور ضعفها، ولذلك طوينا الأسئلة الثلاثة الباعثة لها، وجل غرضنا الاختصار، ومن شاء فليراجع الأصل.

ويغلب علىٰ الظن أن نهج البلاغة تقبله المتسننون عن طريق الزيدية المحافظة علىٰ الحدود في الجملة.. ولو جاءهم من طريق المجاوزين للحدود لم يطمئنوا إليه؛ لتجرئهم علىٰ الكذب بلا قيد ولا شرط!.

وانظر ما قاله صاحب (العلم الشامخ في تفضيل الحق علىٰ الآباء

---

(١) ليت الملاح - عفىٰ الله عنه - استفاد من نقده هذا! لأنه هو أيضًا عرّض بعثمان رضي الله عنه، كما سيأتي. فيا أيها الرجل المعلم غيرَه هلاّ لنفسك كان ذا التعليم؟

والمشايخ)[١] وهو زيدي متحرر فتح باب التحرر لمن جاء بعده؛ كمحمد بن عبدالوهاب والشوكاني والسيد صديق خان والسيد أحمد الباريلي[٢] في القارة الهندية، تلاهم الأفغاني والشيخ محمد عبده والكواكبي[٣].. ومن إيران الشهيد السيد أحمد الكسروي[٤].

قال رضوان الله عليه في ص٣٦٤: «وكان ابن سيرين يرىٰ عامة ما يروون عن علي رضي الله عنه كذبًا، وصدق ابن سيرين (ر ح) فإن كل قلب سليم وعقل غير

(١) صالح المقبلي رحمه الله. قال عنه الشيخ المعلمي رحمه الله في «الأنوار الكاشفة»، (ص٢٧٩): «والمقبلي نشأ في بيئة اعتزالية المعتقد، هادوية الفقه، شيعية تشيعا مختلفا، يغلظ في أناس ويخف في آخرين. فحاول التحرر فنجح تقريبا في الفقه، وقارب التوسط في التشيع. أما الاعتزال فلم يكد يتخلص إلا من تكفير أهل السنة مطلقا». وقال الصنعاني في كتابه «ذيل الأبحاث المسددة وحل عباراتها المعقدة»، (ص١١٧) تعقيبًا علىٰ كلام للمقبلي في نفي الرؤية: «ولا ريب أنه قرأ علم الاعتزال علىٰ شيخه أول مرة حتىٰ قرت قواعده في قلب خال فتمكنت، ثم هداه الله إلىٰ النظر، لكنه بقي علىٰ شريف ذهنه من ذلك غبار ودخان يطفو علىٰ ذهنه في بعض الأحيان. وإلا فهو أحسن الناظرين إنصافا، وأقلهم اعتسافا، ولولا ذلك الدخان لقال مثل قوله في سائر صفات الرحمن: (إنه يؤمن بها ولا يتكيف حقيقتها)، كما قال قريبا في بحث المحبة».

(٢) المتوفىٰ عام ١٣٤٠هـ، مؤسس طائفة البريلوية ذات العقائد الشركية والخرافية، والمعادية لأهل السنة. انظر لمعرفة حقيقتها: كتاب «البريلوية - عقائد وتاريخ»؛ للشيخ إحسان إلهي ظهير رحمه الله. فمن العجب أن يحشره الملاح هنا.

(٣) سبق أن الملاح متأثر بمدرسة الأفغاني وعبده «العقلية»، والكواكبي يوافقهم في بعض الأفكار.

(٤) قتلته جماعة المدعو «نواب صفوي»، الذي يعده بعض الدعاة - للأسف - من العاملين للإسلام! انظر للمزيد عن الكسروي، وتحوله من التشيع، وسبب قتله: رسالة «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»؛ للدكتور ناصر القفاري، (٢ / ٢١٨ - ٢٢٦).

زائغ عن الطريق المستقيم، ولب تدرب في مقاصد سالكي الطريق القويم، يشهد بكذب كثير مما في نهج البلاغة الذي صار عند الشيعة عديل كتاب الله[1]، بمجرد الهوىٰ.. وليتهم أوصلوا ذلك إلىٰ علي برواية تسوغ عند الناس، ولكن لم يبلغوا بها مصنفها! حتىٰ لقد سألت في الزيدية إمامهم الأعظم وغيره فلم يبلغوا بها الرضي.. ولو بلغوه لم ينفعهم، فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن علىٰ مذهبهم..» وإن كان من أهل البيت كزيد!! انظر كتابنا (الوحدة الإسلامية).

أقول: فحسب النهج ما نقلناه عن الإمام المقبلي! وحسب شارحه ابن أبي الحديد أنه من زملاء (أبي رغال) الإسلام!.



(١) ربما سمعنا من دار الإذاعة العراقية عشرًا من القرآن الكريم يتلوه «عشر» من نهج البلاغة وذلك في بعض المناسبات... أما التواشيح المائعة التي هي من رواسب الإسماعيلية... فيكثر إنشادها قبل القرآن أو بعده لالتماس البركة.. كأن بركة القرآن غير كافية!!.(منه).

طلائع الغزو!

لاحت طلائع الغزو. . . يقودها اثنان من أبناء (الزين) من فصيلة صاحب (مجلة العرفان)[١]! وثالث من أبناء (الشرف) من فصيلة صاحب (جريدة الساعة)[٢] المعروف السمت و (السمة). . . (محققان) ضعيفان و (طبّاع) متاجر. . . هو صاحب (دار الفكر) في بيروت، التي أصبحت (بابل) القرن العشرين ومعدن البلاء المبين و(حبيب إسرائيل) قريب!.

إنّا لا نحرّج واسعًا. . . ولكنّا لا نستطيع إخفاء تشاؤمنا من كتاب يذكّرنا بسقوط عاصمة الرشيد بين أيدي المغول، إثر الفراغ من تأليفه باسم الوزير الخائن. . ! فكأنه كان إرهاصًا لذلك السقوط الشنيع!.

ما ثمرة المسلمين؟ أو ما ثمرة العرب من كتاب ألّفه (مذبذب) لا يستقر علىٰ مذهب!؟ بل يتحول ويتقلب في صفحة واحدة. . . هو شافعي! هو معتزلي! هو شيعي! هو ظاهري! هو باطني! هو شعوبي! هو محقق! هو متملق! هو متحذلق. . .إلخ يجمع هذه النعوت علىٰ اختلافها (رفض مبرقع)، ربما لا يعتقده لكن يسنده. . .! بداعي قول الشاعر:

(١) الشيعي: أحمد عارف الزين، له ترجمة في الأعلام (١/ ١٤١).

(٢) جريدة الساعة: صدرت في بغداد في حزيران عام ١٩٤٣، رئيس تحريرها: صدر الدين شرف الدين.

تعالىٰ الله يا سلم بن عمرو! أذلَّ الحرص أعناق الرجال!

إذا كان الكتاب يُعرف من عنوانه في جبهته، فشرح النهج يُعرف هو وصاحبه من ديباجته! وبراعة الاستهلال تدلّ علىٰ البراعة في ميدان الاستغلال!.

بعد البسملة!! «الحمد لله الواحد العدل! الحمد لله الذي تفرد بالكمال فكل كامل سواه منقوص!! واستوعب عموم المحامد والممادح فكل ذي عموم عداه مخصوص... واقتضت حكمته أن (نافس) الحاذق في حذقه فاحتسب به عليه من رزقه! وزوىٰ الدنيا عن الفضلاء فلم يأخذها الشريف بشرفه! ولا السابق بسبقه! و(قدم المفضول علىٰ الأفضل) لمصلحة اقتضاها التكليف!! واختص الأفضل من جلائل المآثر... بما يعظم عن التشبيه! ويجل عن التكييف!

وصلىٰ الله علىٰ رسوله محمد المكني عنه شعاع من شمسه وغصن من غرسه، وقوة من قوىٰ نفسه، ومنسوب إليه نسبة الغد إلىٰ يومه واليوم إلىٰ أمسه! فماهما إلا (سابق ولاحق) و(قائد وسائق) و (ساكت وناطق)!.. (صلىٰ الله عليهما)...»!

إن هذه الديباجة (الغالية) لو تفرغ لشرحها أو تشريحها (غال) لاستحق أن يسمي شرحه لها (شرح الديباجة) كما سمي شرح السيد كاظم الرشتي[1]

---

(١) كان السيد المذكور حلقة اتصال بين الشيخ أحمد الأحسائي زعيم الشيخية وبين (الباب) زعيم البابية، ومن الغريب أن أحد الأدعياء احتج علينا في ما احتج بنمط من شعر عبدالباقي العمري، مع أن عبدالباقي مدح الرشتي الذي يكفره ذلك الدعي! فكانت حجته فاسدة وبضاعته كاسدة!. (منه).

لقصيدة العمري (شرح القصيدة)!!

وإن تعجب فاعجب لهذا الكاتب البليغ إذ أسند (المنافسة) إلىٰ الله!! والتنافس إنما يكون بين الأقران!؟.

«وبعد! فإن مراسم المولىٰ الوزير الأعظم صاحب الصدر الكبير المعظم العالم العادل... (المجاهد المرابط)... (عضد الإسلام)... (ابن العلقمي) نصير أمير المؤمنين...

لما شرفت (عبد دولته) و (ربيب نعمته)... بالاهتمام بشرح نهج البلاغة (علىٰ صاحبه أفضل الصلوات)...»!؟.

«وبرهن علىٰ أن كثيرًا من فضوله داخل في باب المعجزات المحمدية لاشتمالها علىٰ الأخبار الغيبية وخروجها عن وسع الطبيعة البشرية...».

هكذا كان يعتقد ابن أبي (الح) المعتزلي... من محكمي العقل السديد!.

ولم يمش مع طبيعة النهج بادئًا بشرح ديباجته علىٰ النسق المعروف بين الشراح، بل نهج نهجًا آخر بتعجيل بحث الإمامة والتفضيل وغيرهما من فروع (بيت القصيد) الذي هو أهم شيء لدىٰ صاحب الدست المغمور من جهاته الست... وليكون قريبًا من نظر اطلاعه فيستغنىٰ عن التصفح...! وبذلك يستحق (المهر المعجل)... علىٰ طريقة (من أراد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد)!!.

أما (المهر المؤجل) فسوف يستوفيه في الآخرة عند مالك!.

ولم ينفرد ابن أبي الح بمثل هذا، فله إخوان وأعوان، منهم سبقوا ومنهم

لحقوا... كسبط ابن الجوزي[1] وابن الصباغ المالكي[2] وابن عقيل

---

(١) يوسف بن قزغلي الواعظ المؤرخ شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي، (ت ٦٥٤هـ).

قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة»، (٤ / ٩٨): «يذكر في مصنفاته أنواعًا من الغث والسمين، ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يصنف بحسب مقاصد الناس، يصنف للشيعة ما يناسبهم؛ ليعوضوه بذلك، ويصنف علىٰ مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك؛ لينال أغراضه، فكانت طريقته: الواعظ الذي قيل له: ما مذهبك؟ قال: في أي مدينة! ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلب الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم؛ لأجل مداهنة من قصد بذلك من الشيعة، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم..»، وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (٧ / ٣٠٤): «روىٰ عن جده وطائفة، وألف كتاب»مرآة الزمان«فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله؛ بل يجنف ويجازف؛ ثم إنه ترفض؛ وله مؤلف في ذلك نسأل الله العافية. مات سنة أربع وخمسين وستمائة بدمشق. قال الشيخ محي الدين السوسي: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله كان رافضيًا».

وقال - أيضًا - في «سير أعلام النبلاء»، (٢٣ / ٢٩٦): «ورأيت له مصنفًا يدل علىٰ تشيُّعه». قلت: هو كتابه «تذكرة الخواص»، تحدث فيه عن الأئمة الإثني عشر الذين يعتقدهم الرافضة، ثم خصص (ص٣٦٣ - ٣٦٥) فصلًا لذكر مهديهم محمد بن الحسن العسكري! عنونه بـ: (فصل في ذكر الحجة المهدي عليه السلام)!

(٢) علي بن محمد بن أحمد الصفاقسي، (ت ٨٥٥ هـ)، له ترجمة في «الضوء اللامع»، (٥ / ٢٨٣). ألف كتابًا - احتفىٰ به الرافضة - عنوانه «الفصول المهمة في معرفة الأئمة»، تحدث فيه عن الأئمة الإثني عشر الذين يعتقدهم الرافضة، قال في أوله (ص ٣ - ٥): «وبعدُ: فعنّ لي أن أذكر في هذا الكتاب فصولًا مهمّةً في معرفة الأئمّة، أعني الأئمّة الاثني عشر الّذين أوّلهم أمير المؤمنين عليّ المرتضى، وآخرهم المهديّ المنتظر، يتضمّن شيئًا من ذكرِ مناقبهم الشريفة، ومراتبهم العالية المنيفة، ومعرفة أسمائهم، وصفاتهم، وآبائهم، وأُمّهاتهم، ومواليدهم ووفاتهم، وذكر مدّة أعمارهم، وأسماء =

صاحب كتاب الفنون[1] وهو (حنبلي)...!.

= حجّابهم وشعرائهم.. وسمّيته بالفصول المهمّة في معرفة الأئمّة.. ولربَّ ذي بصيرةٍ قاصرة وعينٍ من إدراك الحقايق حاسرة؛ يتأمّل ما ألّفته، ويتعرّض ماجمعته ولخّصته، فحملة طرفه المريض وقلبه المهيض إلىٰ أن ينسبني في ذلك إلىٰ الترفّض.. ». قلتُ: ولماذا لا تُتهم بمصانعة الرافضة، وأنت تعقد فصلًا في كتابك (ص ٢٧٦ - ٢٨٩) «في ذكر أبي القاسم محمد الحجة الخلف الصالح..»؟! ثم تنقل فيه عن أئمة الرافضة! فهلاّ اقتصرتَ علىٰ من ثبت «وجوده»، وفضله؟

(١) قال سبط ابن الجوزيّ في كتابه السابق «تذكرة الخواص»، (ص ٢٩٠ - ٢٩١): «وقال ابن عقيل: وممّا يدلّ علىٰ كفره - أي يزيد - وزندقته، فضلًا عن سبّه ولعنه؛ أشعاره التي أفصح بها بالإلحاد، وأبان عن خبث الضمائر وسوء الاعتقاد، فمنها قوله في قصيدته التي أوّلها:

عليّة هاتي واعلني وترنّمي	**بدلّك إنّي لا أحبّ التناجيا**
حديث أبي سفيان قدمًا سمىٰ بها	**إلىٰ أُحُدٍ حتّىٰ أقام البواكيا**
ألا هات فاسقيني علىٰ ذاك قهوة	**تخيّرها العنسي كرمًا شاميا**
إذا ما نظرنا في أمورٍ قديمة	**وجدنا حلالًا شربها متواليا**
وإن متّ يا أُمّ الأُحيمر فانكحي	**ولا تأملي بعد الفراق تلاقيا**
فإنّ الذي حُدِّثْتِ عن يوم بعثنا	**أحاديث طسم تجعل القلب ساهيا**
ولابدّ لي من أن أزور محمّدًا	**بمشمولة صفراء تروي عظاميا».**

قلتُ: سبط ابن الجوزي لا يؤمن منه الكذب، والتكفير أمره عظيم. وإن ثبت هذا عن ابن عقيل رحمه الله، فلا يُظن به أنه يوافق الرافضة أو يُصانعهم؛ لأنه ممن رد علىٰ بدعهم، وسفّه مذهبهم الباطل. ومن أقواله: «الظاهر أن من وضع مذهب الرافضة قصد الطعن في أصل الدين والنبوة، وذلك أن الذي جاء به رسول الله ﷺ أمرٌ غائبٌ عنا، وإنما نثق في ذلك بقول السلف، وجودةِ نظر الناظرين إلىٰ ذلك منهم، فكأننا نظرنا إذا نظر لنا =

وفي عصرنا جمع لا يقل عن هؤلاء، منبثون في الأقطار الإسلامية، متسترين بدعوىٰ (الوحدة الإسلامية) لاغتيال التوحيد من قلوب الموحدين تشجعهم الإمداد الاستعمارية!.

لم تسبق لي مطالعة شرح النهج، وكنت مغرورًا باسم المعتزلة ككثير غيري من الباحثين... والمشهور عن المعتزلة أنهم يحكِّمون العقل، فلا بد أن يكون ابن أبي الح... أحدهم نظرًا، ولكن الخُبر كذب الخَبر!.

فقد اهتديت فيما بعد إلىٰ أن المعتزلة المتأخرين لم يثبتوا علىٰ منهاج المتقدمين؛ لأنهم بايعوا وشاروا وداهنوا وداروا وركضوا وراء الدنيا ركض الحملان وراء النعقة! لا كما وصف المنصور العباسي أحد رؤوسهم السابقين[1] بقوله:

= من نثق بدينه وعقله، فإذا قال قائل: إنهم أول ما بدأوا بعد موته بظلم أهل بيته في الخلافة، وابنته في إرثها، فما هذا إلا لسوء اعتقاد في المتوفىٰ، فإن الاعتقادات الصحيحة - سيما في الأنبياء - توجب حفظ قوانينهم بعدهم، لا سيما في أهليهم وذريتهم، فإذا قالت الرافضة: إن القوم استحلوا هذه بعده؛ خابت آمالنا في الشرع؛ لأنه ليس بيننا وبينه إلا النقل عنهم، والثقة بهم». (تلبيس إبليس: ٢ / ٦٠٥). وانظر أقوالًا أخرىٰ له في هذا نقد مذهب الرافضة، والدفاع عن الصحابة، في رسالة «آراء ابن عقيل الحنبلي في مسائل التوحيد»؛ للأستاذ أيمن العنقري، (٢ / ٦٩٧ - ٧٣١).

(١) هو عمرو بن عبيد. قال الذهبي بعد أن حكىٰ ثناء المنصور علىٰ عمرو بن عبيد المعتزلي - الذي أورده الملاح - : «اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته»، (سير أعلام النبلاء: ٦ / ١٠٥)، وقال ابن عدي: «كان يغر الناس بنسكه وتقشفه، وهو مذموم، ضعيف الحديث جدًا، مُعلن بالبدع»، (الكامل: ٥ / ١١١). وأطال في أخباره.
وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»، (١٠ / ٨٢) - معلقًا علىٰ حكايته مع أبي جعفر المنصور -: «لو تبصر المنصور لعلم أن كل واحد من أولئك القراء، خيرٌ من ملء =

كلكم يمشي رويد! كلكم يطلب صيد! غير عمرو بن عبيد!

ومنهم من ابتعد عن أبواب السلاطين، ولكنه لما اشتغل بغير فنه دلَّ علىٰ وهنه؛ كالزمخشري (جار العقل)!! فإنه في اللغة والبيان رفيع، ولكنه في نقل الأخبار بغير امتحان واختبار رقيع!.

لذلك يجب أن تُقرأ كتب أمثال هؤلاء في مثل هذا الموضوع بحذر! ومن حرم ملكة التمييز وجب عليه الابتعاد من آثارهم ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ وإلا كان ممن ﴿فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾!![1].

هذا نموذج من تحكيم العقل عند المعتزلة: «إن صحَّ خبر الطائر فعلي أفضل»!.

إن العقل يحكم بتمحيص الخبر أولًا ثم الحكم! لا بالحكم معلقًا علىٰ الصحة!؟.

إن القناعة بصحة الخبر كافية لوزن العقل واختباره! فإذا ادعىٰ رجل عقلًا كان عرض الخبر عليه خير أداة لامتحان عقله!؟.

= الأرض مثل عمرو بن عبيد، والزهد لا يدل علىٰ صلاح؛ فإن بعض الرهبان قد يكون عنده من الزهد ما لا يطيقه عمرو ولا كثير من المسلمين». ويُنظر - أيضًا -: «أخبار عمرو بن عبيد»؛ للدارقطني.

(١) من هذا الباب ارتياد بعض المغفلين مجالس بعض الدجالين للاستماع إلىٰ نيرانهم الكريهة، ومشاركتهم في البحث الذي يغدقه عليهم المستعمرون؛ كمبشر (مؤتمر بحمدون)!. (منه).

وخلاصة الخبر أنه أُهدي إلىٰ النبي ﷺ طائر مشوي فدعا الله أن يأتيه بأحب خلقه إليه... فجاء أبوبكر فرده! ثم جاء عمر فرده! ثم جاء علي فأشركه في أكله، وعينا راوي الحديث تنظران![١].

إنه لا ينافي الطبيعة أن يُهدىٰ إلىٰ النبي طائر فينتظر من يشاركه فيه ويتفق أن يأتيه قريب أو صاحب...

ولينظر في الحديث أين وقع مضمونه؟ أفي الدار، وهذا هو الغالب، والدار لا تخلو من أهل يستحقون المشاركة، أم في المسجد؟ فالمسجد لا يرد عنه أحد! دع أنه لا يخلو من ناس يحفون بالنبي لشدة حرصهم عليه؛ فتأمل في هذه النواحي قبل أن تفتش عن السند!.

وهنا نكتة لطيفة: وهي أن الطائر برد بهذا الانتظار وذهبت لذته!؟.

بربك! ماذا انتفع المسلمون من قتل أوقاتهم بفاضل ومفضول وأفضل؟ ومتىٰ تعبدنا الله بالتفتيش عن فاضل ومفضول؟ وإلام نخبّ في هذا الفضول؟[٢].

---

(١) قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»، (٧ / ٣٧١): «حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل»، ثم أطال في رده.

(٢) بل تعبدنا الله بذلك، وذكره في كتابه، وذكره رسوله ﷺ، لإنزال كل صحابي في منزلته، مع فضلهم جميعًا ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾، وقال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾، وقال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾، وقال ابن عمر ﷺ: «كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان - فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا يُنكره». وانظر للمزيد: رسالة «مباحث المفاضلة في العقيدة»؛ =

ألا يكفينا أن نقول: كل من خدم تاريخ الإسلام فهو فاضل، وكل من خدم خدمة أفضل كان أفضل؟.

وإذا ضلت العقول علىٰ عل... م...!

انظر ماذا يقول ابن أبي الح...؟ «وذهب كثير من الشيوخ إلىٰ التوقف وهو قول أبي حذيفة واصل بن عطاء...»، مع أن مذهب واصل وهو رأس المنزلة، في علي معروف عند المؤلفين في تصنيف الفرق؛ كالبغدادي(١).

ولكن ابن أبي الح بعد طي ولي وتموج حلزوني... يقول «أما نحن فنذهب إلىٰ ما يذهب إليه شيوخنا من تفضيله عليه السلام». الضمير عائد إلىٰ علي لا إلىٰ النبي!.

= للدكتور محمد الشظيفي، (ص ٢١١ - ٣٠٨)، وأورد من الآراء الشاذة في هذا الباب: رأي من لايرىٰ المفاضلة بينهم، وأن الإمام أحمد سئل: يا أبا عبدالله، أرأيت من قال: لا أُفضل أحدًا علىٰ أحد؟ قال: هذا أحمق! أليس قد فُضِّل أبوبكر وعمر؟..». ومواجهة انحراف الرافضة في هذا الباب لا يكون بنفي التفاضل - كما فعل الملاح - عفىٰ الله عنه.

(١) مآل مذهب واصل أنه لو شهد عنده رجلان أحدهما من جهة علي والآخر من الجهة المقابلة علىٰ باقة بقل لرد شهادتهما! أي لو كان قاضيًا!. (منه). قلت: انظر: «الفرق بين الفِرق»، (ص ١٢٠)، قال بعد أن ذكر رأي واصل: ومقالة واصل في الجملة كما قلنا في بعض أشعارنا: مقالة ما وُصلت بواصل * بل قطع الله به أوصالها»، وقال الذهبي عنه: «كان يتوقف في عدالة أهل الجمل ويقول: إحدىٰ الطائفتين فسقت لا بعينها، فلو شهدت عندي عائشة وعلي وطلحة علىٰ باقة بقل لم أحكم بشهادتهم»! (ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٢٩)، قال الدكتور ناصر العقل: «فانظروا إلىٰ هذا الغرور والصَلَف، الذي أدىٰ بواصل وأمثاله إلىٰ الطعن في خيار صحابة رسول الله ﷺ، وزوجه وأحب الناس إليه، عوذ بالله من الهوىٰ»، (الجهمية والمعتزلة، ص ١٤١) .

ثم يداور ويقول: «وقد ذكرنا في كتبنا الكلامية ما معنىٰ الأفضل؟ وهل المراد به الأكثر ثوابًا، أم الأجمع لمزايا الفضل. .؟».

وكيف تستطيع أن تهتدي إلىٰ الأكثر ثوبًا؟ أم كيف تستطيع أن تهتدي إلىٰ الأجمع، من بين التلفيق الذي شحنت به المجلدات؟.

ثم يعوج فيقول: «وليس هذا الكتاب موضوعًا لذكر الحجاج. . .» كلا! بل أراد الفرار من الزحف!؟.

وفي ص ٤ «فأما القول في البغاة والخوارج. . . أما أصحاب الجمل فهم عندنا هالكون». . . وكيف ثبت عندك هذا الاختصاص؟.

ولكنه يستثني فيقول «إلا عائشة وطلحة والزبير فإنهم تابوا. . .».

ولنا هنا سؤالان: الأول: كيف تستثني الزعماء المتبوعين وتترك التابعين؟.

والثاني: كيف ثبتت عندك توبة الزعماء بعد أن غُلبوا؟ وبعد أن قُتل بعضهم في الغمرة؟ أما كان خيرًا لنا أن نقول: الله أعلم بحال الفريقين، وليس لنا منفعة في خوض المعمعة؟![1]

وهناك سؤال ثالث: ماذا تعني بالتوبة؟ أتعني أنها من مجرد الوثوب في سبيل الزعامة؟ أم من معاكسة الإمام؟ لأن بين التفسيرين فرقًا، ولكلٍّ وجه!.

إن كان يعني الشق الأول، فعلي سبق إخوانه إلىٰ طلب الزعامة!، وإن كان

---

(١) بل نترضىٰ عنهم جميعًا، ونعلم أنهم مجتهدون، ونلزم قول ربنا: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾.

يعني الشق الثاني فالثلاثة أنداد وأقران، فلِمَ كان أحدهم حجة علىٰ الآخرين؟ دع أن معهما أم المؤمنين!.

ثم يقول «وأما الخوارج فإنهم مرقوا عن الدين»... فما حجتك علىٰ هؤلاء المساكين الذين طلبوا الحق فأخطأوه! أيصح الاحتجاج بأخبار صُنعت بعد وقوع الوقائع.. وما زالت تُصنع إلىٰ قرون؟[1].

وما سمعنا عن الخوارج حديثًا واحدًا في علي مصنوعًا أو غير مصنوع...! ولكنَّا سمعنا الكثير مما صُنع في الخوارج وغيرهم... للدفاع عن أمير المؤمنين.

ومما قاله «إن أصحابنا يحكمون بالنار لكل فاسق مات علىٰ فسقه» هذا كلام موجه، ولكنه عام يحتمل ألف كلام!؟.

وأردف هذا الحكم بقوله «إن الباغي علىٰ الإمام الحق والخارج عليه بشبهة أو بغير شبهة - كذا -: فاسق، وليس هذا مما يخصون به عليًا، فلو خرج قوم من المسلمين علىٰ غيره من أئمة العدل لكان حكمهم حكم من خرج علىٰ علي».

فنحن نسأله: ما رأيك في حال من تأخر عن مبايعة أبي بكر، وكاد يُحدث

---

(١) سبق رد الأستاذ الخطيب علىٰ الملاح في تعاطفه مع الخوارج، الذي ألجأه إليه بغضه لأعدائهم الرافضة. وهذا من مقابلة الغلو بغلو. وذم الخوارج جاء علىٰ لسان نبينا ﷺ، ولم يعذرهم في انحرافهم، بل حث علىٰ قتلهم. انظر لذلك: «الخوارج: تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها»؛ للدكتور غالب بن علي عواجي.

فتنة عمياء وتراب قبر رسول الله رطب؟[١].

(١) لم يتأخر علي عن مبايعة أبي بكر ﷺ، فهذا الخبر نقلته كتب التاريخ؛ كتاريخ الطبري (٣/ ٢٠٢ - ٢٠٦)، وابن الأثير في الكامل في التاريخ (٢/ ٣٢٥)، وغيرهم. ومعلومٌ أن أصحاب هذه الكتب لم يلتزموا صحة ما ينقلون فيها من أخبار، بل ينقل بعضهم الأخبار بأسانيدها، ويرىٰ أن الذمة تبرأ بذكره السند.

والصحيح الثابت أن الصحابة اتفقوا قاطبة علىٰ استخلاف الصديق.

ففي صحيح البخاري (٣٦٦٨) من حديث عائشة الطويل في خبر البيعة لأبي بكر: «فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلىٰ رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه وبايعه الناس».

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «وقد اتفق الصحابة ﷺ علىٰ بيعة الصديق في ذلك الوقت، حتىٰ علي بن أبي طالب، والزبير ابن العوام». (البداية والنهاية ٦/ ٣٠١).

ولا يقدح في هذا ما ثبت في صحيح البخاري (٤٢٤٠-٤٢٤١) من حديث عائشة ﷺ أن عليًا تخلف عن بيعة أبي بكر حياة فاطمة ﷺ ثم إنه بعد وفاتها التمس مصالحة أبي بكر وبايعه معتذرًا له بأنه ما كان ينافس أبا بكر في ما ساقه الله إليه من أمر الخلافة، لكنه كان يرىٰ له حق المشورة لقرابته من رسول الله ﷺ.

فإن العلماء المحققين ذكروا أن هذه بيعة ثانية لإزالة ما كان قد وقع بسبب الميراث من وحشة، مع مبايعة علي لأبي بكر ﷺ في بداية الأمر: قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ساق بعض الروايات الدالة علىٰ مبايعة علي لأبي بكر في بداية عهده: «وهذا اللائق بعلي ﷺ والذي تدل عليه الآثار من شهوده معه الصلوات، وخروجه معه إلىٰ ذي القصة بعد موت رسول الله ﷺ، وبذله له النصيحة والمشورة بين يديه، وأما ما يأتي من مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها ﷺ بستة أشهر، فذلك محمول علىٰ أنها بيعة ثانية أزالت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إياهم ذلك بالنص من رسول الله ﷺ..». (البداية والنهاية ٦/ ٣٠٢).

وقال ابن حجر في شرح حديث عائشة: «وقد تمسك الرافضة بتأخر علي عن بيعة أبي بكر إلىٰ أن ماتت فاطمة، وهذيانهم في ذلك مشهور. وفي هذا الحديث ما يدفع حجتهم، وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره: أن عليًا =

وغرضنا من جواب هذا السؤال المقارنة بينه وبين الحكم علىٰ مثل المغيرة

= بايع أبا بكر في أول الأمر، وأما ما وقع في مسلم عن الزهري أن رجلًا قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتىٰ ماتت فاطمة؟ قال: لا ولا أحد من بني هاشم، فقد ضعفه البيهقي بأن الزهري لم يُسنده، وأن الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح. وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولىٰ، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث كما تقدم، وعلىٰ هذا فيُحمل قول الزهري: لم يبايعه علي في تلك الأيام، علىٰ إرادة الملازمة له والحضور عنده، وما أشبه ذلك. فإن في انقطاع مثله عن مثله ما يوهم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته، فأطلق من أطلق ذلك، وبسبب ذلك أظهر علي المبايعة التي بعد موت فاطمة ﵂؛ لإزالة هذه الشبهة». (فتح الباري ٧/ ٤٩٥).

قلت: ويدل علىٰ هذا ما رواه البيهقي في سننه الكبرىٰ (١٦٣١٥)، والحاكم في المستدرك (٤٤٥٧) وقال: هذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يُخرّجاه: عن أبي سعيد الخدري ﵁ قال: لما توفي رسول الله ﷺ قام خطباء الأنصار في دار سعد بن عبادة، فجعل الرجل منهم يقول: «يا معشر المهاجرين، إن رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلًا منكم قَرَنَ معه رجلًا منا. فنرىٰ أن يلي هذا الأمر رجلان: أحدهما منكم، والآخر منا»، فتتابعت خطباء الأنصار علىٰ ذلك. فقام زيد بن ثابت ﵁ فقال: «إن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، وإن الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله ﷺ، فقام أبو بكر ﵁ فقال: «جزاكم الله خيرًا يا معشر الأنصار، وثبّت قائلكم»، ثم قال: «أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم». ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر فقال: «هذا صاحبكم فبايعوه». ثم انطلقوا، فلما قعد أبو بكر ﵁ علىٰ المنبر، نظر في وجوه القوم فلم ير عليًا ﵁، فسأل عنه، فقام ناسٌ من الأنصار، فأتوا به. فقال أبو بكر ﵁ : «ابن عم رسول الله ﷺ وختنه، أردتَ أن تشُقّ عصا المسلمين؟». فقال: «لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ»، ثم لم ير الزبير بن العوام ﵁ فسأل عنه، حتىٰ جاءوا به. فقال: «ابن عمة رسول الله ﷺ وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين؟». فقال مثل قوله: «لا تثريب يا خليفة رسول الله». فبايعاه». ثم أورد البيهقي - بعده -: «قال أبو علي الحافظ: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج، فسألني عن هذا الحديث، فكتبته له في رقعة، وقرأت عليه. فقال: «هذا حديثٌ يسوي بدنة». فقلت: «يسوي بدنة؟ بل هو يسوي بدرة».

بن شعبة بإحباط عمله (ص٤)، مع أن المغيرة نصح عليًا ثم قعد عن المحاربة. . . وكثير من الصحابة المعتد بهم لم يبايعوا ولم يحاربوا تحرجًا من سفك دماء المسلمين. . . أفلا يكون أمثال هؤلاء قدوة للمغيرة، مع قطع النظر عن أنه من أندادهم!؟.

ولِمَ خصَّ عبدالله بن الزبير بأنه «لا خير فيه»، وهو لم ينفرد في حب الزعامة! دع أن أباه حواري رسول الله كان أمامه!؟.

ومن أين جاء ابن أبي الح. . . بمثل «لا يُبغضك إلا منافق»[1]؟ أبمثل هذا

(١) يشير إلىٰ ما أخرجه مسلم (١٣١) عن علي ﷺ قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلىٰ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»، قال شيخ الإسلام: «وقول علي ﷺ في هذا الحديث: لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق، ليس من خصائصه، بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار، وقال: لا يُبغض الأنصار رجلٌ يؤمن بالله واليوم الآخر، وقال: لا يُحب الأنصار إلا مؤمن، ولا يُبغضهم إلا منافق، وفي الحديث الصحيح - حديث أبي هريرة ﷺ - أن النبي ﷺ دعا له ولأمه أن يحببهما الله إلىٰ عباده المؤمنين، قال: فلا تجد مؤمنًا إلا يحبني وأمي». (منهاج السنة: ٤/٤٩٧-٤٩٨). وقال: «إن علامات النفاق لا تختص بحب شخص أو طائفة ولابغضهم إن كان ذلك من العلامات، ولا ريب أن من أحب عليًا لله بما يستحقه من المحبة لله فذلك من الدليل علىٰ أيمانه، وكذلك من أحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فذلك من علامات إيمانه، ومن أبغض عليًا والأنصار لما فيهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله؛ فهو منافق. . - إلىٰ أن قال -: وهذا مما يبين به كذب ما يروىٰ عن بعض الصحابة؛ كجابر، أنه قال: ما كنا نعرف المنافقين علىٰ عهد النبي ﷺ إلا ببغضهم علي بن أبي طالب، فإن هذا النفي من أظهر الأمور كذبًا، لا يخفىٰ بطلان هذا النفي علىٰ آحاد الناس، فضلًا عن أن يخفىٰ مثل ذلك علىٰ جابر أو نحوه. فإن الله قد ذكر في =

تقام الحجج؟ وكراهة المؤمنين على الإطلاق نفاق لا خصوصية هناك! فإن

= سورة التوبة وغيرها من علامات المنافقين وصفاتهم أمورًا متعددة، ليس في شيء منها بغض علي؛ كقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ ۗ﴾، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾، وقوله: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ -إلىٰ قوله-: ﴿وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾، إلىٰ أمثال ذلك من الصفات التي يصف بها المنافقين، وذكر علاماتهم، وذكر الأسباب الموجبة للنفاق. وكل ما كان موجبًا للنفاق فهو دليل عليه وعلامة له، فكيف يجوز لعاقل أن يقول: لم يكن للمنافقين علامة يُعرفون بها غير بغض علي؟ وقد كان من علامتهم التخلف عن الجماعة؛ كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال: «أيها الناس حافظوا علىٰ هؤلاء الصلوات الخمس حيث يُنادىٰ بهن؛ فإنهن من سنن الهدىٰ، وإن الله شرع لنبيه سنن الهدىٰ، وإنكم لو صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتىٰ به يهادىٰ بين الرجلين حتىٰ يقام في الصف»، وعامة علامات النفاق وأسبابه ليست في أحد من أصناف الأمة أظهر منها في الرافضة؛ حتىٰ يوجد فيهم من النفاق الغليظ الظاهر ما لا يوجد في غيرهم، وشعار دينهم التقية، التي هي أن يقول بلسانه ما ليس في قلبه، وهذا علامة النفاق . . . وفي الجملة فعلامات النفاق؛ مثل الكذب والخيانة وإخلاف الوعد والغدر لا يوجد في طائفة أكثر منها في الرافضة، وهذا من صفاتهم القديمة، حتىٰ إنهم كانوا يغدرون بعلي والحسن والحسين، وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «**أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتىٰ يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**» . . والمقصود هنا أنه يمتنع أن يُقال: لا علامة للنفاق إلا بغض علي، ولا يقول هذا أحد من الصحابة، لكن الذي قد يُقال ك إن بغضه من علامات النفاق؛ كما في الحديث المرفوع: «لا يُبغضني إلا منافق»، فهذا يمكن توجيهه؛ فإنه من علم ما قام به علي ﷺ من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في =

كان لابد من خصوصية، أفما كان من (العدل) الذي افتتح به الديباجة إشراك

= سبيله، ثم أبغضه علىٰ ذلك؛ فهو منافق، ونفاق من يُبغض الأنصار أظهر؛ فإن الأنصار قبيلة عظيمة لهم مدينة، وهم الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبل المهاجرين، وبالهجرة إلىٰ دارهم عز الإيمان واستظهر أهله، وكان لهم من نصر الله ورسوله ما لم يكن لأهل مدينة غيرهم، ولا لقبيلة سواهم، فلا يُبغضهم إلا منافق». (منهاج السنة: ٧ / ١٤٨ - ١٥٢). وقال - وهو من بديع ردوده علىٰ الرافضة، وقلبه الحجة عليهم! -: «وهكذا من أحب الصحابة والتابعين والصالحين معتقدًا فيهم الباطل؛ كانت محبته لذلك الباطل باطلة، ومحبة الرافضة لعلي ﷺ من هذا الباب؛ فإنهم يُحبون ما لم يوجد، وهو الإمام المعصوم المنصوص علىٰ إمامته، الذي لا إمام بعد النبي ﷺ إلا هو ، الذي كان يعتقد أن أبا بكر وعمر ﷺ ظالمان معتديان أو كافران، فإذا تبين لهم يوم القيامة إن عليًا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء، وإنما غايته أن يكون قريبًا من أحدهم، وإنه كان مقرًا بإمامتهم وفضلهم، ولم يكن معصومًا لا هو ولا هم، ولا كان منصوصًا علىٰ إمامته؛ تبين لهم أنه لم يكونوا يحبون عليًا، بل هم من أعظم الناس بغضًا لعلي ﷺ في الحقيقة، فإنهم يُبغضون من اتصف بالصفات التي كانت في علي أكمل منها في غيره؛ من إثبات إمامة الثلاثة، وتفضيلهم، فإن عليًا ﷺ كان يُفضلهم ويُقر بإمامتهم؛ فتبين أنهم مبغضون لعلي قطعًا، وبهذا يتبين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي ﷺ أنه قال: «إنه لعهد النبي الأمي إليّ: أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق». فإن الرافضة لا تُحبه علىٰ ما هو عليه، بل محبتهم من جنس محبة اليهود لموسىٰ، والنصارىٰ لعيسىٰ، بل الرافضة تُبغض نعوت علي وصفاته، كما تُبغض اليهود والنصارىٰ نعوت موسىٰ وعيسىٰ، فإنهم يبغضون من أقر نبوة محمد ﷺ، وكانا مقرين بها صلىٰ الله عليهم أجمعين «. (منهاج السنة: ٤ / ٢٩٥ - ٢٩٦).

وقال الحافظ ابن حجر - دافعًا شبهة الرافضة -: « الجواب عن ذلك: أن البغض ها هنا مقيد بسبب، وهو كونه نصر النبي ﷺ؛ لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض، والحب بعكسه، وذلك ما يرجع إلىٰ أمور الدنيا غالبًا، والخبر في حب علي وبغضه ليس علىٰ العموم؛ فقد أحبه من أفرط فيه حتىٰ ادعىٰ أنه نبي أو أنه إله تعالىٰ الله عن إفكهم، والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق =

أبي بكر وعمر اللذان بفضلهما عرفنا الإسلام... ليرتدع (المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون).

يقول هذا المذبذب المتموّج المذهب في ص٤ «وتزعم الشيعة..! أنه خوطب في حياة النبي بأمير المؤمنين، ولم يثبت ذلك..»، يشير إلىٰ أنه رجل يتحرىٰ الصدق، بل أنه ليس شيعيًا! وبذلك أصبح ابن أبي الحديد (خبث الحديد) بين المتسننين والمتشيعين! والمسلمون (يتعوذون من الخُبث والخبائث)!؟.

ثم يداور ويقول: «إلا أنهم قد رووا ما يعطي هذا المعنىٰ، وهو قول رسول الله ﷺ له: (أنت يعسوب الدين) أو (يعسوب المؤمنين)![1] وكلا الخبرين من وزن واحد، فما الذي رجح أحدهما علىٰ الآخر؟.

والاستناد إلىٰ مسند أحمد لا قيمة له في مواقف الحجاج؛ لأن مسند أحمد لم يعده العلماء في الصحاح، وهو يحتاج إلىٰ غربلة واسعة... وربما

= الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن بغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يقال في حق علي، وأيضًا: فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهورًا بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة؛ بخلاف من يوصف بالرفض، فإن غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار، والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن عليًا رضي الله عنه قتل عثمان أو كان أعان عليه؛ فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، ثم انضاف إلىٰ ذلك أن منهم من قُتلت أقاربه في حروب علي». (تهذيب التهذيب: ٨ / ٤٥٨).

(١) قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة»، (ص ٣٤٥): «رواه العُقيلي عن ابن عباس مرفوعًا، وقال: في إسناده داهر بن يحيىٰ الرازي، كان ممن يغلو في الرفض، ولا يُتابع علىٰ حديثه، وابنه عبدالله بن داهر كذاب، وهو الراوي عنه».

أراد -رحمه الله- غربلته قبل وفاته، فلم يتيسر له وهو مشغول بنكباته.. وفي مسنده كثير من الروايات المائعة التي صارت فتنة لبعض المائعين..! دع أنه أضيف إليه ما أضيف![1].

---

(١) هذا الأسلوب من الجرأة غير المحمودة من محمود!، ومن إطلاق المجازفات كيفما اتفق؛ لأن مسند الإمام أحمد له قيمة عظيمة عند المسلمين، وعند أهل الحديث خاصة، وهو يحوي أكثر من ٣٠ ألف حديث، لايُستغرب أن يقع فيها أحاديث ضعيفة لا تؤثر علىٰ مكانة المسند، عند من يحكمون بالعدل. قال ابن القيم رحمه الله: «والإمام أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح ولا التزمه، وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها - ثم أورد نماذج منها ونقل قول الإمام أحمد لابنه عبدالله -: قصدتُ في المسند الحديث المشهور، وتركتُ الناس تحت ستر الله، ولو أردتُ أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشئ بعد الشئ، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في المسند، لستُ أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شئ يدفعه، فهذا تصريح منه رحمه الله بأنه أخرج فيه الصحيح وغيره - قال ابن القيم: وليس الضعيف في اصطلاحه هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل هو والمتقدمون يقسمون الحديث إلىٰ صحيح وضعيف، والحسن عندهم داخل في الضعيف بحسب مراتبه، وأول من عُرف عنه أنه قسمه إلىٰ ثلاثة أقسام أبو عيسىٰ الترمذي ثم الناس تبعٌ له بعد». (الفروسية، ص ٢٤٧ - ٢٦٤ باختصار). وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمته لتحقيق المسند (١ / ٧٩-٨٠): «ولا يغض من قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإن عددًا غير قليل منها صالح للترقي إلىٰ الحسن لغيره، والصحيح لغيره.. وما تبقىٰ منها فهو من الضعيف الذي خفّ ضعفه، ماعدا الأحاديث القليلة التي انتُقدت عليه»، وقال ابن حجر: «الحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئًا فشيئًا، وبقي منها بعده بقية»، (تعجيل المنفعة: ١ / ٦). قلت: وأما دعوىٰ الملاح أن في المسند زيادات من غير الإمام؛ فقد أجاب عنها العلاّمة الألباني في رسالته «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد»، وخلاصتها أن زيادات ابنه عبدالله قليلة، ومتميزة، كما أنها صحيحة، وأما القَطيعي فليس له إلا حديث واحد لم يتفرد به.

وأصل التلقب بأمير المؤمنين أن عمر ﵁ لما تولىٰ الخلافة بعد أبي بكر، وكانوا ينادون أبا بكر: بخليفة رسول الله، فماذا ينادون عمر؟ أيقولون: خليفة خليفة رسول الله؟ لما استثقلوا هذا اللقب أنطق الله بعضهم بقوله: يا أمير المؤمنين! فاستحسن المسلمون هذا التركيب، وصار لقبًا لكل من وُليَ خلافة المسلمين.

وغار خصوم الخليفة الثاني فأغاروا علىٰ اللقب وخصوه بالخليفة الرابع بعد مضي نحو عشرين خليفة، ولفقوا تحت ظل الدولة البويهية ما لفقوا.. وانتهىٰ بهم الأمر إلىٰ أن قالوا: إن كل من تلقب بأمير المؤمنين - غير علي- فهو المعني بقوله تعالىٰ: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾ أي هو مخنث أو (مأبون)! وممن استحق هذا النبز (المأمون) الذي بايع الرضا وهم لا يشعرون!؟.

إن أمثال هذه التوافه لا تستحق النقد، ولكنّا اضطررنا إليه لنفضح المنطق الذي يضرب ابن أبي الحديد علىٰ سندانه!.

ومن التوافه ما نلخصه بأن عليًا كان يقول: عبدتُ الله قبل الناس بسبع سنين، ولم أقف علىٰ شرح هذا الخبر المائع حتىٰ وقعت عليه في الشرح ص٥ .

خلاصته أن النبي - عليه الصلاة والسلام- أخذ عليًا إلىٰ بيت خديجة تخفيفًا عن عمه من جهة المعيشة، وعمره ست سنين، وكان النبي يتعبد قبل البعثة بسبع سنين، وكان علي يشاركه في العبادة..

أبمثل هذا المنطق تثبت الحقائق؟ من يستطيع أن يضبط لنا مدة مقدمات

النبوة؟ بل المعروف أن النبي ﷺ كان يتعبد في غار حراء، ولم يُذكر أن عليًا كان يصحبه، ولو للحراسة. وظاهر الأحوال تدل علىٰ أنه كان يفعل ذلك قبل البعثة بقليل، وعلىٰ تقدير صحة التلفيق، فما المنة علىٰ المسلمين الذين اعتنقوا الإسلام عن روية؟ وأي علاقة له بموضوع الخلافة؟ التي هي سياسة عامة فيها كل طامة؟!.

وكيف يستطيع الاهتداء إلىٰ بدء طلائع النبوة من عجز عن إثبات الليلة التي قُتل فيها علي، حيث قال» قُتل علي لثلاث عشرة بقينَ من شهر رمضان سنة ٤٠، وفي رواية لإحدىٰ عشرة».

والذي قال بالرواية الأولىٰ توخىٰ ليلىٰ بدر! والذي قال بالثانية توخىٰ ليلة قدر! وهناك قول ثالث، وهو ما جاء في تاريخ الخلفاء للسيوطي[١] من التردد بين الحادية عشرة والسابعة عشرة.

وفي التنبيه والإشراف للمسعودي[٢] أن ليلة بدر كانت التاسعة عشرة (ص٢٠٤).

والذي ينبغي المصير إليه أن البحث عن تعيين الليلة كان متأخرًا جدًا، أي إلىٰ العصر الذي أنشئت فيه المآتم، وهو العصر البويهي!.

ومن الغريب أنّا لا نجد في قصة المتآمرين الثلاثة تعيين الليلة مع اتِّعادهم علىٰ ليلة واحدة!، بل لا نجد فيها ريح رمضان! وإنما نجد التعيين عند ذكر

(١) (ص ١٣٥).
(٢) (ص ٢٢٠).

الوفاة كيف وقعت؟ وفيها التزيّد الكثير علىٰ العادة!.

وكتاب الأخبار الطوال للدينوري[١] صريح في أن التآمر وقع في مكة أيام الموسم، وأنه لمّا افترق المتآمرون توجه اثنان منهم نحو الشام ومصر وتوجه ابن ملجم إلىٰ الكوفة، ومثل هذه المؤامرة الخطيرة التي هي بكر في التاريخ لا تحتمل التريث، كما لا تحتمل اشتغال ابن ملجم بخطبة قطام أو الرباب، كما يزعم القصاصون الذين يتأثرون ابن الكلبي الشعوبي في طريقته الكلبية[٢].

ثم يقول ابن أبي الح: «وقد كانت الروايات وردت أنه يُقتل ليلة بدر»، فما قيمة العقل عند المعتزلة بعد الوثوق بأمثال هذه الروايات؟

ثم يذكر اختلاف أصحاب الحديث في تعيين موضع الدفن، فقائل أنه حُمل إلىٰ المدينة، وقائل أنه دُفن عند رحبة الجامع، وقائل عند باب قصر الأمارة أو ند البعير الذي حُمل عليه.

ثم تكلف سلسلة مائعة، إلا أنها كانت علىٰ (العقل المعتزلي) خشنة لم نوردها لطولها.. انتهىٰ بها إلىٰ أن عليًا هو (أستاذ المعتزلة) ومعلمهم، ورد فقه الأئمة الأربعة بالتواء حلزوني إليه.. إلىٰ أن قال: «أما فقه الشيعة فرجوعه إليه ظاهر»!! وليته وقف عند هذا الحد، بل استرسل فزعم أن عمر

---

(١) (٢١٣).

(٢) منهم المعروف عندنا بلقب (ص، ي)، أحد محرري رسالة الإسلام التي تصدرها دار التخريب لزرع سرطان النفاق علىٰ ضفاف النيل، وإعادة الكرة العبيدية علىٰ أرض الأزهر، ورجال الأزهر ساهون سادرون!. (منه).

بن الخطاب أخذ الفقه عن علي مستندًا إلىٰ حديث مائع كعقل ابن أبي الح المائع.. وهو: (لولا علي لهلك عمر)[1] زاعمًا أن عمر قال هذه الكلمة غير مرة، وأبلغها بعض المتحذلقين عدد (٧٠)!.

وما زال في هذا (التبلتع) حتىٰ بلغ ص٧ فزعم فيها أن «علم الطريقة وعلم الحقيقة وأحوال التصوف.. إن أرباب هذا الفن في جميع بلاد الإسلام ينتهون إليه وعنده يقفون»!! وسرد علىٰ ذلك أسماء يشتبه في بعضها.. إلىٰ أن قال «ويكفيك دلالة علىٰ ذلك، (الخرقة)..» يعني الخرقة الصوفية!.

وهذه أشياء لا يعرفها الصدر الأول ولا يحسنها. وإنما هي أنماط مستعارة من ملل أجنبية لا يعترف بها الإسلام الأول!.

وزعم إثر ذلك أن عليًا أملىٰ علىٰ أبي الأسود علم النحو «جوامعه

---

(١) قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة» (٨ / ٦٠ - ٦١): «قال الرافضي: وإليه يرجع الصحابة في مشكلاتهم، ورد عمر في قضايا كثيرة قال فيها لولا علي لهلك عمر.
والجواب أن يقال: ما كان الصحابة يرجعون إليه ولا إلىٰ غيره وحده في شيء من دينه، لاواضحة ولا مشكلة، بل كان إذا نزلت النازلة يشاورهم عمر ﷺ، فيشاور عثمان وعليًا وعبد الرحمن وابن مسعود وزيد بن ثابت وأبا موسىٰ، حتىٰ يشاوره ابن عباس، وكان من أصغرهم سنًا، وكان السائل يسأل عليًا تارة، وأبي بن كعب تارة، وعمر تارة، وقد سئل ابن عباس أكثر مما سئل علي، وأجاب عن المشكلات أكثر من علي، وما ذاك لأنه أعلم منه، بل علي أعلم منه، لكن احتاج إليه من لم يدرك عليًا»، وقال (٨ / ٦٢): «وأما قوله: إنه رد عمر إلىٰ قضايا كثيرة قال فيها: لولا علي لهلك عمر، فيقال: هذا لا يعرف أن عمر قاله إلا في قضية واحدة - إن صح ذلك - وكان عمر يقول مثل هذا لمن هو دون علي، قال للمرأة التي عارضته في الصداق: رجل أخطأ وامرأة أصابت».

وأصوله» كذا!! من جملتها «الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف»، ولم يقف عند هذا الحد! بل أضاف إليه «تقسيم الكلمة إلىٰ معرفة ونكرة» وليته وقف عند هذا، بل أضاف إليه «تقسيم وجوه الإعراب إلىٰ الرفع والنصب والجر والجزم» قائلًا: «وهذا يكاد يلحق بالمعجزات»!.

وهكذا ينبغي أن تكون (معجزة) العقل المعتزلي! وعقل ابن أبي الحديد الحديدي!.

بل كان الناس محتاجين في عنصر علي إلىٰ الشكل الذي يفرق به بين المفتوح والمكسور، والإعجام الذي يفرق به بين الصاد والضاد مثلًا، لا إلىٰ تقسيم الكلمة..!.

وبعد أن هام في أودية (قصص علمية) هام في أودية (قصص بطولية) تذكرنا حينًا بقصة داود وجالوت، وحينًا بقصة (شمشون الجبار)..!

ومن (القصص الإحسانية) أو (الفتوية) معاملته لأم المؤمنين، قائلًا «فلما ظفر بها أكرمها وبعث معها إلىٰ المدينة عشرين امرأة من نساء عبدالقيس عمَّمهن بالعمائم وقلدهن بالسيوف... فتأففت وقالت: هتك ستري..!» ص٨ .

فكيف يجتمع الإكرام المرضي والإبهام المؤذي؟ ولعل هذه القصة شعبة مما نسبه إلىٰ نفسه أو نسبه إليه جامع نهج البلاغة: «زعم ابن النابغة لأهل الشام أن فيّ دعابة وأني امرؤ تلعابه..».

أو ما يحكىٰ عن عمر رضي الله عنه لما عُرضت عليه أسماء المرشحين للخلافة،

وهو يقاوم الألم، حيث قال في علي: إنه أهل لها لولا أن فيه دعابة!

وقد نجد لهذه الدعابة أصلًا تاريخيًا عتيقًا.. كما جاء في كتاب (إثبات الوصية) المنسوب إلىٰ المسعودي حيث قال[1]:

«ثم خرجت صفورا (امرأة موسىٰ) علىٰ (يوشع)!!! وركبت (الزرافة)!. فلما حاربت (حجة الله) وظفر بها وأشار عليه بعض من معها بقتلها.. فقال لهم: قد عرّفني (موسىٰ) أمرها.. وأمرني أن أحفظه فيها، فوكل بها نساء ملثمات..» الخ!؟؟.

وقد تكلمنا علىٰ صفورا (بنت شعيب) التي حاربت (خليفة موسىٰ) وشغبت عليه وركبت ما ركبت.. في كتابنا (الرزية في القصيدة الأزرية)[2] في الموضع المناسب، فمن شاء فليراجعه ليفطن إلىٰ ما ابتلي به المسلمون من أول تاريخهم!.

وهاك نمطًا آخر من عقل ابن أبي الحديد الحديد: «بدر الكبرىٰ قتل فيها سبعون من المشركين، قتل عليٌّ نصفهم، وقتل (المسلمون) والملائكة النصف الآخر»!.

ولو كنت مكانه لحذفت الكلمة المحصورة بين القوسين ليستقيم الوزن!! الحق أن نشر مثل هذا الكتاب في هذا العصر جناية علىٰ الثقافة الإسلامية! ولكن: أين المسلمون الذين يشعرون أن الثقافة الإسلامية في خطر؟!.

---

(١) (ص ٦٥-٦٦).

(٢) (٢ / ١٧٠ - ١٧٤ ضمن مجموع السنة).

قال: «أما الفصاحة فهو عليه السلام إمام الفصحاء وسيد الخطباء، وعن كلامه قيل: دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين.. قال عبدالحميد بن يحيىٰ - كاتب مروان الأموي- حفظت سبعين خطبة من خطب الأصلع.. (فغاضت) ثم فاضت.. وقال ابن نباتة..» إلخ ص٨ .

فليتنا علمنا كم خطبة منها حفظ (أبو حيان التوحيدي) الذي ضعضع أركان النهج حتىٰ ضج وعجَّ!.

وهو بعد كل هذه المزاعم يتنصل من التشيّع قائلًا: «فأهل الحديث لا يقولون ما تقوله الشيعة من أن - عليًا - تأخر مخالفة للبيعة، بل يقولون تشاغل بجمع القرآن، فهذا يدل علىٰ أنه أول من جمع القرآن» ص٩ .

فنحن نسأل أصحاب هذا الخبر المائع[1].. أين صار ما جمعه علي؟ وكيف يلائم هذا قوله علىٰ الإثر: «وإذا رجعت إلىٰ كتب القراءات وجدت أئمة القراء كلهم يرجعون إليه - كذا - كأبي عمر بن العلاء وعاصم بن أبي النجود»، وهو الذي نقرأ بقراءته، وهي حجة علىٰ المتصنع الكذاب صاحب (فصل الخطاب)!.

قال في ص٦ «فأما فضائله.. فقد بلغت من العظم والجلال والانتشار والاشتهار مبلغًا يسمج معه التعرض لذكرها والتصدي لتفصيلها.. وما أقول في رجل أقر له أعداؤه وخصومه بالفضل..»

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢ / ٣٣٨) عن ابن سيرين - مرسلًا -. قال الحافظ ابن حجر: «إسناده ضعيف لانقطاعه، وعلىٰ تقدير أن يكون محفوظًا؛ فمراده بجمعه حفظه في صدره». (فتح الباري: ٩ / ١٣).

أقول: ليس في هذا حجة منطقية، فليس بدعًا أن يعترف الخصم لخصمه، وأمثلة ذلك كثيرة في الجاهلية والإسلام.

فمن أمثلته في الجاهلية: اعتراف عنترة لخصمه اللدود: حيث قال:

ومدجج كره الكماةُ نزاله لا ممعن هربًا ولا مستسلم

وقال آخر:

ومحش حرب مقدم متعرض للموت غير معرد حياد

كالليث لا يثنيه عن إقدامه خوف الردىٰ وقماقم الإيعاد

وهذا من أخلاق الأشراف، عكس الأجلاف الذين لا يعترفون لغيرهم بفضيلة بداعي الخصومة!؟.

ولنأت بأمثلة إسلامية: هذا ابن أبي الحديد أعترف أنا بفضله مع خصومتي له!؟

وفي عصرنا كثير ممن أعترف أنا بفضلهم، ولكني أخاصمهم!

فعلىٰ الباحث أن ينظر في سبب الخصومة أولًا، ولا يكتفي بالاعتراف للخصم! فقد يعترف الخصم من ناحية ولا يعترف من ناحية أخرىٰ. والفضائل التي سردها لعلي لم ينفرد بها علي، فإنّ أبا بكر وعمر بلغا من العظم والجلال والانتشار مبلغًا يسمج معه التعرض لذكرها. حسبك أن التعرض لمزايا هذين الرجلين ينتهي إلىٰ الشك في الإسلام!.

علىٰ أنه نقض دعواه بقوله إثرها: «فقد علمت أنه استولىٰ بنو أمية - شوكة الأعين- علىٰ سلطان الإسلام في شرق الأرض وغربها واجتهدوا بكل حيلة

في إطفاء نوره ووضع المعايب والمثالب عليه وتوعدوا مادحيه وقتلوهم ومنعوا من رواية حديث يتضمن له فضيلة. .» إلخ التخليط. .

فنقول له: فكيف وصل إليك نهج البلاغة الذي أغمضتْ عن تحقيق نسبته عينيك؟ ومن أين جاءك هذا (الحشو) السخيف الذي حشوت به كتابك؟

إلىٰ أن قال: «وقد عرفت أن أشرف العلوم هو (العلم الإلهي). .»

فانتقل معي إلىٰ ص**٢٠** لتشهد معي أول نموذج من العلم الإلهي: «الحمد لله الذي لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصي نعماءه العادون»، وما نظن أحدًا سبق صاحب هذه الخطبة إلىٰ وصف الله بالمدح بتأخير الحاء عن موضعها! إذ الجاري بين الناس وصف المخلوق بالمدح ووصف الخالق بالحمد!.

أما طنطنة: «لا يدركه بعد الهمم ولا يناله غوص الفطن الذي ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود. .»؛ فهي بالنسبة إلىٰ عصر الإمام، ليس لها محصول، فالرضي رحمه الله لم يحسن التقدير مع أنه في اللغة والأدب والبيان علىٰ كل شيء قدير!

ومن هذا الباب: «وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة أنها غير الموصوف. .».

فهل كان في عصر الإمام من يدرك كنه هذا الكلام المرصوف الذي ابتدعه المبتدعون، ثم ألصقوه بعلي لترويجه. . وكيف يسوغ الحكيم أن يخطب الناس بما لا يفهمون؟!.

بربك! ماذا يقع في روع السامع الذي لا يزال محتفظًا بفطرته إذا سمع

جملة (كمال الإخلاص نفي الصفات)؟؟ أمِنْ الإخلاص أن تجرد من أخلصت له من ملابسه فتتركه عاريًا يضع يديه علىٰ سوأتيه؟![1]

واقرأ في ص٣٤ وصف الملائكة (العمالقة) بما يأتي: «ومنهم الثابتة في الأرضين السفلىٰ أقدامهم والمارقة من السماء العليا أعناقهم والخارجة من الأقطار أركانهم والمناسبة لقوائم العرش أكتافهم..».

إن مخلوقًا هذه جسامته يجب أن تكون أقدامه علىٰ حسب جسامته، فانظر ما نسبة الأرض إلىٰ تلك الأقدام؟[2] إن هذا الإيراد يقع علىٰ ملَك واحد، فكيف إذا تعددت الملائكة وبلغت ملايين الملايين؟.

قد يقال: إن ملك الله أوسع مما تقدر، ولكن ألا يجب أن يكون التقدير علىٰ قدر؟ والله يقول: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾، فلو أن مصورًا صور عملاقًا برجلي صبي أو يديه أو عينيه أو أذنيه لعد هازلًا.

وبدأ ص١٠ بذكر سياسة علي قائلًا: «فإنه كان شديد السياسة خشنًا في ذات الله، لم يراقب ابن عمه، ولا راقب أخاه عقيلًا.. وأحرق قومًا بالنار»، وهم سلف ابن أبي الحديد وأضرابه.. وكان عليه أن يعتبر لا أن يفتخر!

بعده: «وما أقول في رجل تحبه أهل الذمة[3]، وتعظمه الفلاسفة، وتصور

---

(١) هذا سوء أدب، وتجاوز في التعبير من الملاح، كما سبق التنبيه عليه في نقد الأستاذ الخطيب له. وكان بإمكانه أن ينتقد نفاة الصفات بغير هذه الطريقة.

(٢) إنما جاء هذا الوصف من صورة الأرض في النظر الابتدائي! ولم يتعرض الشارح لتفسير هذه الجسامة، بل ضرب في طريق آخر... وانظر «الوحدة الإسلامية». (منه).

(٣) لم يمثل لهذا الضرب من المحبة! (منه).

ملوك الروم صوره في بيعها» مع (الأيقونات). فبخ بخ!

وإنا لنخشىٰ أن يأتي يوم تصور فيه الأيقونات مع صوره.

بعده: «وما أقول في رجل أحب كل أحد أن يتكثر به. . حتىٰ (الفتوة) فإن أربابها نسبوا نفسهم إليه. . . وعضدوا مذهبهم بالبيت المشهور المروي أنه سمع من السماء يوم أحد. .».

ولو أنهم نسبوه إلىٰ يوم بدر لكان خيرًا لهم، لأن يوم أحد كانت فيه الكسرة علىٰ المسلمين، ولم ينفعهم البيت المسموع من السماء!.

وإذا كانت فتوة علي تستحق أن يتفتىٰ بها الرجال، فإن فتوة أسماء بنت أبي بكر التي كانت تحمل الزاد إلىٰ الغار ظاهرة غير (ملتحفة). . تستحق أن تتفتىٰ بها النساء.

وبعد تهويش بداعي (مركب النقص). . يأتي بهذه الفرية؛ وهي أن عليًا رضي الله عنه كان يقول عن نفسه: (أنا الصديق الأكبر، وأنا الفاروق الأول)! وأقل ما تدل عليه هذه الفرية أن أبا الحسن كان يشره إلىٰ ألقاب إخوانه فينتحلها، وليس ذلك مما يستحسنه الذوق، وأحسن الألقاب ما خُلع علىٰ الإنسان، لا ما خلعه الإنسان علىٰ نفسه، فإن ذلك لا يخلو مما نجلّ الإمام الرابع عنه.

ومن الغريب أن يمر (العقل المعتزلي) الحديدي بمثل هذه السفاسف مرور الكرام. . ولا يقنع إلا بإسنادها إلىٰ (أستاذ المعتزلة) بزعمه، وهو علي بن أبي طالب البعيد عن سفاسف الأعاجم، وهو ذلك العربي الصميم.

وفي ص: ١١ (القول في نسب الرضي):

«مولده سنة ٣٥٩، وكان أبوه النقيب (أبو أحمد) جليل القدر في دولة بني العباس وبني بويه، ولقب بالطاهر وولي نقابة الطالبيين وتوفي عن ٩٧سنة، وهو الذي كان السفير بين الخلفاء وبين الملوك، ما شرع في إصلاح أمر فاسد إلا وصلح علىٰ يديه، ولاستعظام عضد الدولة -البويهي- أمره قبض عليه وحمله إلىٰ القلعة بفارس..»(١).

وفي ص ١٢: «وكان الرضي تنازعه نفسه إلىٰ أمور عظيمة يجيش بها خاطره وينظمها في شعره ولا يجد من الدهر عليها مساعدة، فيذوب كمدًا.. فمن ذلك قوله:

ما أنا للعلياء إن لم يكن من ولدي ما كان من والدي

ولا مشت بي الخيل إن لم أطأ سرير هذا الأصيد الماجد

يعني عرش الخليفة العباسي.

---

(١) من الأخبار الطريفة التي وقعت لأبي أحمد؛ ما جاء في كتاب تجارب الأمم لابن مسكويه (٦ / ٣٧١- ٣٧٦):

«من عجائب ما اتفق علىٰ بختيار - الديلمي- أنه كان أسر له- في واقعة مع ابن عمه عضد الدولة- غلام تركي يعرف بباشكين.. فجن عليه جنونًا. وزعم أن فجيعته بهذا الغلام فوق فجيعته بالمملكة..

وأنفذ أبا أحمد الموسوي رسولًا إليه في هذا الباب، وبذل له علىٰ يده في فدية الغلام جاريتين عوادتين لم يكن لهما نظير، وكان أبو تغلب بن حمدان بذل في إحداهما مائة ألف درهم..- هكذا كان حال الدولة في ذلك العصر والروم يهددونه البلاد-!!

ووافق - أو واقف - أبا أحمد العلوي علىٰ أن يبذل جميع ملكه إن دعته إلىٰ ذلك الحاجة... فجرت خطوات استقرت علىٰ أن تسلم الجاريتان ويسلم الغلام! وتواترت البشائر بحصول الغلام..» بتلخيص. (منه).

وله قصيدة حائية لم ينقلها ابن أبي الحديد برمتها قائلًا: «وفي هذه القصيدة ما هو أخشن مسًا، وأعظم نكاية، ولكنا عدلنا عنه كراهية لذكره»، وليست تحت يدي لأنقل منها المس الخشن! ولكن أذكر منها ما لو ساعد الدهر عليه لسبحت بغداد بالدماء!.

وفي ص١٣: «وكان أبو اسحق الصابي - كاتب الدولة - صديقًا له.. فكتب الصابي إليه:

أبا حسن لي في الرجال فراسة تعودت منها أن تقول فتصدقا

وقد خبرتني عنك أنك ماجد سترقىٰ إلىٰ العلياء أبعد مرتقىٰ

يعده بالخلافة! ويجيبه الرضي بقصيدة طويلة..

«وهذه الأبيات أنكرها الصابي لما شاعت..».

والذي يظهر لي أن الصابي كان يخادع الرضي! وبذلك استطاع أن ينزع من حماسته المتأججة ذلك الرثاء المتأجج لأجنبي عن الملة:

أرأيت من حملوا علىٰ الأعواد؟ أرأيت كيف خبا ضياء النادي؟

واشتهرت قصة مدح الرضي لبعض خلفاء بني عبيد بقصيدة مطلعها:

ما مقامي علىٰ الهوان وعندي مقول صارم وأنف حمي

قال ابن أبي الحديد: «إن القادر بالله عقد مجلسًا أحضر فيه أبا أحمد الموسوي وأبرز إليهم أبيات الرضي، وقال الحاجب للنقيب: قل لولدك محمد أي هوان قد أقام عليه عندنا..؟ فقال النقيب: أما هذا الشعر فمما لم

نسمعه منه.. فقال القادر: إن كان كذلك فليكتب الآن محضرًا يتضمن القدح في أنساب ولاة مصر، ويكتب محمد خطه فيه.. فامتنع الرضي وقال: أخاف دعاة صاحب مصر.. وأقسم أنه ليس بشعره.. وحلف أبوه ألا يكلمه، وكذلك أخوه المرتضىٰ، فعلا ذلك تقية» ص١٤ .

علىٰ أن الرضي مدح القادر في أول خلافته مهنئًا ومنوهًا:

شرف الخلافة يا بني العباس اليوم جدده أبو العباس

قال ابن مسكويه: «ولقد صدق الموسوي في قوله إن القادر جدد معاهد الخلافة..» ص ٢٠٧ تج ٦ .

وفي الهامش: «كان الرضي يرشح - نفسه - إلىٰ الخلافة وكان الصابي يطمعه فيها ويزعم أن طالعه يدل علىٰ ذلك»!!.

وفي ص١٥: رؤيا رآها المفيد شيخ الإمامية تتعلق بتعليم الرضي والمرتضىٰ حين كانا صبيين.. والرؤىٰ كانت تكثر في تلك الأيام، وأبطالها من جنس معين!.

ولا أتذكر فيما قرأته عن الرضي شيئًا يفيد أنه كان علىٰ مذهب المفيد! والجزء الخامس من تفسيره (حقائق التأويل) لا يعدو أسلوب الكشاف، وربما أخذ صاحب الكشاف أسلوبه عنه، وكان ينوه في تفسيره باسم أبي الفتح بن جني: «شيخنا وصديقنا أبوالفتح النحوي» ص٣ .

وراجعت الفهرست التفصيلي من التفسير لعلي أعثر علىٰ اسم للمفيد في التفسير أو مقدمته الموسعة، فلم أجد له ذكرًا، وهذا يدل علىٰ أن المقدم أغفله .

والذي في وفَيات الأعيان[١]: «وذكر أبوالفتح بن جني أن الشريف الرضي أُحضر إلىٰ ابن السيرافي النحوي وهو طفل جدًا لم يبلغ عمره عشر سنين فلقنه النحو وقعد معه يومًا، فقال له إذا قلنا: رأيت عمرو، فما علامة النصب؟ فقال له الرضي: (بغض علي)! فعجبوا من حدة خاطره».

وليس في الجواب ما يُعجب؛ لأنه مرادف للسؤال، والجواب السديد: (الفتح)، فتأمل، وإنما يكون جوابه معجبًا لو كان السؤال: (فأي حالة من الحالات تجب لعمرو؟)، الجواب: بغض علىٰ = النصب. وعلىٰ كلٍ؛ إن هذا الخبر إن لم يهدم خبر المفيد فهو مضعضع له! وابن أبي الحديد نقل الخبر عن ابن معد العلوي، ويلوح لي أن خبر ابن جني أوثق، وإن لم يفطن لما لا ينبغي لمثله أن لا يفطن له.

وفي ص١٨: تعجب الرضي وابن أبي الحديد معًا من اجتماع المتناقضات في علي: إفراط في إراقة الدماء وإفراط في الزهد! وهذا مما يستحق التساؤل ويحتاج إلىٰ خبراء!؟.

وأحسن حَكم في هذا الباب: صاحب الشريعة، الذي كان يحرض علىٰ الجهاد مع الزهد، فلننظر كم قتيلًا قتل علىٰ يد النبي؟ بل كم قتيلًا سقط في حومة الجهاد من كلا الفريقين في مدة عشر سنين؟ المشهور أن سبعين من المشركين قُتلوا يوم بدر ومثلهم من المسلمين قتلوا يوم أحد.. وعلىٰ المتتبع أن يحصىٰ القتلىٰ من الطرفين في جميع وقائع النبي، ولينظر الفرق بين النتيجتين.

---

(١) (٤ / ٤١٦).

وفي ص١٩: نقل عن ابن الجوزي في كتابه المنتظم: «تذاكروا عند أحمد بن حنبل خلافة أبي بكر وعلي.. فرفع رأسه إليهم وقال قد أكثرتم! إن عليًا لم تزنه الخلافة ولكنه زانها! وهذا الكلام دال علىٰ أن غيره ازدان بالخلافة».

أقول: إن صح الخبر[1]: ولكن، من ساق تلك الزينة إلىٰ علي غير أبي بكر الذي استخلصها من أيدي الأنصار؟ وكادوا يستبدون بها[2] لولا أبوبكر ومن ورائه عمر، فلأبي بكر وعمر وأبي عبيدة الفضل علىٰ كل من صار خليفة من قريش وبني هاشم.

وفي ص٣٠: تفسير (همامة نفس) الواردة في الخطبة - أسطورة الثنوية «أن النور الأعظم اضطربت عزائمه في غزو الظلمة فخرجت من ذاته قطعة وهي الهمامة، فاقتطعتها الظلمة من النور، وخرجت همامة الظلمة غازية للنور فاقتطعها النور.. ومازالت الهمامتان تتقاربان حتىٰ انبنىٰ منهما هذا العالم».

وقال في أثر هذا: «ولهم في الهمامة كلام مشهور، واللغة العربية ما عرفنا فيها الهمامة، ولكنها لفظة اصطلاحية عند أهلها».

---

(١) لم أجده في «المنتظم»، ولا في غيره.

(٢) هذا من الظنون الكاذبة التي لم تخطر علىٰ بالهم ﷺ! إنما بادرهم لذلك خشية أن يبقىٰ المسلمون بلا خليفة يلم شملهم، كيف وهم من مدحهم الله بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]، ولكن الملاح متأثر بظروف عصره.

والذي ينبني علىٰ هذا أن يقال: إذا كانت اللفظة غير عربية، وهي من مصطلحات الفلسفة الثنوية، فكيف جرت علىٰ لسان صاحب الخطبة، وهو علي بن أبي طالب، أليس هذا يدل علىٰ أن الخطبة منحولة؟

لكن ابن أبي الحديد قطع الطريق علىٰ هذا الاعتراض بحديدة، حيث قال في أوائل الصفحة في معرض الرد علىٰ الثنوية: «وهذا دليل علىٰ صحة ما يقال من أن أمير المؤمنين كان يعرف آراء المتقدمين والمتأخرين ويعلم العلوم كلها»!

فبأي عقل تستطيع أن تناقش العقل الاعتزالي المضروب به المثل[1]؟ وإذا كان صاحب العقل الاعتزالي علىٰ يقين من صحة الدعوىٰ فلمَ أقحمَ بين ثناياها تعبير (ما يقال)؟.

وفي ص٤٠ فائدة تاريخية:

«وكان أبو الفتوح أحمد بن محمد الغزالي الواعظ أخو أبي حامد الغزالي قاصًا لطيفًا وواعظًا مفوهًا وهو من خراسان من مدينة طوس، قدم بغداد ووعظ فيها وسلك في وعظه مسلكًا منكرًا؛ لأنه كان يتعصب لإبليس ويقول: إنه سيد الموحدين! وقال يومًا علىٰ المنبر: من لم يتعلم التوحيد من إبليس فهو زنديق، أُمر أن يسجد لغير سيده فأبىٰ»[2]!.

---

(١) كثر المغترون بالعقل الاعتزالي من الباحثين المعاصرين، ومنهم المرحوم الدكتور أحمد أمين مع خبرته..! وهذا الادعاء نموذج منه. (منه).

(٢) عكس هذا ما يستفاد من رموز بعض المذاهب السبئية، وهو أن السجود لآدم مبني علىٰ اشتماله علىٰ سر علي أو حق علي! اشتقوا من هذا نعت عمر بإبليس، إذ أبىٰ الخضوع لعلي! ولذلك تجد رسائل أخوان الصفاء تُكثر الاستشهاد بآدم وإبليس! ومن هنا نستطيع أن ندرك مغزىٰ لحاجة بعض الأدعياء في إجازة السجود للأولياء! (منه).

إلىٰ أن قال: «وكان هذا النمط في كلامه ينفق علىٰ أهل بغداد، وصار له بينهم صيت»، إلىٰ آخر ما نقل عنه.

وغرضنا من هذا النقل: الاهتداء إلىٰ حل المعضلة التي عليها اليزيدية من عبادة الشيطان أو تقديمه وإجلاله.. فقد حار المؤرخون فيها، ومن ينظر إلىٰ أن أصل نحلة اليزيدية صوفية غالية، وفي المتصوفة من يقول بقول أبي الفتوح - إذ لا يعقل أنه انفرد به - يهون عليه فهم ما عليه اليزيدية![1].

وهذا الذي يحملنا علىٰ مكافحة الباطنية التي رجعت بالموحدين إلىٰ الوثنية[2].

---

(١) اليزيدية فرقة نشأت سنة ١٣٢هـ، إثر انهيار الدولة الأموية، وقد كانت في بدايتها حركة سياسية، لكنها بعد ذلك انحرفت حتىٰ وصلت إلىٰ تقديس يزيد بن أبي سفيان، وإبليس الذي يسمونه: طاووس ملك، ومن أهم معتقدات هذه الطائفة: استنكار لعن يزيد بصفة خاصة واللعن بصفة عامة حتىٰ لعن إبليس! بل إنهم يعظمون إبليس لأنه موحد عندهم حيث لم يسجد لغير الله، لديهم مصحف خاص بهم اسمه «الكتاب الأسود»، يقولون عند الشهادة: أشهد واحد الله سلطان يزيد حبيب الله، الصوم عندهم ثلاثة أيام في السنة فقط تصادف ميلاد يزيد، يصلون فقط صلاة واحدة في السنة ليلة النصف من شعبان، يجوز عندهم تعدد الزوجات إلىٰ ست نساء، يحرمون اللون الأزرق والخس والملفوف وحلق الشارب والقراءة والكتابة، يقولون بالحلول والاتحاد، ويقدسون المراقد والأضرحة، يحترمون الدين النصراني ويقبلون أيدي القسس ويحضرون العشاء الرباني، يُعَمِّدون أولادهم كما يفعل النصارىٰ.
توجد هذه الطائفة في أيامنا هذه في سوريا وتركيا وإيران وروسيا والعراق ولبنان، وبعض دول أوروبا. وللزيادة عنهم
تُنظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة»؛ إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، واليزيدية عبدة الشيطان»؛ للشيخ أحمد بن عبدالعزيز الحصيّن.

(٢) جاء في كتاب العلَم الشامخ: «ومن فروع علمهم- يعني المتصوفة- بالملكوت أن =

وفي أول ص٤١: الكلمة المشهورة «أول من قاس إبليس - ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ - وأول (عصبية) ظهرت عصبية إبليس».

أقول: ما أفسد حال هذه الأمة إلا قياس إبليس وعصبيته.. إذ عكفت علىٰ الاشتغال بفاضل ومفضول وأفضل، وفي ذلك مثار العصبية.. ومما نقله القرآن لنا للعبرة، قول اليهود في طالوت: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ﴾؟ فهذا نموذج من القياس الإبليسي والعصبية الإبليسية.

وفي ص٤٣ تعليق علىٰ قول الخطبة (المنسوبة): «ولم يخل سبحانه خلقه من نبي مرسل أو كتاب منزل أو حجة لازمة..» إذ عرض الشارح هذا السؤال: «إلىٰ ماذا يشير بقوله (أو حجة لازمة)؟ هل هو إشارة إلىٰ ما يقوله الإمامية من أنه لابد في كل زمان من وجود أمام معصوم؟ الجواب: أنهم يفسرون اللفظة بذلك، وأما القطب الراوندي فقال: وكل واحد من الرسل والأئمة كان يقوم بالأمر ولا يردعه عن ذلك قلة أوليائه ولا كثرة أعدائه، فيقال له: هذا خلاف قولك في الأئمة المعصومين فإنك تجيز عليهم التقية..».

وما أدري كيف تقوم الحجة مع وجود التقية؟ كما لا أدري كيف يجب نصب الإمام علىٰ الله ولا يجب عليه إظهاره!!.

= الذي يطلع منهم علىٰ سر القدر يرىٰ ما سبق له من المعاصي؛ فيأتيها موافقة لإرادة ربه؛ لأن الأدب يقتضي ألا يخالف مراده، ولهذا عذروا إبليس أنه فرح، وقال: اللعنة خلعة خصه الله بها، وأن التوقيت إلىٰ يوم الدين، ثم يعود إلىٰ مقام القرب، هكذا صرح به الجيلي... قال: وصاحب هذا المقام يأكل معك ويحلف ما أكل، وهو مع ذلك بر صادق». (ص٤٦٥)، وفي (ص٣٧٢ منه) ما يقارب هذا. (منه).

بعده: «علىٰ ذلك نسلت القرون، ومضت الدهور، وسلفت الآباء، وخلفت الأبناء، إلىٰ أن بعث الله محمدًا...».

وهذا يدل علىٰ أن صانع الخطبة كان علىٰ مذهب القائلين بقدم الإمامة وتوابعها.. وكنت أظن الرضي من المستقلين في آرائهم.. لاسيما أنه معتزلي في تحكيم العقل؟!.

إلا أن في تتمة الخطبة مواربة.. «وخلف فيكم ما خلفت الأنبياء في أممها، إذ لم يتركوهم هملًا بغير طريق واضح، ولا علم قائم».

فهذا التعبير يصح تأويله بالإمام كما سبق في تأويل (حجة لازمة)، لولا أنه أبدل منه «كتاب ربكم مبينًا حلاله وحرامه»، إلا أن يُحمل الكتاب علىٰ معنىٰ الإمام، وهو أسهل شيء لديهم.. ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ مثلًا.

وكان أعجب ما في ص٤٥ قول الشارح: «فأما الذين ليسوا بمعطلة من العرب، فالقليل منهم، وهم المتألهون أصحاب الورع والتحرج عن القبائح؛ كعبدالله وعبدالمطلب وابنه أبي طالب..» إلخ، وما المنافع من تسميتهم أئمة معصومين؟!

وفي ص٤٨: إيراد اعتراض لأرباب البيان علىٰ نهج البلاغة من جهة السجع، مستشهدين بخطب النبي، والرد عليهم، والاحتجاج بسجع القرآن، إلا أن أثر التكلف في نهج البلاغة محسوس، وقد قرأنا خطبًا لمعاصري علي فلم نجد فيها تكلفًا ولا تنطعًا في الألفاظ والمعاني.

وادعىٰ في آخر الصفحة أن أكثر خطب النبي مسجوعة، وإنما تصح هذه

الدعوىٰ لو كان للنبي خطب مجموعة، وما إخال ذلك[(١)].

واستشهد في هذا المقام بخطبة نسبها إلىٰ النبي ﷺ وما إخالها![(٢)] وهي:

«إن مع العز ذلًا، وإن مع الحياة موتًا، وإن مع الدنيا آخرة، وإن لكل شيء حسابًا، ولكل حسنة ثوابًا، ولكل سيئة عقابًا، وإنه لابد لك من قرين يُدفن معك هو حي وأنت ميت، فإن كان كريمًا أكرمك، وإن كان لئيمًا أسلمك، ولا يُحشر إلا معك..». إلىٰ أن قال: «وكذلك خطبه الطوال»، وهو مطالب بتصحيح النقل.

---

(١) بل نقل أهل الحديث مجموعة من خطبه ﷺ، وأورد نماذج منها ابنُ القيم في «زاد المعاد»، (١/ ٤٢٣-٤٢٥)، قال في أولها: «ومن تأمل خطب النبي ﷺ، وخطب أصحابه؛ وجدها كفيلة ببيان الهدىٰ والتوحيد، وذكر صفات الرب جل جلاله، وأصول الإيمان الكلية، والدعوة إلىٰ الله، وذكر آلائه تعالىٰ التي تحببه إلىٰ خلقه، وأيامه التي تخوفهم من بأسه، والأمر بذكره وشكره الذي يحببهم إليه؛ فيذكرون من عظمة الله وصفاته وأسمائه ما يحببه إلىٰ خلقه، ويأمرون من طاعته وشكره وذكره ما يحببهم إليه؛ فينصرف السامعون وقد أحبوه وأحبهم، ثم طال العهد وخفي نور النبوة، وصارت الشرائع والأوامر رسومًا تقام من غير مراعاة حقائقها ومقاصدها، فأعطوها صورها وزينوها بما زينوها به، فجعلوا الرسوم والأوضاع سننًا لا ينبغي الإخلال بها، وأخلوا بالمقاصد التي لا ينبغي الإخلال بها، فرصعوا الخطب بالتسجيع وعلم البديع، فنقص بل عدم حظ القلوب منها، وفات المقصود بها». وانظر: «الخطابة الإسلامية، أصولها، تعريفها، عناصرها، مع نماذج من خطب الرسول ﷺ»؛ للأستاذين: عبدالعاطي شلبي، وعبدالمعطي عبدالمقصود، و«خطب الرسول ﷺ، دراسة دعوية»؛ للأستاذ سيد محمد بن محمد.

(٢) بل هي من أكاذيب الشيعة. انظرها في: «بحار الأنوار»، (م١٥ ج٢ ص١٦٣)، و«البرهان»؛ للبحراني، (٤ / ٨٧).

والخلاصة: أن الكلام المصنوع يشهد علىٰ نفسه بالصناعة عند أهل الصناعة، ولكن ابن أبي الح - الذي هو في نظرنا من فحول الصناعة - تغافل طلبًا للدنيا التي لم يدركها إلا علىٰ شفا جرف انهار به وبمخدومه.. إثر دخول هولاكو بغداد.

وأنا آتيك بنموذج من كلام البلغاء العاري من الكلفة، أورده الشارح في ص٤٧، حيث قال:

«عمر بن ذر الهمذاني، لما قضىٰ مناسكه أسند ظهره إلىٰ الكعبة وقال مودعًا للبيت:

«ما زلنا نحل إليك عروة ونشد إليك أخرىٰ، ونصعد لك أكمة ونهبط أخرىٰ، وتخفضنا أرض وترفعنا أخرىٰ، حتىٰ أتيناك، فليت شعري! بم يكون منصرفنا؟ أبذنب مغفور فأعظم بها من نعمة، أم بعمل مردود فأعظم بها من مصيبة، فيا من له خرجنا وإليه قصدنا وبحرمه أنخنا، ارحم يا معطي الوفد، فقد أتيناك بها معراة جلودها، ذابلة أسنمتها، نقبة أخفافها..».

وانظر إلىٰ نباهة هذا القائل حيث واتته السجعة، وهي كلمة (نقمة) الموازنة لكلمة (نعمة)؛ فأعرض عنها لغرض بياني.

وانظر إلىٰ الاستعطاف الذي تحمله: (معراة جلودها، ذابلة أسنمتها..) أين الكلام الطبيعي في الكلام المصنوع الذي إن صحت عبارته لم تصح إشارته؟.

مثل: «هم.. موضع سره وعيبة علمه، وموئل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه..».

ومثل: «لا يقاس بآل محمد من هذه الأمة أحد، ولا يسوىٰ بهم من جرت نعمته عليهم أبدًا».

يقال علىٰ الشق الأول: إن لفظ الآل يشمل جميع بني هاشم علىٰ أقل تحديد، ومنهم بنو العباس، دع أن الآل الطبيعي يشمل جميع قريش!.

ويقال علىٰ الشق الثاني: ما سندك في هذا المقام؟ وتحقيق النعمة كان مشتركًا بين آل محمد وغيرهم! كما أن مقاومة تلك النعمة كانت مشتركة - ، فلا مجال للاستثنار.

ثم إن آل محمد فيهم الصالح وفيهم الطالح، وفيهم المستقيم وفيهم المعوج كغيرهم، وفي آل محمد من لا يرضىٰ عنه آل محمد! كزيد الذي كفرته الرافضة، وهو أخو الباقر وعم جعفر! وأبناء جعفر تنابذوا وتنابزوا علىٰ لفظة الإمامة! فقد شهد بعضهم علىٰ بعض، وكفىٰ بالله شهيدًا.

وبعد الغلو في المنة يقول: «إليهم يفيء الغالي وبهم يلحق التالي»، أي أنهم وسط يرجع إليهم السابق ويلحق بهم المتخلف، وهذا يحتاج إلىٰ تحديد، والتحديد مستحيل مع العلل السابقة! والسبق والتخلف أيضًا لا يمكن تحديدهما؛ لأنهما أمران نسبيان، فالسبق تخلف بنسبة، والتخلف سبق بنسبة.

دع أن أصل الدعوىٰ لا يستند إلىٰ برهان أصيل في نظر أهل التحصيل.

إلىٰ أن يقول: «ولهم خصائص حق الولاية وفيهم الوصية والوراثة..» إلخ.

فسر الفقرة الأولىٰ بزعمه بأن «لهم خصائص حق ولاية الرسول علىٰ الخلق»، فأين هو من قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ علىٰ سبيل العموم[1].

وإن تعجب فاعجب لهذا العالم (المتجاهل) حيث يقول في ص**٥٣** معلقًا: «أما الوصية فلا ريب عندنا أن عليًا كان وصي رسول الله، وإن خالف في ذلك من هو منسوب عندنا إلىٰ العناد»!.

ثم وارب فقال: «ولسنا نعني بالوصية النص علىٰ الخلافة، ولكن أمور أخرىٰ..».

فقد نسب العناد إلىٰ من وافقهم في دعوىٰ فقدان النص، فمن أين جاءت وصمة العناد إذن؟.

إنه يقول: جاءت من أمور أخرىٰ.. فما هي الأمور الأخرىٰ؟ والأمور الأخرىٰ علىٰ تقدير صحتها.. لا تعدو استحقاق علي الخلافة، وهذا ما لم ينكروه.. إنما أنكروا وجوب السبق، فأي عناد في هذا، والنص علىٰ السبق مفقود.؟.

علىٰ أن دعوىٰ وجوب السبق ما تضخمت إلا بعد فشل علي في سياسته[2]، ولو لا فشله في سياسته لما كان للدعوىٰ ذكر! كما أنه لولا فشله

---

(١) تجرأ بعضهم علىٰ تحريف لفظ (أمة) بلفظ (أئمة)! (منه).

(٢) هذه جرأة من الملاح عندما يتهم عليًا رضي الله عنه بالفشل في سياسته! وهو رضي الله عنه من كان علىٰ الحق، وعمل -جاهدًا- بالكتاب والسنة، وأما كون النتائج لم تأت بما يُريد، فلا عتب عليه في هذا؛ كما قال تعالىٰ: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾، وحُق له أن يقول: =

لم نسمع بنغمة فاضل ولا مفضول ولا أفضل ولا غاصب ولا ناصب..

وتأخر علي ما كان ضائره لولا (أمور أخرىٰ) غير الأمور التي زعمها الشارح، إذ لم تأته الخلافة وهو واهن العظم، فيقال: (وجادت بوصل حين لا ينفع الوصل)، بل جاءته وهو أقوىٰ ما يكون وأنضج ما يكون.. ولكن هناك أمورًا أخرىٰ لابد لنا بها..

وضاعف تجاهله حيث قال: «وأما الوراثة؛ فالإمامية يحملونها علىٰ ميراث المال، والخلافة، ونحن نحملها علىٰ ميراث العلم».

وليس لهذه الوجوه الثلاثة أساس، أما ميراث المال فلم تجد له وجهًا في علم المواريث! وما ندري كيف قالوه؟ وأما الوجه الثاني، فالأمة شركة فيه كما سبق، وكذلك الوجه الثالث؛ لأن التبليغ كان عامًا لا اختصاص فيه.

وعلق علىٰ دعوىٰ الخطيب أن (الحق رجع إلىٰ أهله) بقوله: «إنه كان أولىٰ وأحق، لا علىٰ وجه النص بل علىٰ وجه الأفضلية»، فنقول له: من أين جئت بالأفضلية؟ وإنما أصل الفتىٰ ما قد حصل! ثم تعلق بمزعم بارد: لأن العرب حسدوه، فكيف بايعوه فيما بعد؟[1].

وبلغت القحة بمن صلب خده كحديد أبيه.. أن قال: «فإن قيل: لاريب

= لأمرٍ عليهم أن تتم صدوره * وليس عليهم أن تتم عواقبه. وقد سبقه لمثل هذا الطعن في سياسة علي رضي الله عنه: المعتزلي «النظّام»؛ كما في «نهج البلاغة»، (٢ / ٣٤٩ وما بعدها)، وتبعه علىٰ هذا بعض المعاصرين - للأسف.

(١) من المزاعم الباردة: دعوىٰ الثأر! وهي دعوىٰ مفقودة بالنسبة إلىٰ الأنصار، وأما المهاجرون فكانوا شركاءه في كل ما صدر عنه، فلمَ اختص به دونهم؟ (منه).

أن كلامه هذا تعريض بمن تقدم عليه، فأي نعمة له عليهم؟»].

أجاب بما يلي:

«قيل: نعمتان! الأولىٰ منهما: الجهاد عنهم وهم قاعدون، والثانية: علومه..» يعني علومه التي لا تنتهي.. والجواب علىٰ مثل هذه الدعوىٰ لا ينتهي، فخير لنا أن ننتهي!!.

ثم شحن أكثر من ثلاث صفحات بشعر مضاف أو مضاف إليه.. وكله لا يغني فتيلًا، وإن ملأ قبيلًا..!

قال لي بعض أذكياء الشيعة في حديث جرىٰ بيني وبينه، وهو شاب يجمع إلىٰ الأدب والدراسة حسبًا ونسبًا..: إن هناك ثلاثة أشياء أصبحنا لا نعبأ بها: قضية أبي بكر وعمر، وقضية نهج البلاغة.. أما القضية الثالثة فلا أود ذكرها عنه؛ لثقل وزنها عند أربابها، وإن كنت لا أرىٰ لها وزنًا لفراغها..!

سوىٰ أنه استثنىٰ من نهج البلاغة الخطبة المعروفة بالشقشقية![1] ولم

---

(١) وهي أهم خطبة من خطب «نهج البلاغة» عند الشيعة؛ لما فيها من ادعاء أن الإمامة كانت لعلي ﷺ دون غيره، ومافيها من تعريض بالخلفاء الراشدين ﷺ، وهذا نصها: «أَمَا واللَّهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا ابن أبي قحافه وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَىٰ، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ ولَا يَرْقَىٰ إِلَيَّ الطَّيْرُ، فَسَدَلْتُ دُونَهَا ثَوْبًا، وَطَوَيْتُ عَنْهَا كَشْحًا، وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَدٍ جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَىٰ طَخْيَةٍ عَمْيَاءَ، يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ ويَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ ويَكْدَحُ فِيهَا مُؤْمِنٌ حَتَّىٰ يَلْقَىٰ رَبَّهُ، فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَىٰ هَاتَا أَحْجَىٰ؛ فَصَبَرْتُ وفِي الْعَيْنِ قَذًىٰ، وَفِي الْحَلْقِ شَجًا، أَرَىٰ تُرَاثِي نَهْبًا، حَتَّىٰ مَضَىٰ الْأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ، فَأَدْلَىٰ بِهَا إِلَىٰ ابن الخطاب بَعْدَهُ (ثُمَّ تَمَثَّلَ بِقَوْلِ الْأَعْشَىٰ):-

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَىٰ كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ =

. . . .

= فَيَا عَجَبًا بَيْنَما هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَقَدَهَا لِآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا ضَرْعَيْهَا، فَصَيَّرَهَا فِي حَوْزَةٍ خَشْنَاءَ، يَغْلُظُ كَلْمُهَا، وَيَخْشُنُ مَسُّهَا، ويَكْثُرُ الْعِثَارُ فِيهَا والِاعْتِذَارُ مِنْهَا، فَصَاحِبُهَا كَرَاكِبِ الصَّعْبَةِ، إِنْ أَشْنَقَ لَهَا خَرَمَ، وإِنْ أَسْلَسَ لَهَا تَقَحَّمَ، فَمُنِيَ النَّاسُ لَعَمْرُ اللَّهِ بِخَبْطٍ وشِمَاسٍ، وتَلَوُّنٍ واعْتِرَاضٍ، فَصَبَرْتُ عَلَىٰ طُولِ الْمُدَّةِ وشِدَّةِ الْمِحْنِ، حَتَّىٰ إِذَا مَضَىٰ لِسَبِيلِهِ، جَعَلَهَا فِي جَمَاعَةٍ زَعَمَ أَنِّي أَحَدُهُمْ، فَيَا لَلَّهِ ولِلشُّورَىٰ! مَتَىٰ اعْتَرَضَ الرَّيْبُ فِيَّ مَعَ الْأَوَّلِ مِنْهُمْ، حَتَّىٰ صِرْتُ أُقْرَنُ إِلَىٰ هَذِهِ النَّظَائِرِ، لَكِنِّي أَسْفَفْتُ إِذْ أَسَفُّوا وطِرْتُ إِذْ طَارُوا، فَصَغَا رَجُلٌ مِنْهُمْ لِضِغْنِهِ، ومَالَ الْآخَرُ لِصِهْرِهِ مَعَ هَنٍ وهَنٍ، إِلَىٰ أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجًا حِضْنَيْهِ بَيْنَ نَثِيلِهِ ومُعْتَلَفِهِ، وَقَامَ مَعَهُ بَنُو أَبِيهِ يَخْضَمُونَ مَالَ اللَّهِ خِضْمَةَ الْإِبِلِ نِبْتَةَ الرَّبِيعِ، إِلَىٰ أَنِ انْتَكَثَ عَلَيْهِ فَتْلُهُ وأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَمَلُهُ، وكَبَتْ بِهِ بِطْنَتُهُ، مَا رَاعَنِي إِلَّا والنَّاسُ كَعُرْفِ الضَّبُعِ إِلَيَّ يَنْثَالُونَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، حَتَّىٰ لَقَدْ وُطِئَ الْحَسَنَانِ وشُقَّ عِطْفَايَ، مُجْتَمِعِينَ حَوْلِي كَرَبِيضَةِ الْغَنَمِ، فَلَمَّا نَهَضْتُ بِالْأَمْرِ نَكَثَتْ طَائِفَةٌ وَمَرَقَتْ أُخْرَىٰ وقَسَطَ آخَرُونَ؛ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُها لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ ولا فَسادًا والْعاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)، بَلَىٰ واللَّهِ لَقَدْ سَمِعُوهَا ووَعَوْهَا، ولَكِنَّهُمْ حَلِيَتِ الدُّنْيَا فِي أَعْيُنِهِمْ ورَاقَهُمْ زِبْرِجُهَا، أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وبَرَأَ النَّسَمَةَ لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ وقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، ومَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَىٰ الْعُلَمَاءِ أَلَّا يُقَارُّوا عَلَىٰ كِظَّةِ ظَالِمٍ ولَا سَغَبِ مَظْلُومٍ؛ لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَىٰ غَارِبِهَا، ولَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا، ولَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ»، قَالُوا: وقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ السَّوَادِ عِنْدَ بُلُوغِهِ إِلَىٰ هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ خُطْبَتِهِ فَنَاوَلَهُ كِتَابًا قِيلَ إِنَّ فِيهِ مَسَائِلَ كَانَ يُرِيدُ الْإِجَابَةَ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ يَنْظُرُ فِيهِ (فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ) قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوِ اطَّرَدَتْ خُطْبَتُكَ مِنْ حَيْثُ أَفْضَيْتَ، فَقَالَ: هَيْهَاتَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ تِلْكَ شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَاللَّهِ مَا أَسَفْتُ عَلَىٰ كَلَامٍ قَطُّ كَأَسَفِي عَلَىٰ هَذَا الْكَلَامِ أَلَّا يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﵇ بَلَغَ مِنْهُ حَيْثُ أَرَادَ». قلتُ: قد أتىٰ الشيخ علاء الدين البصير علىٰ هذه الخطبة المكذوبة بما يبين حقيقتها - سندًا ومتنًا - في كتابه المهم: «أسطورة الخطبة الشقشقية»، وتحداهم قائلًا (ص ١٠): «أقولها وكلي ثقة، وبقلب واثق، وقدم راسخة، وبضرس قاطع متحديًا =

. . . .

= علماء الشيعة جميعًا، وبلا استثناء، أيًا كانوا: مراجع، آو آيات، محققين، أو مفكرين، وأينما وجدوا؛ في حوزة قم، أو النجف، أو كربلاء، أو الزينبية، في مشارق الأرض وفي مغاربها، إنكم لن تجدوا لهذه الخطبة إسنادًا واحدًا صحيحًا يُثبت أن سيدنا علي ﷺ قد خطب بهذه الخطبة، أو تفوه بمفرداتها، ولن تستطيعوا ولو كان بعضكم لبعض ظهيرًا، ولو اجتمعت معكم الإنس والجن من العثور علىٰ هذا الإسناد، والله علىٰ ما أقول وكيل وحفيظ وشهيد». وكان من حُسن صنيعه أنه ألزم الشيعة وأحرجهم بمافي الشقشقية مما يُصادم عقائدهم! قال - باختصار -: «١- ففي الخطبة أن عليًا ﷺ يقر بانتفاء وجود نص علىٰ إمامته، بقوله: «فسدلت دونها ثوبًا، وطويت عنها كشحًا»، فقضية الإمامة والخلافة لم تكن مبنية علىٰ نص معلوم، ولم تكن مطلوبة بناءً علىٰ أدلة قرآنية أو حديثية، وإنما هو رأي رآه علي في نفسه، واختاره لها، بأن اعتبر شخصه هو المؤهل لاحتلال هذا المنصب، ولتقلد مهام هذا العمل، ونظر إلىٰ مرجحات تجعله أحق من غيره في هذا الأمر، ولكنه عندما لم تتحقق له هذه الرؤية، ولم تجر الرياح بما تشتهيها سفنه؛ رضي بالأمر الواقع، وقبل بما قبله المسلمون، وصرح بما يدل علىٰ هذا القبول والسكوت بمقالته هذه، عندما بين أنه قد غطىٰ رأيه هذا ونحاه جانبًا، مُبعدًا إياه عن ساحة الشهادة، ومُضمرًا له في الوجدان، فلو كان بحق منصوصًا عليه؛ لما حُق له ان يطويها ويبعدها جانبًا عن واقع الناس. ٢- وفي الخطبة: قبول علي ﷺ بالشورىٰ في أمر الخلافة، لأنه أثبت صحة خلافة من قبله ومن بعده؛ بقوله: «لكنني أسففت إذ أسفوا، وطرت إذ طاروا»، فهذه العبارة تدل بصراحة ووضوح تام علىٰ أن عليًا ﷺ وفقًا لنظرة الشيعة؛ كان أحد المشاركين في إضلال الناس، وإبعادهم عن الطريق المستقيم، والحق الذي ينبغي أن يثبت ويترسخ في أذهان الناس وقلوبهم، بالتماشي معهم في تنفيذ مخططاتهم، وفي الخضوع والتسليم لجميع مقرراتهم وأحكامهم، فهو عندما أطلق هذه العبارة أطلقها في معرض بيانه لتبرير دخوله ضمن الستة أصحاب (الشورىٰ) الذين اختارهم عمر ﷺ ، فلو كان علي ﷺ يرىٰ أن الحق في نص الله علىٰ إمامته وتنصيبه له بعد النبي ﷺ؛ لما قبل أصلا الدخول في هذه العملية، ولتنازل عنها علىٰ الأقل، إن لم يجابهها ويبين للناس بطلانها، بإعلانه في =

أنازعه في دعواه؛ لأن المجال كان ضيقًا، ولأني لا أحفظ من الشقشقية إلا: (شقشقة هدرت ثم قرت)! وإلا: (ينحدر عني السيل ولا يرقىٰ إليّ الطير)!

ذكرني بهذه المحاورة وقوفي علىٰ عنوان الخطبة الموسومة بهذه السمة حيث جاءت نوبتها ص٥٨، ودخلت في ثناياها ومسحت زواياها، فوجدتها ترجع في جملتها وتفصيلها إلىٰ دائرة (أنا لا غيري)..! وجهدت أن أرجعها إلىٰ دائرة الفقه الإسلامي، أو المنطق اليوناني، فلم أفلح؟.

أما نسبتها؛ فهي أشبه أن تكون مطبوعة بالطابع العلوي، بجامع الفحولة بين: اللفظ واللافظ! إلا أنها لا تخرج عن كونها عاطفة محتدمة غير مرعي فيها مناسبة معقولة، إذ أي مناسبة بين الراهن الذي كان يشكوه الخطيب، وبين الرجوع إلىٰ أكثر من ربع قرن ليقول: «أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحىٰ..».

ولولا ابن أبي قحافة ما دارت تلك الرحىٰ، ولا شم القطب رائحتها..

= صراحة ووضوح أنه الإمام المنصوص علىٰ إمامته، وأن هذه الأفعال التي يقوم بها غيره باطلة، ومخالفة للدين. ٣- أن عليًا رضي الله عنه أثبت في الخطبة أن بيعة الناس له ونصرتهم واختيارهم هو دليل إمامته لا النصوص، وذلك بقوله: «لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله علىٰ العلماء أن لا يقارّوا علىٰ كظة ظالم، ولا سغب مظلوم؛ لألقيت حبلها علىٰ غاربها، ولسقيت آخرها بكاس أولها»، فهو لم يعلق ذلك بالأدلة القرآنية، والأحاديث النبوية الثابتة والمقررة، وإنما جعل قيام الحجة منوطًا ببيعة الناس له، واختيارهم له للخلافة، ولحضور نصرتهم له في هذا الشأن، ولتحقق إسنادهم لإمارته وخلافته...».

فلو أصر الأنصار علىٰ الإباء ماذا كان يصنع الآباء؟ هل كان هناك غير الانشقاق يقع بين المهاجرين والأنصار؟ هذا علىٰ تقدير أن المهاجرين يلتفون حوله، وهو شيء غير مضمون، فماله رفض المضمون، وتعلق بغير المضمون؟ والواقع يدل علىٰ أنه لم يكن مضمونًا؟!

ولنفرض أن أبا بكر اعترف للخطيب بالقطبية، أيظن أن سائر الناس يتابعونه علىٰ الاعتراف؟ فما هذا الظلم لأبي بكر؟

«فسدلت دونها ثوبًا، وطويت عنها كشحًا..»، فكيف نجمع بين الطمع والتعفف؟ وقد سبقت دعوىٰ الزهد المفرط.

«فصبرت وفي العين قذىٰ، وفي الحلق شجا»، وأي غبن لحق الخطيب حتىٰ يغمض علىٰ قذىٰ وينطوي علىٰ شجًا؟ وهب غبنًا لحقه، فليس من شأن الزاهد متابعة التشكي والتوجع.. لا سيما بعد أن زال الغبن ورجع الحق إلىٰ أهله..!.

أما قول الخطيب «أرىٰ تراثي نهبًا»، فيدل علىٰ أن القائل كان يتوقع ملكًا مخلفًا..! ولو كان التراث إمامة محضة لم تثر هذه الحماسة!

إن التشكي من مثل طلحة والزبير وعائشة ومعاوية كان له وجه؛ لمزاحمتهم له علىٰ شيء ناله.. ولكن ما وجه التشكي من أبي بكر الذي ضمن الخلافة للمهاجرين إلىٰ يوم الدين، ولولا كياسة أبي بكر ومعاضدة عمر لتولت عنهم إلىٰ غير حين، والله يقول: ﴿وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾.

إن اللهج بدعوىٰ (أنا لا غيري) أضرت بصاحبها كثيرًا، وأضرت بذريته كثيرًا، وأضرت بشيعته كثيرًا.. هذا علىٰ وجه الخصوص، وعلىٰ وجه العموم أضرت بالمسلمين ضررًا غير محدود.

«فيا عجبًا! بينا هو يستقيلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته» ص٦٣ .

لو كان هذا لغرض شخصي لقلنا نعم، ولكنه كان لمصلحة عامة، فسرها، برغم أنوف المنكرين، الواقع الذي لا يستطيع ذو حس إنكاره![1].

فأي قيمة لدعوىٰ «لشد ما تشطرا ضرعيها»؟ وما الذي تشطراه من ضرعيها ليت شعري؟ ليت مفسرًا فسر لنا ما تشطرا! بل أدرا الضرع لمن جاء بعدهما.. فمنهم من حلب وشكر، ومنهم من حلب وأنكر.

«فصرت علىٰ طول المدة وشدة المحنة»، فمن أين جاءت هذه المحنة؟ من خارج أم من داخل؟.

«حتىٰ إذا مضىٰ لسبيله جعلها في جماعة، زعم أني أحدهم[2]. فيا لله للشورىٰ..! حتىٰ صرت أقرن إلىٰ هذه النظائر...» ص٧١ .

لأنه لا يريد أن يكون له نظير..! وكل هؤلاء يرىٰ أنه كذلك، فما صورة الحل والرِّجل في الرِّكاب؟ هل هناك غير طريقة الشورىٰ.

إنه ما كان يرضي عليًا إلا أن يقول له عمر: أنت الخليفة من بعدي

(١) انظر: بحث الغربان والبازي في كتابنا: (حقيقة إخوان الصفاء). (منه).

(٢) انظر (حقيقة إخوان الصفاء): قصة الحمام البري والعقعق! ثم قصة الثعالب والأسد!. (منه).

و(أستغفرك). . إذ غصبتك حقك أنا ومن قبلي!؟ ثم ما ندري ماذا كانت تكون النتيجة؟؟ فما لنا نتعلق بما لم يقع، ونرفض ما وقع؟.

ولقد كانت أيام عثمان من خير الأيام لولا عثرات وضعها الحسدة في طريقه. . حتىٰ إذا (برك) تراكمت عليه السكاكين. . فكان نحره طعنة في النحور إلىٰ يوم النشور.

ولكن الرابع أبىٰ إلا أن يقول «إلىٰ أن قام (ثالث القوم) نافجًا حضنيه بين نثيله ومعتلفه. .» ص٧٧ .

وما نشأ عثمان رضي الله عنه في جوع، حتىٰ يكون حديث نعمة تبطره وتجعله (نافجًا حضنيه)، فيعيِّره خلَفه بالمعتلف و(النثيل)!!.

هذا ما جرىٰ به القلم علىٰ المتن، فلنتظر بماذا جرىٰ القلم الشارح القارح؟

من غرائب ابن أبي الح. . هذه الرنة: «وقوله عليه السلام -في المتن- (متىٰ يلقىٰ ربه) بالوقف والإسكان كما جاءت به الرواية في قوله سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ بالوقف أيضًا» ص٦٠ .

فهل مثل هذا التعلل مما تجري به أقلام العلماء؟ وما عسىٰ أن نقول في عالم ينص علىٰ إسكان كلمة بعينها وقعت في فاصلة؟ فما حكم بقية الفواصل؟ وما معنىٰ النص علىٰ الوقف بعد أن يكون الوقف، قياسًا مطردًا لا يمتاز عن بقية الوقوف؟.

وكأنه أراد أن يقارن بين أسلوب الخطيب وبين أسلوب كتاب الله، فأخطأ

المرمىٰ، والله أعلم بما رمىٰ!.

ثم أورد ابن أبي الح. . في هذه الصفحة اعتراضًا للشيعة ظنوه مفحمًا، وهو: «بينوا لنا ما عندكم في هذا الكلام، أليس صريحه دالًا علىٰ تظليم القوم ونسبتهم إلىٰ اغتصاب الأمر؟ فما قولكم في ذلك؟ إن حكمتم عليهم فقد طعنتم فيهم، وإن لم تحكموا عليهم فقد طعنتم في المتظلم».

وأنا أجيب عليه قبل إجابة الشارح:

أولًا: إن الخبر ككثير من الأخبار التي تتعلقون بها ليس مقطوعًا به عندنا[1].

ثانيًا: إنا لا نعد التخطئة لغير النبي طعنًا! أما أنتم فتعدونها طعنًا لقولكم بعصمة غير النبي!.

وكان جواب الشارح ما يلي:

«أما أصحابنا رحمهم الله- يعني المعتزلة المتأخرة- فلهم أن يقولوا: إنه لما كان أمير المؤمنين هو الأفضل والأحق. . ساغ إطلاق هذه الألفاظ. . ».

أما نحن فلا نقول ذلك، بل نقول: إنه لما كان أمير المؤمنين يرىٰ نفسه. . إلخ، وإن كان أصحابنا لا يرضون بهذا علىٰ إطلاقه. . !.

ثم قال: «ألا ترىٰ أن البلد قد يكون فيه فقيهان أحدهما أعلم من الآخر، فيجعل السلطان الأنقص علمًا قاضيًا، فيتوجد الأعلم».

---

(١) بل هو كذب؛ كما سبق.

أما نحن فلا نتكلف مثل هذا التقدير لا سيما أن فيه مسًّا للأعلم بما لا يليق! لأن الأعلم يجب أن يكون أعلم، وفي الحديث: «تعلموا العلم وتعلموا له السكينة والحلم»[1]، فكلما زاد العلم زاد الحلم.

نعم! يجوز أو يجب للأعلم أن ينتقد تقديم غيره عليه في القضاء إذا وجد فيه خللًا، ولا تستطيعون ادعاء الخلل في حكم أبي بكر وعمر، وهما اللذان يهمنا أمرهما! أما عثمان ففيه تفصيل، وإن كان عندنا غير مخذول.

ومع تظاهر ابن أبي الحديد بأنه غير شيعي أو غير رافضي.. نجده يتصدىٰ للإمامية بما يقاريهم به؛ كقوله: «يعتقدونه في الجلالة والرفعة قريبًا من منزلة النبوة»، فأنعم نظرك في أمر هذا المداهن، ولا تغفل عن مكايده.

ثم احتج علىٰ الشيعة في زعمهم أن نهي آدم عن الشجرة كان علىٰ سبيل الندب، والندب لا يكون جزاؤه صارمًا؛ كالتعرية وإظهار السوءة، والطرد من دار الراحة إلىٰ دار الفداحة.

ثم يبدأ ص ٦١ بقوله: «إن قيل: لا تخلو الصحابة، إما أن تكون عدلت عن الأفضل لعلة..» هكذا! كأنه شيء مفروغ منه، وكم قدم زلّت في مثل هذا، أما نحن فنقول: إن هذا التقدير في نظرنا باطل، وما يبنىٰ علىٰ الباطل باطل.

ثم عاج علىٰ برهان مائع، وهو: «وكون الناس كانوا يبغضون عليًا

(١) هو أثر مروي عن عمر رضي الله عنه، كما في: «جامع بيان العلم»؛ لابن عبدالبر (٢ / ٥٤٢)، وانظر: «كنز العمال» (٢٩٣٤٨)، والزهد لأحمد بن حنبل (١٢٠) بنحوه، وسيرة عمر؛ لابن الجوزي: (٢١٠).

ويحسدونه، فقد كان يجب أن يعذرهم أمير المؤمنين».

وهم يزعمون أن أبا سفيان ناصر عليًا لما فاتته الخلافة يوم السقيفة، وليس أعدىٰ لعلي من أبي سفيان! انظر ص٨٣ .

ثم نقول: إنه ليس بين علي وبين الأنصار عداء، فما بالهم لم يذكروه؟

بعده: «لما مرض رسول الله ﷺ مرض الموت دعا - متبناه - أسامة بن زيد، فقال: سر إلىٰ مقتل أبيك - من أرض الروم- فقد وليتك علىٰ هذا الجيش.. فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين والأنصار إلا كان في ذلك الجيش؛ منهم أبوبكر وعمر».

إن الذين نقلوا هذا الخبر علىٰ أنحاء، منهم من جعله حجة في جواز تولية الشبان علىٰ الشيوخ، أو جواز تولية المفضولين علىٰ الفاضلين، ومنهم من استغله واتخذه ذريعة للطعن في منزلة أبي بكر وعمر، لاسيما إذا قُرن بحديث آخر: «لعن الله من تخلف عن جيش أسامة»[1]!.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذا الحديث في منهاج السنة (٦ / ٣١٨): «هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل، فإن النبي ﷺ لم يقل: لعن الله من تخلف عنه، ولا نُقل هذا بإسناد ثابت، بل ليس له إسناد في كتب أهل الحديث أصلا، ولا امتنع أحد من أصحاب أسامة من الخروج معه لو خرج، بل كان أسامة هو الذي توقف عن الخروج لما خاف أن يموت النبي ﷺ، فقال: كيف أذهب وأنت هكذا، أسأل عنك الركبان؟ فأذن له في المقام، ولو عزم علىٰ أسامة في الذهاب لأطاعه، ولو ذهب أسامة لم يتخلف عنه أحد ممن كان معه، وقد ذهبوا جميعهم معه بعد موت النبي ﷺ، ولم يتخلف عنه أحد بغير إذنه، وأبو بكر لم يكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم، لكن روي أن عمر كان فيهم، وكان عمر خارجًا مع أسامة، لكن طلب أبو بكر =

إن كل خبر يتعلق بالموضوع (الحساس) لا يخلو من ريبة، وإن نقله بعض المائعين من أصحابنا عن سلامة صدر! فإما أن لا يكون له أصل، أو له أصل، ولكن عبث به بالنقص والزيادة علىٰ حسب المقاصد!.

وكنت تكلمت عن جيش أسامة وكتبت عليه ملاحظاتي من جهة اشتماله علىٰ كبار الصحابة، وأزيد الآن: إنه ليس من المصلحة إخلاء المدينة من كبار الصحابة في ذلك الموقف الدقيق!.

ثم إن الذين لهم غرض معيّن.. خصوا بالذكر أسماء معينة؛كأبي بكر وعمر، بل هما الغرض الأقصىٰ من الذكر! ومثل هذين الرجلين ما كانا يفارقان النبي في حياته، فكيف يفارقانه والنبي يعالج؟.

وهل من المعقول أن يكون النبي في حضن عائشة تمرضه، فيبعد أباها عنها وهو حموه في تلك الساعة الحرجة؟ حتىٰ إذا وقعت الواقعة كانت مصيبتها ضعفين! دع أن بُعد أبيها أو إبعاده عنها يكدر صفاء ذهنها، وهي أحوج ما تكون إلىٰ الصفاء.

لنسقط كل هذه الاعتبارات: ولكن ماذا نصنع بحديث آخر أشهر من أن يُذكر؛ وهو أن النبي ﷺ قال وهو في مرض موته: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»[1]، فما رأي بعض المغفلين في هذا؟.

= من أسامة أن يأذن له في المقام عنده لحاجته إليه، فأذن له، مع أن النبي ﷺ لما مات كان أحرص الناس علىٰ تجهيز أسامة هو أبوبكر، وجمهور الصحابة أشاروا عليه بأنه لا يجهزه خوفًا عليهم من العدو، فقال أبو بكر: لا أحل راية عقدها رسول الله ﷺ».

(١) أخرجه البخاري (٧١٦)، ومسلم (٤١٨).

إن قضية جيش أسامة قضية مسلمة، إلا إلحاق كبار الصحابة بها علىٰ سبيل الإلزام، فإن وراءه ما لا يسلم!.

وفي ص٦٢: «فقال العباس لعلي وهو في الدار: امدد يدك أبايعك، فيقول الناس عمّ رسول الله بايع ابن عمِّ رسول الله»[١].

هيهات! إنه لو وقع شيء من هذا لاتقدت فتنة لا يطفئها عمّ رسول الله باستسقاء السحاب! لأن الأنصار يعزّ عليهم أن يُفتات عليهم، والمهاجرين غير مضمونين! فخليق بهذا الخبر أن يكون مختلفًا!.

بعده: «وتزعم الشيعة أن رسول الله ﷺ سيَّر أبا بكر وعمر في بعث أسامة.. فيصفوا الأمر لعلي..».

ومثل هذا التدبير لا يصح إلصاقه بالأنبياء، إنما يفعله الساسة المكيافيليون!.

ولو فرضنا أنه ليس هناك نبوة، فإن هذا التدبير ينافي النبل والشرف اللذين كان يزدان بهما محمد، وهو يقدر خدمة أصحابه له يوم قلَّ ناصره، ويوم كان يقول: «اللهم أعز الإسلام بأحد العُمرين»[٢]، ويوم لم يقع اختياره إلا علىٰ

(١) ورد في كتاب «الإمامة والسياسة» المنسوب لابن قتيبة، (١ / ١٢)، وهو كتاب مكذوب عليه؛ كما سيأتي - إن شاء الله.

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء»، (٥٤٦): «.. وقال في التمييز: وأما يدور علىٰ الألسنة قولهم: اللهم أيد أو أعز الإسلام بأحد العمرين؛ فلا أعلم له أصلا. انتهىٰ. ونقل النجم عن السيوطي أنه قال: وقد اشتهر الآن علىٰ الألسنة بلفظ بأحب العمرين، ولا أصل له من طرق الحديث بعد الفحص البالغ. انتهىٰ». قلت: وأخرجه الإمام =

أبي بكر في هجرته إلىٰ المدينة: أفيؤثر الغدر بعد نضج الأمر؟.

وفي ص٦٥ تفسير بيت الأعشىٰ الذي استشهد به علي في غضون خطبته:

شتان ما يومي علىٰ كورها ... ويوم حيان أخي جابر

«يقول أمير المؤمنين: شتان بين يومي في الخلافة، مع ما انتقض عليّ من الأمر ومنيت به من انتشار الحبل، واضطراب أركان الخلافة، وبين يوم عمر».

أما الشق الأول فلا يحتاج إلىٰ تفسير، فما معنىٰ الشق الثاني؟ إنه كما يقول ابن أبي الحديد:

«حيث وليها - عمر - علىٰ قاعدة ممهدة، وأركان ثابتة، وسكون شامل؛ فانتظم أمره واطرد حاله وسكنت أيامه».

ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن عليًا صار يتأفف من الخلافة وغوائلها، ويتذكر اطمئنان قلبه وراحة باله في عهد أسلافه..!.

ثم نقل بيتين أحمقين ربما كانا لشاعر أحمق:

حملوها يوم السقيفة أوزا ... رًا تخف الجبال وهي ثقال

ثم جاءوا من بعدها يستقيلو ... ن وهيهات عثرة لا تقال

إن كانت الاستقالة حقيقية فما المانع من قبولها والأفواه مفغورة..؟! إنما

= أحمد في المسند (٥٦٩٦)، والترمذي (٣٦٨١) بلفظ: «اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك: بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب، قال: وكان أحبهما إليه عمر». وصححه الألباني.

أراد أبوبكر أن يبرئ ذمته فعرض على الناس الاستقالة، فإذا أبوها تمت الحجة وفاز بالثقة! وهذا من مكارم أخلاقه، ولكن المكابرين يلتمسون العثرات في الطريق السوي، فكانوا هم الذين يتعثرون..!.

وهنا ملاحظة لم أجد من تصدىٰ لها، وعسىٰ أن تكون وجيهة في نظر الباحثين، وهي: أن الخلافة في عهد الصديق لم تكن مما تتحلب لها الأفواه؛ لجفافها.. فلما اتسعت الرقعة وغزر المعين في عهد عمر وعثمان صارت الأفواه تتحلب لها وتتربص الدوائر بكل من يقعد مقعد الخلافة[1].

هذا في عهد الخلافة الراشدة، فما عسىٰ أن نقول في الخلافات التي تلتها؟.

ونسب الشارح الزهد في الخلافة إلىٰ علي حيث قال للناس بعد قتل عثمان: «دعوني والتمسوا غيري»! وهذا خلاف ما تظاهر من حال علي، وإن تظاهر بالتعفف في بعض خطبه.

ولكن صاحب هذا الخبر أراد أن يبني عليه أمرًا يتخذه حجة علىٰ قول الخطيب: «بينا هو يستقيلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته»، زاعمًا أنه بايع لابنه الحسن، وما أظنه يصح في تواريخ أهل السنة[2]؛ لأن أهل السنة يبعدون عليًا رضي الله عنه عن معارضة الاستئثار، وعلىٰ هذا يبنون جلالة قدر علي لديهم! ويؤولون تأخره عن مبايعة أبي بكر بأنه كان مداراة لفاطمة - رضي الله عنها -؛

(١) وهذا من ظنون الملاح الكاذبة الخاطئة. وهو ينظر للصحابة رضي الله عنهم بمنظار أبناء عصره.

(٢) قال ابن العربي في «العواصم»، (ص ٢٠٦): «أما قول الرافضة: إنه عهد إلىٰ الحسن؛ فباطل، ماعهد إلىٰ أحد، لكن البيعة للحسن منعقدة، وهو أحق من معاوية».

لأنها كانت حديثة عهد بالمصيبة، ولا عهد لها بالسياسة[١].

وعند تفسير قول الخطيب: «كراكب الصعبة إن اشتق لها خرم، وأن أسلس لها تقحم»، حمل تأويله علىٰ عهد عمر مع أنه بعهد علي أولىٰ؛ لمناسبته لشكواه المتمادية!.

وكانت طعنته المؤولة هكذا: «إن عمر كان كثيرًا ما يحكم بالأمر ثم ينقضه، ويفتي بالفتيا ثم يرجع عنها..».

فنقول له علىٰ تقدير صحة الدعوىٰ: هل كان عمر يريد التلاعب؟ أم كان يتحرىٰ الحق، وهو في بدء التأسيس، وتعرض أمورًا معقدة ليس فيها نصوص، أفمثل هذا يسمىٰ طعنًا؟ أو ليس الأمر جرىٰ علىٰ استقامة، فلا خوارج ولا موارج..؟ وإنما العبرة بالنتائج.

والظاهر أن ابن أبي ألح.. لم ينتبه للتناقض الذي وقع فيه في تفسيره لهذا المثل وتفسيره للبيت السابق!!.

وفي ص٦٧ شطر من بيت: «منيتُ بزمرذة كالعصا» بإعجام الدال، ولا مقام له هنا، ولم يشرح معناه، ورسمه في ديوان الحماسة (بزَنمِرْدةٍ) بالنون وإهمال الدال، والظاهر أنها كلمة فارسية مركبة من (زن) و (مرد)، والظاهر أن المشرفين علىٰ طبع الكتاب ليسوا من رجال الميدان!.

وعجز البيت (ألصَّ وأخبثَ من كَنْدُش) يليه:

تحب النساء وتأبىٰ الرجال وتمشي مع الأخبث الأطيش

(١) سبق أنه رضي الله عنه لم يتأخر عن المبايعة.

وهذا البيت يفسر معنىٰ (زنمردة)؛ أي فيها خُلق الرجال، كما هي مشروحة في هامش الديوان بغير تعليل[١].

ومن الغريب أن الفيروزآبادي لم يحم حولها في محيطه، مع عنايته بمثلها، ولم أعثر عليها في معجم فارسي، ولكني علىٰ يقين من أنها مركبة، وربما كان أصل (زنمرد) للرجل المخنث، فأنَّثها الشاعر واستعملها للمرأة (المتخنثة)!!.

وفي الصفحة عينها: «وكان عمر بن الخطاب صعبًا عظيم الهيبة، لا يحابي أحدًا.. وكان أكابر الصحابة يتحامونه ويتفادون من لقائه».

كان أبو سفيان في مجلس عمر وهناك زياد بن سمية، فتكلم زياد فأحسن وهو يومئذ غلام، فقال علي: لله هذا الغلام لو كان قرشيًا لساق العرب بعصاه! فقال له أبوسفيان: أما والله لو عرفت أباه لعرفت أنه من خير أهلك! قال: ومن أبوه؟... قال علي: فما يمنعك من استلحاقه؟ قال: أخاف هذا. وأشار إلىٰ عمر»[٢].

---

(١) شرح ديوان الحماسة، (٤ / ١٨٨١ - ١٨٨٢)، قال: «المراد بها: المرأة التي خَلقها وخُلُقها كما يكون للرجال»، و«كَنْدُش: لقب لص كان معروفًا عندهم».

(٢) الاستيعاب؛ لابن عبدالبر (١ / ١٥٥). في ترجمة زياد. وقال ابن العربي في «العواصم»، (ص ٢٥١ - ٢٥٢): «وأما قولهم إن أبا سفيان اعترف به، وقال شعرًا فيه، فلا يرتاب ذو تحصيل في أن أبا سفيان لو اعترف به في حياة عمر لم يخفْ شيئًا، لأن الحال لم يكن يخلو من أحد قسمين: إما أن يرىٰ عمر إلاطته به كما روي عنه في غيره؛ فيُمضي ذلك، أو يرد ذلك، فلا يلزم أبا سفيان شيء باقتراف ما كان في الجاهلية. فذكرهم هذه الحكاية المخترعة الباردة المتهافتة الخارجة عن حد الدين والتحصيل لا معنىٰ له».

هذا الخبر في نظري مصنوع! والغرض منه تبرير عمل معاوية استلحاقه زيادًا، أما وجه الخوف من عمر؛ فلأن عمر حرَّم المتعة في الإسلام، فلا يريد أن تذكر متعة الجاهلية أمامه.

وعرف علي ﷺ قدر زياد، فولاَّه في عهده وقدمه، حتىٰ كان ما كان.. ولو كان ينظر إليه نظر الناس إلىٰ مثله ما قدَّمه! وهذه تكفي أن تكون حجة لمعاوية علىٰ من كان يُشَغب عليه، أليس علي سيد الفقهاء وإمامهم؟.

إلا أن ابن أبي الح حين يصف مواهب عمر (يسر حسوًا في ارتغاء)[1]، كأن يردف ذكر الهيبة بهذا الخبر:

«استدعىٰ عمر امرأة ليسألها عن أمر، وكانت حاملًا، فلشدة هيبته، ألقت ما في بطنها فأجهضت..»[2]، وبنىٰ علىٰ ذلك مسألة فقهية! وربما دارت هذه المسألة بين الفقهاء..

وتلفيق هذه القصة يشبه تلفيق قصة (محسّن) أو (مشبر) من فروع اجتماع السقيفة..!

إذ زعموا أن فاطمة كانت حاملًا فأجهضت خوفًا من عمر.. وسمي

---

(١) يُسِرُّ حَسْوًا فِيْ ارْتِغَاءٍ: أيْ يُظهر أخذ الرغوة وهو يحسو اللبن، يُضرب لمن يُظهر أمرًا وهو يريد غيره. «المستقصىٰ في أمثال العرب»، (٢ / ٤١٢).

(٢) قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»، (٨ / ٢٩١): «إنما ينقل مثل هذا جهالُ الكذابين، ويصدقه حمقىٰ العالمين، الذين يقولون إن الصحابة هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتىٰ أسقطت، وهذا كله دعوىٰ مختلق، وإفك مفترىٰ باتفاق أهل الإسلام، ولا يروج إلا علىٰ من هو من جنس الأنعام».

سقطها بمحسّن!، وقابلوه من العبرانية (لغة اليهود) بمشبّر، كما قابلوا الحسن والحسين بشبر وشبير، وزعموا أنهم أبناء هارون الذي جعلوه قبالة علي! ولا يصح من ذلك شيء[1]، ولتُنظر أسماء أبناء هارون في التوراة.

ثم يصف عمر بالشجاعة الخارقة لكن علىٰ وجه الجبرية فيقول:

«عمر هو الذي شيد بيعة أبي بكر، وأرغم المخالفين فيها، فكسر سيف الزبير لما جرده - انتصارًا لعلي بزعمهم-، ودفع في صدر المقداد - كذلك، ووطئ في السقيفة سعد بن عبادة -سيد الخزرج-، وحطم أنف الحباب بن المنذر الذي قال يوم السقيفة: (أنا جُذيلها المحكك وعُذيقها المرجّب)-، أي أنا المحنك المجرب المعد للصعاب - وتوعد من لجأ إلىٰ دار فاطمة من الهاشميين. .» ووقع الإجهاض كما سبق!!

أما شجاعة عمر؛ فشيء مفروغ منه، وحسبك أن الزبير من أقران علي. . ولا نازع في هذا الخبر ما دام في مصلحة الإسلام، لا لأغراض شخصية.

إلا أن الذي يرد عليه، هو أن الزبير كان صهر أبي بكر؛ لأن زوجه أسماء بنت أبي بكر، فهل من المعقول أن يأنف الزبير من حميه! والحمو يسمىٰ في

---

(١) أخرج الإمام أحمد في المسند (٧٦٩)، والحاكم في المستدرك (٤٧٧٣) عن علىٰ رضي الله عنه قال: لما وُلد الحسن سميته حربًا؛ فجاء رسول الله ﷺ فقال: «**أروني ابني ما سميتموه؟**»، قال: قلت حربًا، قال: «**بل هو حسن**»، فلما وُلد الحسين سميته حربًا؛ فجاء رسول الله ﷺ فقال: «**أروني ابني ما سميتموه؟**»، قال: قلت: حربًا ، قال: «**بل هو حسين**»، فلما وُلد الثالث سميته حربًا، فجاء النبي ﷺ فقال: «**أروني ابني ما سميتموه؟**»، قلت: حربًا، قال: «**بل هو محسّن**»، قال: «**سميتهم بأسماء ولد هارون: شبر وشبير ومشبر**»، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٧٠٦).

عصرنا بالعم، وكني عبدالله بن الزبير بأبي بكر تلميحًا إلىٰ جده الصديق، ولابد أنكم سمعتم بخبر أسماء أمه لما نازله الحجاج وهو معتصم بالبيت، وكان أول مولود للمهاجرين، وأسماء لقبها النبي ﷺ بذات النطاقين، وكانت توصل بنفسها الزاد إلىٰ الغار، وهي فتاة غير متوارية.

وعمر أول من حاسب العمال وسن قانون (من أين لك هذا) ص٦٨، وبدأ به عمرو بن العاص عامله علىٰ مصر ص٦٧، فأجابه بجواب لبق؛ كما هو منتظر من مثل عمرو، فكتب إليه: «لست من تسطيرك الكتاب وتشقيقك الكلام في شيء.. وقد وجهت إليك محمد بن مسلمة، فسلم إليه شطر مالك»، لكن في الخبر حشو خبيث يسر به الخبثاء!

وفي ص٦٩: «وكان الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ يأتون الشجرة التي كانت بيعة الرضوان تحتها فيصلون عندها، فقال عمر: أراكم رجعتم إلىٰ العزىٰ.. ثم أمر بقطعها..»[1]؛ قطعًا لذرائع الشرك.

ومن هذا الباب تعمُّد السفر إلىٰ بعض المشاهد لإقامة بعض الطقوس..!

وقلتُ مرتجلًا:

ليت عين الفاروق تشهد ما قد	حل بالإسلام الذي كان وَطّدْ
أين مال الإنسان شاهد أندا	دًا مقامات باسم دين محمدْ
سيطر الشرك في البلاد علىٰ التو	حيد فاجتاح ما به نتوحدْ

---

(١) أخرجه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها»، برقم (١٠٧)، وقال الحافظ ابن حجر: «عند ابن سعد بإسناد صحيح». وانظر: «تحذير الساجد»؛ للألباني، (ص ١٣٧ - ١٣٩).

ودعـيٌّ يـدعـو إلـىٰ (وحـدة الإسلام) لكنه بها يتصيدْ؟!.
يدّعي الأخذ بالجديد وما تجـ ـديـده إلا كـل غـث مـرددْ
أثقل السحت بطنه فهو إن را م انتقالًا يكاد يُحسب مقعدْ
وإلىٰ (تقريب المذاهب) داعٍ من قريب تلصصًا يتعمدْ
يُظهر القرب وهو يُضمر بُعْدًا هل لنا من يحل هذا المعقدْ؟

ثم أعاد نغمة أن عمر كان يحكم ثم ينقض - ص٧٠-، وقد أجبنا عن هذا في ما سبق، ومن الغريب أن تتفق عشرات المسائل في عهد عمر يحار فيها ويحلها له علي! مع أن أيام علي كانت أعقد من ذنب الضب!!

وأما تحديد عمر المهر فقد كان من حسناته لاسيما أنه حرم المتعة[1] فجعل إزاءها تخفيف المهر، ولكن امرأة حجته فيما يقال بآية: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾[2].

---

(١) بلغ تعاطي المتعة في إيران مبلغًا شنيعًا عافه الذوق السليم، مع قطع النظر عن الحل والحرمة.. فأخذ الشاه الكبير برأي عمر في تحريم المتعة، وتطهير البلاد من أوضار التلاعب بها.. ولذلك وجدنا خصوم عمر تحولوا إلىٰ خصومة الشاه! ومن خصومه دعيّ الوحدة الإسلامية الذي كان مشغوفًا بالمتعة! (منه). قلت: يؤكده - حاليًا - ما جاء في كتاب «المتعة - الزواج المؤقت عند الشيعة»؛ للدكتورة شهلا حائري.

(٢) روىٰ القصة عبد الرزاق في «المصنف» (١٠٤٢٠) عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قال عمر بن الخطاب: «لا تغالوا في مهور النساء، فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر؛ إن الله يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ من ذهب قال: وكذلك هي في قراءة عبد الله بن مسعود - فلا يحل لكم أن تأخذوا منه شيئًا)، فقال عمر: إن امرأة خاصمتْ عمر فخصمتْه» وضعفها الألباني -بزيادة اعتراض =

ولو أخذنا بفحوىٰ الآية؛ أي إرادة المبالغة، لم تكن الحجة قائمة ما دام الغرض المصلحة العامة. والآية لم ترد في سياق تقدير المهر، بل في سياق أدائه، فدلالتها علىٰ التحديد إشارية، فهي ليست نصًا في الموضوع، غاية ما هناك إفادة الجواز، وللإمام التصرف فيه للمصلحة.

ولكن ابن أبي الح في معرض السياسة العمرية الرشيدة يتلوىٰ تلوي الأفعوان؛ ليقف علىٰ مثل هذا الطعن: «وكان في أخلاق عمر وألفاظه جفاء وعنجهية ظاهرة.. فمنها الكلمة التي قالها في مرض رسول الله ﷺ (ومعاذ الله أن يقصد بها ظاهرها) - كذا -، ولكنه أرسلها علىٰ مقتضىٰ خشونة غريزته»؛ كأعرابي جاف!!.

وشرح ذلك أن رسول الله ﷺ قال في حال مرضه: «**ائتوني بكتف ودواة أكتب لكم كتابًا**».. فقال عمر: لعله يُهجر أي يخلط[1] .. وهو من صفات

= المرأة- في «إرواء الغليل»، (١٩٢٧). ومما يدل علىٰ ضعفها: أنه قد صح عن عمر النهي عن المغالاة في المهور من طريق صحيح، وليست فيه هذه الزيادة المنكرة: عن أبي العجفاء السلمي قال: قال عمر بن الخطاب: «ألا لا تغالوا صدقة النساء؛ فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوىٰ عند الله لكان أولاكم بها نبيُّ الله ﷺ، ما علمتُ رسول الله ﷺ نكح شيئًا مِن نسائه ولا أُنكح شيئًا مِن بناته علىٰ أكثر من ثنتي عشرة أوقية». رواه الترمذي (١١١٤)، وصححه الألباني.

(١) أخرجه البخاري (٥٩٦٩)، ومسلم (١٦٣٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما: لما حضر رسول الله ﷺ - يعني الوفاة - وفي البيت رجال فيهم عمر، فقال رسول الله ﷺ: «**هلم أكتب كتابًا لا تضلون بعده**»، فقال عمر: «إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله»، واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتابًا لا تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما =

الحمىٰ إذا اشتدت، والنبي توفي بالحمىٰ التي اعتادته بحسب مناخ المدينة.

= أكثروا اللغو والاختلاف عند رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ: «قوموا». قلت: والرافضة يدعون أن عمر رضي الله عنه قال: إن رسول الله ﷺ يُهجر ، وهذا من الكذب عليه، وإنما قال - كما سبق -: «غلب عليه الوجع»، وأما الرواية الأخرىٰ لمسلم، ففيها: «وقالوا ما شأنه؟ أهجَر؟ استفهموه، قال: «دعوني. .»، فقال النووي في شرحه لمسلم (١١ / ٩٢ - ٩٣): «وإنما جاء هذا من قائلة استفهامًا؛ للإنكار علىٰ من قال لا تكتبوا، أي لا تتركوا أمر رسول الله ﷺ وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه ﷺ لا يهجر، وإن صحت الروايات الأخرىٰ كانت خطأ من قائلها، قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي ﷺ من هذه الحالة الدالة علىٰ وفاته، وعظيم المصاب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرىٰ الهجر مجرىٰ شدة الوجع».
قلتُ: وأيضًا: ليس فيها تحديد القائل ، فلعله أحد الذين كانوا حديثي عهد بإسلام، فلم يثبت أبدًا أن أبا بكر قال هذه الكلمة أو عمر أو عثمان أو علي أو الزبير أو طلحة أو أحد من كبار أصحاب النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ويُقال -من باب إلزام الرافضة-: لعل القائل عليٌ رضي الله عنه! فماكان جوابكم عنه، فهو جوابنا عن غيره، وحاشاه وغيره من ذلك.
وقول عمر رضي الله عنه: «حسبنا كتاب الله»؛ أي ما جاء في كتاب الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾، أي أن الدين كمل، فدعوا رسول الله ﷺ يرتاح ، وهذا اجتهاد منه رضي الله عنه. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»، (١ / ٢٠٨ - ٢٠٩): «ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس علىٰ الوجوب، وأنه من باب الإرشاد إلىٰ الأصلح؛ فكرهوا أن يكلفوه من ذلك ما يشق عليه في تلك الحالة، مع استحضارهم قوله تعالىٰ: (ما فرطنا في الكتاب من شيء)، وقوله تعالىٰ: (تبيانا لكل شيء)، ولهذا قال عمر: « حسبنا كتاب الله «، وظهر لطائفة أخرىٰ أن الأولىٰ أن يكتب لما فيه من امتثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح، ودل أمره لهم بالقيام علىٰ أن أمره الأول كان علىٰ الاختيار، ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أيامًا، ولم يعاود أمرهم بذلك، ولو كان واجبًا لم يتركه لاختلافهم؛ لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف».
ويُقال - من باب إلزام الرافضة -: هل كان علي حاضرًا رضي الله عنه في هذه الحادثة؟. . =

وهذا التوجيه إنما يُصار إليه علىٰ تقدير صحة الحديث، وهو لا شك غير صحيح، إذ هو من أضعف أخبار الآحاد، إذ وقع مضمونه المزعوم بين جمع من الرجال، ولم يروه إلا غلام!.

إلا أن الممارين تعلقوا به زاعمين أنه في مصلحتهم، ولا يريدون أن يعترفوا بأنه ذو حدين!

ثم إن إقرار هذا الحديث ينافي ما زعموه من أحاديث ملفقة تفيد الوصية لفلان..!

فكان من مصلحتهم ألا يُقروا هذا الحديث بداعي الطعن في عمر، ولكن من لنا بإقناع قوم قاعدتهم أن لا يقنعوا؟.

كان ابن أبي الحديد من حيث مذهب الاعتزال المتأخر يعيش علىٰ هامش التشيع، كما أن التشيع يعيش علىٰ هامش الاعتزال، بما وقع بين المذهبين من تبادل، لذلك نجده إذا التمس المطاعن لعمر لا يجهز عليه إجهاز الرافضة.. بل يدهن مطاعنه بأخبار ملطفة، مثل أن أحدهم اقترح علىٰ عمر أن يلين مطعمه ومشربه، فاحتج عليه عمر بقوله: «رأيت الله نعىٰ علىٰ قوم شهواتهم فقال: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا﴾..» ص٦٨ .

ومثل هذا الجواب له دخل كبير في تقدير الزهد مع التمكن الواسع، وهذا الخبر يزيف صيغة: «لشد ما تشطرا ضرعيها»، كما سبق، وعطف علىٰ هذا

= قطعًا سيقولون: نعم فيُقال لهم: لماذا لم يذهب ويأتي بالدواة والقلم ويكتب؟! وانظر: «شبهات شيعية مع الرد عليها»؛ للشيخ عثمان الخميس.

الخبر خبر إسلام عمر حين قصد مجلس النبي ﷺ متقلدًا بسيفه، فتلقاه النبي وأخذ بحمائل سيفه، وهو يقول: «اللهم أعز الإسلام بعمر»، فقال عمر علىٰ الفور: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله»، فكبَّر المسلمون فرحًا.. ومنذ ذلك اليوم جهر المسلمون بإسلامهم، وخرجوا إلىٰ الطريق يكتنفهم بَطلان: عمر وحمزة رضي الله عنهما، والنبي ﷺ في وسطهم[1].

---

(١) أخرجها - بهذا السياق - ابن الجوزي في «مناقب عمر» (ص ١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٤٠)، بسند ضعيف، لكنها صحت بسياق آخر، قال ابن إسحاق: وحدثني نافع مولىٰ عبدالله بن عمر، عن ابن عمر قال: لما أسلم أبي عمر قال: أيّ قريش أنقل للحديث؟ فقيل له: جميل بن معمر الجمحي قال: فغدا عليه. قال عبدالله بن عمر: فغدوت أتبع أثره، وأنظر ما يفعل، وأنا غلام أعقل كل ما رأيت، حتىٰ جاءه، فقال له: أعلمت يا جميل أني قد أسلمت ودخلت في دين محمد؟ فوالله ما راجعه حتىٰ قام يجر رداءه واتبعه عمر، واتبعت أبي، حتىٰ إذا قام علىٰ باب المسجد صرخ بأعلىٰ صوته: يا معشر قريش - وهم في أنديتهم حول الكعبة - ألا إن عمر بن الخطاب قد صبأ. قال ويقول عمر من خلفه: كذب، ولكنىٰ قد أسلمت، وشهدت أن لاإله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله. وثاروا إليه؛ فما برح يقاتلهم ويقاتلونه، حتىٰ قامت الشمس علىٰ رؤوسهم. قال وطلع، فقعد وقاموا علىٰ رأسه وهو يقول: افعلوا ما بدا لكم، فأحلف بالله أن لو قد كنا ثلاث مئة رجل لقد تركناها لكم أو تركتموها لنا، قال: فبينما هم علىٰ ذلك إذ أقبل شيخ من قريش، عليه حلة حبرة وقميص موشىٰ، حتىٰ وقف عليهم فقال: ما شأنكم؟ قالوا: صبأ عمر، فقال: فمه؟ رجل اختار لنفسه أمرًا فماذا تريدون؟ أترون بني عدي بن كعب يسلمون لكم صاحبهم هكذا! خلوا عن الرجل. قال: فوالله لكأنما كانوا ثوبًا كشط عنه. قال: فقلت لأبي بعد أن هاجر إلىٰ المدينة: يا أبت، من الرجل الذي زجر القوم عنك بمكة يوم أسلمت، وهم يقاتلونك؟ فقال: أىْ بني، العاص بن وائل السهمىٰ. أخرج القصة ابن حبان في «موارد الظمآن» (١٨٢٩)، وابن هشام في «السيرة» (١/ ٢٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٨٥) مختصرة. قال الحافظ =

فكم بين إسلامٍ هذا شأنه، وبين إسلامٍ وقع عفوًا.. وتحت ستار التقية؟ ولا عبرة بالمسافة بين إسلام وإسلام.. إذ كان عمر كالجواد الذي نزل إلىٰ الحلبة متأخرًا فسبق الأولين والآخرين، برغم أنوف الناصبين العداوة للإسلام من وراء تاريخه؟! ومازالوا يلوثونه بأوضار المجوسية؛ حتىٰ مسخوه وأزالوا رونقه، وهم علىٰ ذلك دائبون.

وفي ص٧٢ قول عمر عند موته: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر -، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني؛ - يعني رسول الله ﷺ -».

وهذه الكلمة التي أرسلها عمر علىٰ سجيتها دليل طبيعي علىٰ أنه ليس هناك وصية ولا غدير ولا سدير..!

ولا يمكن تعقيب كل ما شحن به الشارح كتابه من أخبار القصاص للطعن الناعم!، وفي النماذج التي أوردناها كفاية ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ غير قلب!.

وعلل ذلك بقوله: «وهذا أمر مركوز في طبيعة البشر وخصوصًا طينة[1]

= ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣٩): وهذا إسناد جيد قوي، وهو يدل علىٰ تأخر إسلام عمر؛ لأن ابن عمر عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة وكانت أحد في سنة ثلاث من الهجرة، وقد كان مميزًا يوم أسلم أبوه، فيكون إسلامه قبل الهجرة بنحو من أربع سنين، وذلك بعد البعثة بنحو تسع سنين والله أعلم. اهـ وحسن إسنادها الألباني في «صحيح موارد الظمآن» (٢١٨١)، وحسنها أيضًا الشيخ مصطفىٰ العدوي في «الصحيح المسند من فضائل الصحابة» (ص ٨٢ - ٨٣).

(١) لا يبعد أن يكون لفظ طينة محرفًا عن طبيعة. (منه).

العرب. .» ص٧٣، فنقول له: أليس الذي التزمته من الطينة نفسها، يا بعيدًا عنها!.

ولما فاز سهم عثمان يوم الشورىٰ، قال علي لعبدالرحمن بن عوف: «والله ما فعلتَها إلا لأنك رجوتَ منه ما رجا صاحبكما من صاحبه؛ - أي عمر من أبي بكر - دق الله بينكما عطر منشم»، يعني وقوع خلاف بين عبدالرحمن وبين عثمان فيما بعد! ولكن عطر منشم[1] لم يُدق بين الرجلين كما دق بين علي وابن عمته؟ لأن أم الزبير صفية بنت عبدالمطلب، وشتان ما بين الدقين، وربما كان هذا الخبر من الملفقات!

وفي ص٧٤: «لما طعن عمر قيل له: لو استخلفت؟ فقال: لو كان أبوعبيدة حيًا لاستخلفته. . ولو كان سالم مولىٰ أبي حذيفة حيًا لاستخلفته».

إن في هذا الخبر مطالب جوهرية؛ منها: أن عمر لم يكن واثقًا بالرهط الذين تركهم ووسم كلا بما يستحق! ولإبراء ذمته فرض مجلس الشورىٰ، وربما كان ذلك مفتاحًا لمبدأ الجمهورية الذي ما كان للعرب به إلمام، وقد أيدت الوقائع التالية لأيام عمر قوة فراسة عمر.

ومنها: أنه ذكر ميتًا كان يثق به، ولو كان حيًا وعهد إليه لقيل إنما فعل ذلك مكافأة له علىٰ موقفه يوم السقيفة، وذكره في معرض الموت دليل علىٰ خلوص النية ومحض النصيحة للإسلام، دون التفات إلىٰ اعتبارات عادية

---

(١) منشم: امرأة عطارة غمسوا أيديهم في عطرها، وتحالفوا بالاستماتة في الحرب، وقيل: كانت امرأة تبيع الحنوط، وسموه عطرًا؛ لأنه طيب الموتىٰ، «المستقصىٰ من أمثال العرب»، (١ / ١٨٤).

ابتلي بها ذوو المآرب العادية.

وأما ترشيحه لسالم وهو مولىٰ، لولا أنه ميت، فدليل علىٰ تغلغل روح الديمقراطية في نفس عمر، مع منافاته إلىٰ حد لقاعدة الخلافة في قريش، ليجدع أنوف الطامعين في منصب الخلافة للأبهة والفخفخة، وفي تولي المولىٰ حسم لتنافس الأقران[١].

هل أدل علىٰ سلامة عمر من المقاصد التافهة من أنه لم يرشح ابنه عبدالله قائلًا: «حسب آل عمر أن يحاسب منهم واحد، ما حمدتها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتي» ص٧٤ .

ثم أورد قصصًا تشبه أن تكون لفقت لملء الفراغ، وذلك أن الذين دونوا

---

(١) هذا غير صحيح. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما ما يُروىٰ من ذكره لسالم مولىٰ أبي حذيفة؛ فقد عُلم أن عمر وغيره من الصحابة كانوا يعلمون أن الإمامة في قريش، كما استفاضت بذلك السنن عن النبي ﷺ، ففي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان**»، وفي لفظ: «**ما بقي منهم اثنان**».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مؤمنهم تبع لمؤمنهم، وكافرهم تبع لكافرهم**» رواه مسلم، وفي حديث جابر قال: «**الناس تبع لقريش في الخير والشر**»، وخرج البخاري عن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله علىٰ وجهه، ما أقاموا الدين**»، وهذا مما احتجوا به علىٰ الأنصار يوم السقيفة، فكيف يُظن بعمر أنه كان يولي رجلا من غير قريش؟ بل من الممكن أنه كان يوليه ولاية جزئية، أو يستشيره فيمن يولي، ونحو ذلك من الأمور التي يصلح لها سالم مولىٰ أبي حذيفة، فإن سالمًا كان من خيار الصحابة، وهو الذي كان يؤمهم علىٰ عهد رسول الله ﷺ، لما قدم المهاجرون». «منهاج السنة: ٦ / ١٥١-١٥٢».

التاريخ بعد قرن أو قرنين وجدوا فراغًا كبيرًا ملأوه بالتلفيق. . ولذلك لا أعبأ إلا بأمهات المسائل، ولا أبالي بفلان وفلان.

والملفقون منهم المتحيز المتلاعب. . ومنهم الطيب القلب الذي يريد مداواة الجروح، ومنهم المرتئي رأيًا في توجيه مجرىٰ الحوادث أو حل عقدة من العقد، فدس رأيه علىٰ شكل واقعة. . وكان التناقض لابد من وقوعه، حتىٰ لو سلمت النيات، فكيف والنيات علىٰ الإجمال غير سالمة من دخَل أو دغَل.

ولكن أعجبني قول أبي طلحة الذي فوض إليه عمر حراسة الشورىٰ: (أنا كنت لأن تدافعوها أخوف مني عليكم أن تنافسوها)[١]! أي: أنا خفت أن تزهدوا جميعًا في الخلافة، فيبقىٰ المسلمون بغير خليفة، وإذا أنتم تنافسون عليها، وأنذرهم بأنه سيفعل ما أوصاه به عمر.

وبلغت الحال بعلي - والعهدة علىٰ الراوي - أنه قال لسعد: «اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، أسألك برحم ابني هذا من رسول الله، وبرحم عمي حمزة. . ألا تكون مع عبدالرحمن ظهيرًا لعثمان»[٢] ٧٥ .

ولما قضي الأمر قال علي: ليس هذا بأول يوم تظاهرتم فيه علينا، فقال له عبدالرحمن: لا تجعل علىٰ نفسك سبيلًا يا علي، يشير إلىٰ الصلاحية التي أناطها عمر بأبي طلحة، وكان أضاف إليه خمسين رجلًا من الأنصار.

---

(١) تاريخ الطبري (٢ / ٥٨٢)، بسند ضعيف.

(٢) تاريخ الطبري (٢ / ٥٨٢)، بسند ضعيف - كما سبق -، ضمن قصة الشورىٰ.

أما والله، إنه لولا تدبير عمر وحزمه ونظره لمصلحة المسلمين من بعده لتمزقت وحدة المسلمين من ذلك اليوم، ولكن تدبير عمر مد في عمرها اثنتي عشرة سنة، وكان الإنشقاق متوقعًا من يوم السقيفة، لولا حزم عمر أيضًا، فالإسلام مدين لعمر مادام علىٰ وجه الأرض مسلم.

وبعد أن سرد الشارح أمورًا عن عثمان، قال: «والذي نقوله نحن إنها وإن كانت أحداثًا . . إلا أنها لم تبلغ المبلغ الذي يستباح به دمه» ص٧٨ .

ولعل هذه الكلمة من الكلمات الصائبة التي جرىٰ بها قلم ابن أبي الحديد علىٰ قلتها . .

ثم قال: «وأمير المؤمنين أبرأ الناس من دمه، وقد صرح بذلك في كثير من كلامه: (والله ما قتلتُ عثمان ولا مالأت علىٰ قتله)، ولكن الخصوم قد يتجرأون بغير هذا . . ورسائل إخوان الصفاء صريحة في الموضوع، وإن كانت علىٰ سبيل الرمز كما سبق.

وكان في وسع المتألبين، وفيهم محمد بن أبي بكر ربيب علي . . القبض علىٰ مروان الذي تركزت عليه التهمة، ولقد أسر في حرب الجمل، وصار في حوزة علي، ثم أطلق سراحه.

ولكن عليًا ﵁ يقول: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله علىٰ العلماء ألا يقارّوا علىٰ كظة ظالم ولا سغب مظلوم؛ لألقيت حبلها علىٰ غاربها . . ».

المقارّة بالشد: الإقرار علىٰ الشيء، والكظة الشبع الثقيل، والسغب

الجوع، ومعنىٰ حضور الحاضر: «لولا وجود من ينصرني، لا كما كانت الحال بعد وفاة رسول الله ﷺ» ص٨٠ .

ومعنىٰ هذا أنه لم يحظ بمن يؤازره إلا بعد قتل عثمان، ولو وجد قبل ذلك من ينصره لما قصر. . !

وفي ص٨١ قول الخطيب: «بما اهتديتم في الظلماء، وتسنمتم العلياء»، وبعدها جمل متقطعة لم أكد أفهمها، ولم أراجع الشرح عليها.

وفي ص٨٣ ما يفيد أن العباس وأبا سفيان راجعا عليًا للمبايعة له، ونقض بيعة السقيفة، فقال:

«أيها الناس شقوا أمواج الفتن بسفن النجاة، وعرجوا عن طريق المنافرة، وضعوا تيجان المفاخرة. .»، وعلائم الصنعة ظاهرة! ومنها تعبير (سفن النجاة) ص٨٥ .

ومما جاء فيها: «فإن أقل يقولوا حرص علىٰ الملك، وإن أسكت يقولوا جزع من الموت».

وهل هناك شيء لا يقال فيه ما يقال؟ والعبارة مع قطع النظر عن نسبتها، تشرح لنا ما كان يدور في بعض الرؤوس من نزعات، ومنها الاهتمام بما يقال. . والنبي ﷺ لما قام بالأمر وكان علىٰ ثقة من أمره، لم يبال بما يقال!

ومنها: «بل اندمجت علىٰ (مكنون علم). . لو بحت به لاضطربتم اضطراب الأرشية»!

الأرشية: جمع رشا، هو الحبل، أي اضطرابها في البئر عند الاستقاء.

ومن الأكاذيب الملصقة بالبراء بن عازب: «لم أزل لبني هاشم محبًا، لما قبض رسول الله ﷺ خفت أن تتمالأ قريش علىٰ إخراج هذا الأمر عنهم، فأخذني ما يأخذ الوالهة العجول؟.. وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة، وهم محتجزون بالأزر الصنعانية، لا يمرون بأحد إلا خبطوه، وقدموه، فمدوا يده فمسحوها علىٰ يد أبي بكر.. فأنكرت عقلي، وخرجت أشتد حتىٰ انتهيت إلىٰ بني هاشم.. فضربت عليهم الباب ضربًا عنيفًا».

وظاهر العبارة يدل علىٰ أن البراء سلم من الخبط المزعوم، ولكنه لم يسلم من (الخبط) المنسوب إليه!

وفي ص٨٧: «لما اجتمع المهاجرون علىٰ بيعة أبي بكر أقبل أبو سفيان وهو يقول: أما والله أني لأرىٰ عجاجة لا يطفئها إلا الدم. يا لعبد مناف، فيم أبوبكر من أمركم؟ أين المستضعفان: يعني عليًا والعباس؟..» إلخ.

وهذا الخبر يشبه سالفه.. لأن المعروف أن بني أمية لا يودون أن تكون الزعامة في بني هاشم[1]، وحاربوا النبي ﷺ في هذا السبيل.. ومر في الخبر

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكل من يعرف الأمور العادية، ويعرف ما تقدم من سيرة القوم؛ يعلم أن بني هاشم وبني أمية كانوا في غاية الاتفاق في أيام النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، حتىٰ أن أبا سفيان لما خرج من مكة عام الفتح يكشف الخبر ورآه العباس؛ أخذه وأركبه خلفه، وأتىٰ به النبي ﷺ، وطلب من النبي أن يشرفه بشيء لما قال له: إن أبا سفيان رجل يحب الشرف، وكل هذا من محبة العباس لأبي سفيان وبني أمية؛ لأنهم كلهم بنو عبد مناف.

وحتىٰ أنه كان بين علي وبين رجل آخر من المسلمين منازعة في حد، فخرج عثمان في=

السالف زعم أن قريشًا تتمالأ علىٰ بني هاشم! دع أن قريش تكنّ الحقد لعلي؛ لأنه جندل أبطالها فيما زعموا.. فكيف تسمح نفس زعيمها أبي سفيان بأن يلي الخلافة المستضعفان؟.

قلما وجدت خبرًا ثم فقدت ما يقابله.. ولذلك لا ينبغي أن يوثق إلا بأمهات المسائل (ودعني من بنيات الطريق).

- ومما اشتمل عليه نهج البلاغة من المتناقضات: أنك تجد معظم خطبه يتجشأ زهدًا وعزوفًا عن الدنيا.. وبين الزهد والعزوف مفاجآت.. «فوالله مازلت مدفوعًا عن حقي مستأثرًا عليَّ.. منذ أن قبض الله نبيه حتىٰ يومنا هذا» ص. ٨٧.

وهذا اعتراف من صاحب الخطبة أن عليًا كان يطلب حقًا شخصيًا، وينافح دونه، ويصارع عليه، ويدعي أنه مغبون..

وفي الشرح: «لا أقعد عن الحق والانتصار لنفسي وسلطاني؟! فيكون حالي من القوم حال الضبع مع صائدها.. ولكني أحارب من عصاني بمن أطاعني حتىٰ أموت».

= موكب فيهم معاوية ليقفوا علىٰ الحد، فابتدر معاوية وسأل عن معلم من معالم الحد: هل كان هذا علىٰ عهد عمر؟ فقالوا: نعم، فقال: لو كان هذا ظلمًا لغيَّره عمر. فانتصر معاوية لعلي في تلك الحكومة، ولم يكن علي حاضرًا، بل كان قد وكل ابن جعفر. فلما رجعوا ذكروا ذلك لعلي، فقال: أتدري لمَ فعل ذلك معاوية؟ فعل لأجل المنافيّة، أي لأجل أنا جميعًا من بني عبد مناف.. والمقصود أن بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الأمر علىٰ عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، وإنما وقعت الفرقة بينهم بعد ذلك لما تفرقوا في الإمارة». «منهاج السنة»، (٦ / ١٦٨-١٧٠).

ثم عقب ذلك بقوله: «إن الاستئثار عليّ لم يتجدد الآن ولكنه كان منذ قُبض رسول الله ﷺ» ص٨٨، فقد سوىٰ بينه وبين خصومه في الطلب.. وإن كان الملحوظ أنه أحق منهم عند النطق بهذا الكلام[1].

وفي ص٨٩: «جاءه الحسن ابنه فبكىٰ بين يديه، قال: ما بالك؟ قال: أبكي لقتلك بمضيعة.. أما إني أمرتك - أشرت عليك - فعصيتني! فقال له: لا تزال تحن حنين الأمة!.. قال: أمرتك حين أحاط الناس بعثمان أن تعتزل، فإن الناس إذا قتلوه طلبوك.. ثم أمرتك لما قتل عثمان أن لا توافقهم علىٰ البيعة حتىٰ يجتمع الناس فلم تفعل..»، أي أنه استعجل في قبول البيعة، فكانت أشبه بالفلتة التي عناها عمر[2] ونصيحة الحسن هذه - إن صحت - فهي أشبه بخلق السيد رضي الله عنه، وربما كانت من صناعة صانع أراد توجيه أمر قد فات، وقيل فيه هيهات!

---

(١) روي عن الإمام أحمد - وقد سئل عن الأحق بالخلافة في عهد علي - فقال: لم يكن في عهد علي أحق بالخلافة من علي، وعلىٰ هذا لا عبرة لاستشهاد بعضهم بما وقع في مسند أحمد؛ لأن أحمد لو كان يعتد به لم يُجب بمثل هذا الجواب. (منه).

(٢) مما نُسب إلىٰ عمر رضي الله عنه أنه قال: كانت بيعة أبي بكر فلتة، فتمت، فلا تعودوا لمثلها. (منه)، قلت: هو في «البخاري»، (برقم ٦٨٣٠)، قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»، (٥ / ٤٦٩ - ٤٧٠) : «معناه أن بيعة أبي بكر بودر إليها من غير تريث ولا انتظار؛ لكونه كان متعينًا لهذا الأمر، كما قال عمر: «ليس فيكم من تُقطع إليه الأعناق مثل أبي بكر»، وكان ظهور فضيلة أبي بكر علىٰ من سواه، وتقديم رسول الله ﷺ له علىٰ سائر الصحابة أمرًا ظاهرًا معلومًا، فكانت دلالة النصوص علىٰ تعيينه تغني عن مشاورة وانتظار وتريث، بخلاف غيره، فإنه لا تجوز مبايعته إلا بعد المشاورة والانتظار والتريث، فمن بايع غير أبي بكر عن غير انتظار وتشاور؛ لم يكن له ذلك».

ومن هذا الباب ما يُنسب إلىٰ المغيرة بن شعبة لما استشاره علي في أمر معاوية، ثم لم يقبل مشورته.. ص٩٠ .

وفي هذه الصفحة: «لما خرج الزبير وطلحة من المدينة إلىٰ مكة لم يلقيا أحدًا إلا وقالا له: ليس لعلي في أعناقنا بيعة وإنما بايعناه مكرهين..».

بعده: «لما سار الزبير وطلحة من مكة ومعهما عائشة يريدون البصرة.. قال علي: أيها الناس إن عائشة سارت إلىٰ البصرة ومعها طلحة والزبير، وكل منهما يرىٰ الأمر له دون صاحبه، أما طلحة فابن عمها، وأما الزبير فختنها! والله لو ظفروا بما أرادوا ليضربن أحدهما عنق صاحبه..» ص٩١ .

هذه النفثات لا تخلو من حقائق[1].. وإن كانت دعوىٰ الإكراه غامضة!

---

(١) أي حقائق - عفىٰ الله عنك -! بل هي من أباطيل المؤرخين، فعائشة وطلحة والزبير ﭫ لم يُخالفوا عليًا ﭬ في أمر البيعة أبدًا، إنما كان خلافهم اجتهاد منهم في أمر قتلة عثمان، ووجوب تعجيل الاقتصاص منهم، وهم يعلمون أحقيته في الخلافة، وقد ثبت ما يُكذب ما نقله الملاح عن ابن أبي الحديد، فقد قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»، (١٣ / ٣٤ - ٣٥): «أخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جاوان قال: قلت له: أرأيت اعتزال الأحنف ما كان؟ قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعني النبوي - وفيهم علي والزبير وطلحة وسعد، إذ جاء عثمان - فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه - قال الأحنف: فلقيت طلحة والزبير فقلت: إني لا أرىٰ هذا الرجل - يعني عثمان - إلا مقتولا، فمن تأمراني به؟ قالا: علي، فقدمنا مكة، فلقيت عائشة وقد بلغنا قتل عثمان؛ فقلت لها: من تأمريني به؟ قالت: علي، قال: فرجعنا إلىٰ المدينة؛ فبايعت عليًا..». وانظر: «الانتصار للصحب والآل»؛ للدكتور إبراهيم الرحيلي، (ص ٢٣٤ وما بعدها)، و«حقيقة الخلاف بين أمير المؤمنين علي، وعائشة والزبير وطلحة ﭫ..»؛ للدكتور محمد أبا الخيل.

وقد سبق للمدعي ادعاء مثلها . .

ولكن النفثات تخف قيمتها عند هذه الكهانة : «والله ليقتلن ثلثهم وليهربن ثلثهم وليتوبَنَّ ثلثهم»، لاسيما «وإنها التي تذبحها كلاب الحوأب»[1]، فإنما هي من صنع الدعاة. . ومن هذا الباب حديث «الفئة الباغية»[2] فلا تغفل.

أقول: إن في تاريخنا عقدتين من أصعب العقد لا تشبههما عقدة الوصية

(١) حديث «الحوأب» أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٤٢٩٩)، وغيره: لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلًا نبحت الكلاب، قالت: أي ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب، قالت: ما أظنني إلا أني راجعة، فقال بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيُصلح الله ﷻ ذات بينهم، قالت: إن رسول الله ﷺ قال لها ذات يوم: «كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب». وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (برقم ٤٧٤).
قلتُ: والحديث - لمن تأمله - يدلّ علىٰ حسن قصد الصحابة ﷺ، فقد أشار عليها من معه - ولعله الزبير وطلحة - بالمضي؛ لعله إذا رآها المسلمون أصلح الله ذات بينهم. ، وهذا يعني - أيضًا - أن عائشة ﵂ لم تخرج أصلًا بقصد القتال، لا كما يزعم من قلّ حظه من العلم وعُدِم نصيبه من الإيمان؛ ممن يطعنون في عرض رسول الله ﷺ، من الرافضة وأشباههم».

(٢) بل أخرجه البخاري (٢٨١٢)، ومسلم (٢٩١٦). قال شيخ الإسلام في «منهاج السنة»، (٤ / ٤٢٠): «هذا دليل علىٰ أن معاوية وأصحابه بغاة، وأن قتال علي لهم قتال أهل العدل لأهل البغي؛ لكنهم بغاة متأولون، لا يكفرون ولا يفسقون، ولكن يُقال: ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم، فإن الله لم يأمر بقتال كل باغ، بل ولا أمر بقتال البغاة ابتداء، ولكن قال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء، بل أمر إذا اقتتلت طائفتان من المؤمنين أن يُصلح بينهما، وهذا يتناول ما إذا كانتا باغيتين أو أحداهما باغية. . .».

ولا عقدة السقيفة، لأن هاتين العقدتين حلهما الزمن.

الأولىٰ: عقدة عثمان في الشطر الثاني من خلافته، ومهما قبل في عثمان فقد نال عقابه - عفىٰ الله عنه[1].

والعقدة الثانية: ما نجم عن العقدة الأولىٰ.

إن النبي ﷺ توفي وهو يبدي الرضا عن رجال بأعيانهم، بل لهم سمة مشهورة لا يستطاع إنكارها، وهي (العشرة المبشرة).

فمضىٰ أبوبكر وعمر سالمين، وكان عهدهما امتدادًا لعهد الرسالة بغير شك، ومضىٰ بعدهما عثمان وهو يتشحط بدمه، وسعيد بن زيد لم يلمع له اسم، وسعد بن أبي وقاص اجتهد أن لا يلوث يده، مع لمعان اسمه في تقويض عرش الأكاسرة، وعبدالرحمن بن عوف كان حكيمًا، فسلَّ نفسه من الفتنة سل الشعرة من العجين، فهو من الدهاة الصامتين، ودهاؤه ظهر في تصفيته لأمر الشورىٰ.

وبقي عندنا ثلاثة أقران، كلهم طامح، وكلهم قوي، وكلهم لا يرىٰ للآخر فضلًا عليه، ولا يريد أن يُسلم له عن طواعية، مع ما بينهم من قرابة وصهر وسابقة.

(١) هذا من تهورات الملاح، وجرأته غير المحمودة - كما سبق -، مما أوقعه فيما نهىٰ عنه غيره، من التعرض لمقام الصحابة ﷺ، وقد أجاب العلماء عن جميع ما أثاره المغرضون وأهل البدع علىٰ عثمان رضي الله عنه؛ كما تجده في «منهاج السنة»؛ لشيخ الإسلام، و«العواصم»؛ لابن العربي، و«فضائل عثمان»؛ لعبدالله بن الإمام أحمد، و«خلافة عثمان»؛ للدكتور محمد بن صامل السلمي، و«استشهاد عثمان ووقعة الجمل»؛ للدكتور خالد الغيث، وغيرها.

وكان طلحة والزبير يريان - ومن ورائهما قريبتهما أم المؤمنين ذات المقام المكين- يريان أن الخلافة إذا دخلت بيت علي لم تخرج منه؛ لإدلائه بالقرابة من أول الأمر، والقرابة ملازمة له ولأولاده.. وكانت المصيبة الخالدة في هذا الإدلاء[١].

فالعقدة علىٰ هذا كانت مستحكمة في عهدهم، وزادت استحكامًا من بعدهم؛ لأن المؤرخين لاسيما الفقهاء حاروا في أمرها، ناظرين إلىٰ هذا السؤال: كيف اجتمع الرضا والبشارة والخوض في دماء المسلمين!

وكان للعلماء رأي سديد في طي هذه الصحيفة، والمرور بها مر الكرام[٢]؛ لأنها في حكم المتشابهات.. ولكن ماذا نصنع؟ والنواعب تنعب في كل فرصة مواتية .. ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾، والذي قر عليه رأي الجماعة: الحكم بالحق لعلي، وبالتوبة لطلحة والزبير.

وحكموا علىٰ معاوية بالبغي[٣]، مع أن حجته أظهر من حجتهما، أي أنه كان لمعاوية شيء ملموس يتعلق به دونهما، وكأن سابقتهما شفعت لهما دونه.

والحكم بالبغي مأخوذ من قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ﴾

---

(١) هذا من ظنون الملاح الخاطئة، التي ساير فيها الروايات الضعيفة والباطلة، وقد مضىٰ الحديث عن سبب خلاف عائشة وطلحة والزبير مع علي رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) فليتك عملت برأيهم!

(٣) سبق معنىٰ «البغي»، والنقل عن شيخ الإسلام في الإصلاح بين الطائفتين، قبل القتال.

والآية تقتضي فريقًا ثالثًا يدخل بين الطائفتين للإصلاح؛ كما جرىٰ في أسباب النزول، فإن طائفتين من المؤمنين اقتتلوا، فدخل النبي بينهما مصلحًا، ولم يدخل بين علي ومعاوية فريق ثالث محايد، حتىٰ ينطبق حكم الآية.

والفقهاء الذين حكموا لعلي علىٰ معاوية فيما بعد.. هم الموالون لعلي من جماعتنا.. إذ كانوا هم شيعته الخالصة من الشوائب، فتأمل.

وفي ص٩١: «برز علي يوم الجمل ونادىٰ بالزبير: يا أبا عبدالله، فخرج الزبير، فتقاربا حتىٰ اختلفت أعناق خيلهما، فقال له علي: دعوتك لأذكرك حديثًا قاله لي ولك رسول الله ﷺ: أتذكر يوم رآك وأنت معتنقي فقال لك: أتحبه؟ قلت: فما لي لا أحبه وهو أخي وابن خالي؟ فقال: أما إنك ستحاربه وأنت ظالم له..»[١].

وهي قصة مشهورة وضعها بعض طيبي القلب.. وفي الصفحة عينها قصة نباح كلاب الحوأب لما مرت به عائشة، وهو من وضع القصاص، فلا تعبأ به[٢].

وفي ص٩٥: «أم محمد - ابن الحنفية - خولة.. واختلف في أمرها..». وعلام اختلف في أمرها! وهي من سبي بني حنيفة، قوم مسيلمة الكذاب، أخذت سبية في عهد أبي بكر، فوقعت في سهم علي رضي الله عنه، فكان له منها محمد المذكور.

ولكن ابن أبي الحديد وارب لإنفاذ مسألة فقهية؛ وهي أن أم محمد من سبي

(١) أخرجه - بهذا اللفظ - عبدالرزاق في مصنفه (٢٠٤٣٠)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، (برقم ٢٦٥٩).

(٢) سبق أنها قصة صحيحة.

أبي بكر، فكيف حل لعلي الخلو بها وأبوبكر غاصب، وتصرفاته غير شرعية..؟ فتصرف بعض الذاهبين إلىٰ هذا الرأي الأنوك لتوهية الاعتراض..!

«قال قوم: إنها من سبايا الردة، قوتل أهلها علىٰ يد خالد بن الوليد في أيام أبي بكر.. وقال قوم: هي سبية في أيام رسول الله ﷺ، قالوا: بعث رسول الله عليًا إلىٰ اليمن، فأصاب خولة في بني زبيد، وكانت زبيد سبتها من بني حنيفة في غارة لهم عليهم، فقال رسول الله ﷺ: إن ولدت منك غلامًا فسمه باسمي» ص.٩٥

وأثر الصنعة ظاهر، ونوك صانعها ظاهر..!

والذي رواه النسائي في الخصائص[1]: أن عليًا افترش جارية من سبي اليمن قبل وصوله إلىٰ النبي ﷺ، وجرت في ذلك مرافعة.. وتقدمت شهود.. فمن تلك الجارية؟ وهذا مما يلحق وصمة بمحمد حاشاه!

قال ابن أبي الح: «وقال قوم، وهم المحققون، وقولهم الأظهر!: إن بني أسد أغارت علىٰ بني حنيفة في خلافة أبي بكر فسبوا خولة، وقدموا بها المدينة، فباعوها من علي»، ونسب ذلك إلىٰ البلاذري!

وهذا الخبر لا يخلو من وصمة أيضًا، بل ربما كانت هذه الوصمة أشنع من تلك! لأن إغارة بني أسد إن كانت بإذن أبي بكر فقد رجع الأمر إلىٰ أبي بكر، وإن لم تكن بإذنه وجب تصحيح عملهم بمراجعته وتقديم ما غنموه إليه

(١) رقم (٨٥)، بسند حسن.

لتخميسه، ومنه أم محمد، وإلا كان عملهم غلولًا: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾!!.

فإن كان البلاذري مقرًا بما نقل، فالظاهر أنه أكثر من ابتلاع حب البلاذر..[1]

وبين ص٩٥ - ٩٦: قصة تتعلق بمحمد بن الحنفية وقصيدة في مدحه[2] منسوبة إلىٰ خزيمة بن ثابت الأنصاري[3] وكلتاهما من معمل (بيت الكذب)، ولا علم لخزيمة بإحداهما، كما لا علم لعلي بهذا النبأ: «ولقد شهدنا في عسكرنا هذا قوم في أصلاب الرجال وأرحام النساء سيرعف بهم الزمان..» وإنما صُنع هذا الخبر للتبشير..!

ومن معمل (بيت الكذب) أن عليًا كان يقتل رجلًا ويتعدىٰ آخر، فسألوه

---

(١) يُقال إن جماعة من طلبة العلم بلغهم أن حب البلاذر يزيد من الفهم ويقوي الحافظة، فانطلقوا إلىٰ العطار وتناولوا منه فوق الحاجة فتاهوا ولم يرجعوا إلىٰ المدرسة، وبعد أيام رجع أحدهم عريانًا.. إلا أنه أرخىٰ عذبة عمامته إلىٰ أسفل مبالغة في التستر! فسألوه عن رفقائه؛ فقال: إنهم فعلوا كذا.. فأصيبوا ، ولم ينجُ منهم غيري! (منه).

(٢) منها هذا البيت:

أبوك الذي لم يركب الخيل مثله علي وسماك النبي محمدا

أي -كما سبق - ومهما صدق الصدر شعرًا.. فالعجز من أكذب الكذب. (منه).

(٣) إنما علقوا هذه الفرية بخزيمة؛ لما اشتهر من أن النبي قبل شهادته مكان شهادتين، ولهذا سموه ذا الشهادتين. (منه)، قلت: كما في أبي دواد (٣٦٠٧) وصححه الألباني، قال له ﷺ: «بم تشهد؟»، فقال: بتصديقك يارسول الله، فجعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين.

عن ذلك، فقال: «سيخرج ممن اعتداه من يكونون موالين لي في آخر الزمان»؛ وربما كان هذا الخبر تفسيرًا للخبر السابق.

إلا أن ابن أبي الحديد لم ينقل الخبر الأخير؛ لأنه من أهل مذهب يقول بتحكيم العقل! فويلم العقل!! ولعله ينقله في جزء آخر!

وفي ص٩٦ وهي آخر صفحة: «قال الكلبي: قلت لأبي صالح: كيف لم يضع علي السيف في أهل البصرة بعد ظفره؟».

كأن هذا الشعوبي المنتسب بطبعه إلىٰ كلب عقور، لم تشف خاطره الدماء المسفوكة في الواقعة التي وصفها بعضهم بقوله: «ما دخلت دار الوليد بالكوفة التي فيها القصارون إلا ذكرت وقع السيوف يوم الجمل».

وقال آخر: «لقد رأيت الرماح يوم الجمل قد أشرعها الرجال بعضها في صدور بعض، كأنها آجام القصب، لو شاءت الرجال أن تمشي عليها مشت..».

وكان جواب الشعوبي الآخر هكذا: «سار فيهم بالصفح والمن الذي سار به رسول الله ﷺ في أهل مكة..».

وليس الأمر كما زعم! إذ لا يقاس المسلمون علىٰ المشركين أولًا.

ولأنه ما من مشارك لفريق إلا وله أقارب في الفريق الآخر ثانيًا. ولذلك شاعت روح التذمر في جيش علي، وطفق يتنمر، وكلما امتدت الأيام ظهرت حقيقة وضعه!

ولو سنَّ علي هذه السنة في أهل البصرة؛ لاقتدىٰ به معاوية في أهل الكوفة!.

بعده: «لما انهزم أهل البصرة ركب علي بغلة رسول الله ﷺ وكانت باقية عنده، وسار في القتلىٰ يستعرضهم..»، وكان في الاستعراض مثله!.

وما ندري - يا للأسف!- تاريخ ولادة البغلة، لنعلم كم كان عمرها يومئذٍ؟ كما لا ندري تاريخ وفاتها لنعلم كم عاشت؟!.

تعليق علىٰ صفحة ٢٢:

قال بعض المتسمين بالعلم: وكان مجلي الحلبة في هذا المضمار: أبو الأسود الدؤلي.. بإرشاد من الإمام علي..

أقول: إن هذه الدعوىٰ ذات شقين، كل منهما يستحق البحث والنقد، ولا بأس أن أميل علىٰ الشق الأول فأبحث عنه، معتمدًا علىٰ أقرب كتاب إلىٰ يدي، وهو الفهرست لابن النديم.

جاء في ص **٥٩** منه بعد كلام: «إن النحو أخذ عن أبي الأسود.. وقال آخرون رسم النحو نصر بن عاصم.. وقال آخر: كان عبدالرحمن أول من وضع العربية..».

وفي ص٦٠ بعد كلام: «حتىٰ بعث إليه - أبي الأسود- زياد: أن اعمل شيئًا يكون للناس إمامًا ويعرف به كتاب الله. فاستعفاه من ذلك، حتىٰ سمع قارئًا يقرأ.. فرجع إلىٰ زياد فقال: افعل ما أمر به الأمير، فليبغني كاتبًا لقنًا.. قال أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة علىٰ أعلاه.. فهذا نقط أبي الأسود».

إن هذه القصة تباين الدعوىٰ! لأن أصل الدعوىٰ وضع النحو، ومفاد

القصة لا يجاوز النقط، وهو ما سمي فيما بعد بالشكل.

ثم أورد قصة أخرىٰ تتعلق بكلمة (ظالع) أخطأ فيها ناطق[1] من الموالي «فقال أبو الأسود: هؤلاء قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا إخوة، فلو عملنا لهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول».

فأي علاقة بين الخطأ في مخرج حرف وبين الفاعل والمفعول؟

ثم أورد قصة طويلة ص ٦٠ - ٦١ لا يشك الباحث الناقد أنها حديث خرافة.

إن الذي انتهيت إليه من تتبعاتي: أن نسبة النحو إلىٰ علي رضي الله عنه هي إحدىٰ النسب التي أكل الدهر عليها وشرب..

ولكن روح الحزبية في وقته أملىٰ كثيرًا من التلفيق.. وعقب التلفيق محاولة المساهمة بين علي وزياد بإحداث (قاسم مشترك) بينهما، أو بين الحزب العلوي والحزب الأموي، فكان القاسم أبو الأسود الدؤلي!

والذي قرَّ عليه رأيي أن وضع علم النحو حدث في وسط المجتمع الإسلامي، وليكن العراقي، غير منظور فيه إلىٰ فلان وفلان.. حتىٰ نضج في زمن الخليل أو أنضجه الخليل، وكان كتاب سيبويه المعجزة العربية الخالدة، بعد كتاب الله العربي الخالد.

---

(١) أصل العبارة «مالك يا سعد! لا تركب؟ قال: إن فرسي ضالع، أراد ظالعًا، فضحك بعض من حضر» وإنما ضحك لأن معنىٰ (ضالع) عكس معنىٰ (ظالع)، ومنه: (لا يبلغ الظالع شأو الضليع)، وهذا دليل علىٰ جهل من لا يفرق بين الضاد والظاء. (منه). قلت: والظالع: الضعيف الأعرج، والضليع: العظيم الخَلق، الشديد.

وما يُقال من أن علماء الإسلام أخذوا النحو من علماء أهل الكتاب لا دليل عليه، وإن كان غير ممنوع، بل نشأ في وسط كان مزيجًا من العرب والموالي فهو نتيج ذلك المزيج دون تفصيل.

تعليق علىٰ ص ١٤ - ١٥:

قال ابن أبي الحديد في ص٣: «اتفق شيوخنا - المعتزلة - المتقدمون منهم والمتأخرون علىٰ أن بيعة أبي بكر الصديق بيعة صحيحة شرعية، وإنها لم تكن عن نص، وإنما كانت بالاختيار الذي ثبت بالإجماع..».

بعده: «واختلفوا في التفضيل، فقال قدماء البصريين كعمرو بن عبيد - رأس المعتزلة بعد واصل-.. إن أبا بكر أفضل من علي، وهؤلاء يجعلون ترتيب الأربعة كترتيبهم في الخلافة» بتلخيص.

وهذا الذي وقع عليه إجماع الجماعة، ولا عبرة بالشواذ، ثم قال:

«وقال البغداديون قدماؤهم ومتأخروهم: إن عليًا أفضل من أبي بكر»!

فليت شعري، ما الذي طرأ علىٰ البغداديين حتىٰ عاجوا؟ هذا موضع نظر! إنه ليس هناك إلا السياسة، فلينظر مدىٰ اتصال هؤلاء بالسياسة، وأول من برز في إقحام السياسة في الدين هو المأمون! ومذهب المأمون في الاعتزال والتشيع معروف.. فهو أول من ربط بينهما واضطهد العلماء. وتبعه أخلافه، حتىٰ جاء المتوكل فطرد الفريقين وعَوَّل علىٰ أهل الحديث، ونسي الأحاديث المائعة المترعة بها المجلدات!

فوجه المطرودون من البلاط العباسي وجهتهم نحو الثائر الزيدي في جبال

الديلم، فوقع (التساقي) بين الفريقين.. واتفقوا علىٰ (قاسم مشترك)، وهو أن زيدًا كان تلميذًا لواصل بن عطاء رأس الاعتزال[1]، والواضع لقواعده، وتغاضوا عن أن واصلًا كان منحرفًا عن علي! وكان حر الفكر لا يبالي بمن خالف.. وربما كان زيد لم يواجه واصلًا، بله أنه قرأ عليه!

ولعلك تقنع بما سقته إليك إذا نقلت لك هذه المواربة:

قال ابن أبي الحديد: «وإلىٰ هذا المذهب ذهب أبو علي الجبائي[2] أخيرًا، وكان قبلُ من المتوقفين، كان يميل إلىٰ التفضيل ولكن لا يصرح به، وإذا صنف ذهب إلىٰ الوقف في مصنفاته، وقال في كثير من تصانيفه: (إن

---

(١) كما في «الملل والنحل»؛ للشهرستاني (١ / ١٥٥)، و«طبقات المعتزلة»؛ لابن المرتضىٰ (ص ٣٣ - ٣٤)، وتُنظر: رسالة «تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة»؛ للأستاذ عبداللطيف الحفظي، (ص ٢٦٥ - ٢٦٦) ،

(٢) الجبائي من معتزلة القرن الثالث، وهو شيخ الإمام الأشعري، شيخ السنة. (منه).
قلت: الأشعري عاد إلىٰ السنة بتصنيفه كتاب «الإبانة»، الذي قال في أوله: «فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون. قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا ﷻ، وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم، وجليل معظم، وكبير مفهم. وجملة قولنا: .. - ثم ساق معتقد أهل السنة -». وانظر: رسالة «أبوالحسن الأشعري»؛ للشيخ حماد الأنصاري رحمه الله.

صح خبر الطائر فعليٌّ أفضل).

فانظر ما معنىٰ (أخيرًا)؟ وما معنىٰ (كان قبل...)؟ وما معنىٰ (كان يميل ولا يصرح)؟

أكان الجبائي يقول بالتقية، وهو المعتزلي الجريء؟ وهو شيخ المعتزلة في عصره، ولهذا ألحُّوا عليه!

بعده: «إن أبا علي ما مات حتىٰ قال بتفضيل علي! نُقل ذلك عنه سماعًا، ولم يوجد في شيء من مصنفاته».

بعده: «إن أبا علي يوم مات استدنىٰ ابنه أبا هاشم، وكان قد ضعف عن رفع الصوت، فألقىٰ إليه أشياء من جملتها تفضيل علي».

ألا ترىٰ أن رائحة النفاق تفوح من هذا التلون؟ وما الداعي إلىٰ هذا الاهتمام؟ ومتىٰ كان التفضيل من الأصول الخطيرة التي يُخشىٰ علىٰ المسلم أن يموت دون القطع بها؟[1] وما هذا الإلحاح علىٰ الجبائي حتىٰ النفَس الأخير؟

ثم نقل أسماء المعتزلة الذين يفضلون عليًا علىٰ عثمان، وهو خطوة إلىٰ الإمام في نظر المشغوفين بالأوهام.

ومن الغريب أن نجد صيغة (الترضي) في ردف كل معتزلي قال بتفضيل علي، وليس لها أثر إثر أبي بكر ولا عمر، مع أنهما هما اللذان ساقا الخلَافة إلىٰ علي رضي الله عنه، وهؤلاء لم يسوقوا إلا ألفاظًا فارغة!

---

(١) سبق أن مسألة المفاضلة من مسائل العقيدة.

وبعد أن نقل وجوه الرأي في التفضيل اختار هو الوجه الآتي:

«وأما نحن فنذهب إلىٰ ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون»، هكذا.. اعتباطًا!

وعلىٰ سبيل المصادفة عثرت في الجزء الرابع ص **٣١٧** علىٰ ما يتصل ببحثنا: «وروىٰ ابن ديزيل.. قال: قال رسول الله ﷺ: ألا أدلكم علىٰ ما إن تساءلتم عليه لم تهلكوا؟ إن وليكم الله، وإن إمامكم علي بن أبي طالب، فناصحوه وصدقوه، فإن جبريل أخبرني بذلك».

وقبل أن يفتش عن صحة هذا الحديث يطفر هذه الطفرة: «فإن قلتَ: هذا نص صريح، فما الذي تصنع المعتزلة بذلك؟».

يجيب عن هذا الاعتراض البارد بقوله: «يجوز أن يريد أنه إمامهم في الفتاوىٰ والأحكام الشرعية، لا في الخلافة»! فكان جوابه أبرد من السؤال.

وكأنه شعر ببرودة هذا الجواب وأخذته منه قشعريرة.. فعطف عليه قوله: «وأيضا فإنّا قد شرحنا من قول شيوخنا البغداديين ما محصله: أن الإمامة كانت لعلي إن رغب فيها ونازع عليها، وإن أقرها في غيره وسكت عنها، تولينا ذلك الغير، وقلنا بصحة خلافته! وأمير المؤمنين لم ينازع الأئمة الثلاثة، ولا جرد السيف، ولا استنجد بالناس، فدل ذلك علىٰ إقراره لهم علىٰ ما كانوا فيه.. فلذلك توليناهم وقلنا فيهم بالطهارة والخير والصلاح، ولو حاربهم وجرد السيف عليهم واستصرخ العرب علىٰ حربهم لقلنا فيهم ما قلناه في من عامله هذه المعاملة من التفسيق والتضليل». أي يكون حالهم كحال الخوارج، أو كحال أصحاب الجمل قبل التوبة، أو كحال معاوية.

فانظر إلىٰ نوَك الطبقة التي ينتمي إليها ابن أبي الحديد من المعتزلة، المعتزلة للمنطق السديد.

وإنما اشترطوا تجريد السيف والاستنجاد بالناس كيلا يرد عليهم أن نهج البلاغة طافح بالتذمر من الثلاثة، فكيف صحت خلافتهم؟ والجواب أن التذمر لا يضر ما لم يجرد سيف! فعفاءَ علىٰ تلك العقول الهزيلة التي اتخذت من تحكيم العقل مهزلة.

ومن غريب أمر محكمي العقل.. أنهم حكموا العقل في ما ليس للعقل فيه مجال؛ كالمسائل الأزلية المعقدة.. وأهملوا العقل في ما للعقل فيه مجال؛ كالنقول المائعة..!



إرداف التشريح بما يزيد في التوضيح

مما اتفقت لي مطالعته كتاب عنوانه: (أثر التشيع في الأدب العربي) بقلم (محمد سيد كيلاني)[١] من مطبوعات (دار الكتاب العربي بمصر)؛ وكنت علقت عليه في حينه، ولكن لم يكتب للتعليقات أن تنشر في حينها، ولما كان البحثان متناسبين، وجدنا من المناسب إرداف التشريح بما يزيد في التوضيح.

إن الكتاب في جملته فتحٌ في حرية البحث في أكثر المواضيع الإسلامية خطرًا، ومؤلفه ممن امتاز بالجرأة والصراحة والتجرد من مؤثرات العصبية الممقوتة.. وهذا الذي جعلني أدعو بحثه فتحًا في الموضوع، إلا أنه فتح يعوزه تسديد! هو فتح في الجملة لا في التفصيل، وذلك أن المؤلف -سدد الله خطاه- اقتحم عقبة لم يستعد لها الاستعداد الكافي.

لا شك أن المؤلف حرر نفسه من الطائفية المنبوذة.. لكنه لم يستطع علىٰ ما ظهر لي التحرر من رواسب الدس الشعوبي، والتحرز من الألغام التي بثها خصوم الإسلام في تاريخ الإسلام تحت أغشية القرون المتطاولة.

(١) وهو كتاب أدبي مفيد؛ إلا أن صاحبه شانه بجرأته علىٰ الصحابة ﭫ، معتمدًا علىٰ الروايات الموضوعة والضعيفة - كما سيأتي -. ومدح الملاح له؛ لتوافقهما في هذه الصفة «الجرأة». وقبّح الله جرأة تورد صاحبها المهالك.

قال - حفظه الله - في الفصل الأول من الباب الأول: «اعتاد بعض قدامىٰ المؤرخين أن يسلكوا في كتابة تاريخ الصحابة مسلكًا عجيبًا. فتراهم يطمسون بعض الحقائق طمسًا غريبًا؛ بإغراقهم في المدح والثناء بحق وبغير حق..».

وكان علىٰ المؤلف إذ نصب نفسه حكمًا أن يجمع بين مسلكي الخصمين ثم يحكم.. كان عليه أن يجعل إزاء هذا المسلك العجيب المغرق في المدح مسلكًا عجيبًا آخر يضاده، وهو مسلك من (يطمسون الحقائق طمسًا غريبًا بإغراقهم في القدح)؛ ليصدر حكمًا عدلًا يستخرجه من بين المسلكين المتناقضين المتناهضين.

لا نقول: إن المؤلف أغفل المسلك الثاني، فقد وفاه حقه في ما بعد، ولكن نقول: كان عليه أن يجمع بين المسلكين ثم يحكم.

إن المؤلف سجل علىٰ نفسه طريقة رشيدة، لكنه لم يحكم التزامها، وتلك الطريقة مستفادة من قوله: «وسواء رضي هؤلاء أو غضبوا، فإني أوثر أن أنهج نهج العلماء المحققين الذين يضعون الحقيقة فوق كل اعتبار».

أما وضع الحقيقة فوق كل اعتبار، فهو مما ازدان به بحث المؤلف، وأما الوعد بنهج نهج العلماء المحققين فقد تخلف في أنحاء من بحثه، وإن لم يكن متعمدًا إخلاف الوعد.

مثال ذلك: قوله حين وضع قدمه علىٰ عتبة البحث ص٢: «ما كاد النبي يلفظ النفس الأخير حتىٰ تحركت أطماع الصحابة في منصب الخلافة»! وهذا ما لا نؤاخذه عليه؛ لأنه حكم ملائم للطبيعة البشرية، ولكن الذي نؤاخذه

عليه قوله: «وأظهر بعضهم لبعض العداوة والبغضاء، وتكشفت النفوس عما تنطوي عليه من أمور كانت مستورة مدة حياة النبي ﷺ بعد ساعات قليلة من وفاته».

أنا لا أعتقد عصمة الصحابة، ولكن أقول: إن المؤلف انجرف برواسب نزعة هدامة لنزع الثقة بالسلف من قلوب الخلف، والغارسون لهذه النزعة غير مجهولين، فقد زعموا أن فلانًا مع رجال سموهم اجتمعوا عند الكعبة قبيل وفاة النبي ﷺ وتآمروا، وعقدوا بينهم عقدًا، وكتبوا عهدًا، إلىٰ غير ذلك من الشنع التي حشيت بها مأفكة رجل (مزعوم)، زعموا أن اسمه (سُليم بن قيس)[1]، فزلقت قدم المؤلف بدسيسة (المتآمرين) علىٰ الإسلام، المفسرين

---

(١) أجاد الشيخ بندر الشويقي في تبيين حقيقة هذا الكتاب في رسالته «أصول الحديث وعلم الرجال عند الإمامية» - قيد الإعداد -، وأنقل منها هذا المختصر: «كتاب سُلَيم بن قيس الهلالي العامري جزءٌ صغيرٌ يتضمَّن أخبارًا تاريخيةً متقدِّمةً جدًا تدورُ حولَ ولايةِ عليٍّ رضي الله عنه والأحد عشر من ولده. وهذه الأخبار مما عاصره سلَيمٌ فرآه، أو عاصرهُ لكن غابَ عنه، فرواه عمَّن سمعه ورآه من أعيان الصحابة؛ كسلمان، وأبي ذرٍّ، وعمَّارٍ، والمقدادِ، ونحوهم من النَّفرِ القليلِ من الصحابة الذين لا تتديَّنُ الإمامية ببغضهم. وقد تضمَّنتْ أخبارُ الكتابِ وقائعَ وأقوالًا شنيعةً مستقبَحةً علىٰ لسان عليٍّ وبنيه، فيها ذمُّ الخلفاء الثلاثةِ وغيرهم من خيارِ الصَّحابة ومقدَّميهم، وإظهارُهم في صورة الكفارِ المنافقين المتآمرين علىٰ نكث عهد النبيِّ - ﷺ - لعليٍّ. بل جاء في بعض طرقِ الكتابِ علىٰ لسانِ راويهِ أبانَ بن أبي عياشٍ، أنه أولَ ما قرأ أخبار الكتابِ استعظمها واستَصْعبها، لأن»فيها هلاكَ جميعِ أمةِ محمد ﷺ، من المهاجرين والأنصار والتابعين، غير عليِّ بنِ أبي طالبٍ وأهل بيته وشيعته«. لكنَّ الراوي يذكرُ بعد هذا أنه رحلَ بالكتابِ إلىٰ الإمام عليِّ بن الحسَينِ زين العابدين، فسأله عنه، وقرأه عليه، فأقرَّه وصحَّح مافيه!. =

. . . .

= وليس في المصادر التاريخية السُّنية ما يفيد شيئًا حول شخصية سُلَيم بن قيسٍ وعدالته، وقد أورد اسمه ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا (٤/ ٢١٤). ووجدتُ له ذكرًا في سند روايتين موقوفتين؛ إحداهما عن سحيم ابن نوفلٍ، عن ابنِ مسعودٍ عند ابن أبي شيبة (٧/ ٤٨٧). والأخرىٰ عن أبي مسعودٍ البدري في (ذم الكلام) للهروي (٤/ ٨٧-٨٩). وثمة رواية ثالثة عند عبدالرزاق (١١/ ٣٦٠)، ومن طريقه الحاكم (٤/ ٤٩٨) عن سليم، عن عمر بن الخطاب، لكن وقع فيها: (سُليم بن قيس الحنظلي)، فلا أدري من يكون.

وأما في المصادر الإمامية، فهو مترجمٌ في: رجال النجاشي (ص٨)، اختيار معرفة الرجال (١/ ٣٢١)، رجال الطوسي (ص١١٤)، الفهرست (ص٤٣١٤)، معجم رجال الحديث (٩/ ٢٢٦).

و سُليم بن قيسٍ معدودٌ -عند الإماميةِ- في أصحاب عليٍّ بن أبي طالبٍ وأوليائه. وفي أخبار كتابه -لو صحَّ- ما يدلُّ علىٰ أن مولده كان قبل الهجرة بسنتين، مع أن لغةَ الكتابِ لا يمكن أن تنتمي لذلك الزمان المتقدِّمِ، ولا لقريبٍ منه. يقول ابنُ النديم: «أولُ كتابٍ ظهر للشيعةِ كتابُ سُلَيم بنِ قيسٍ، رواه أبان بنُ أبي عياشٍ. لم يروه غيره». وقد ذكروا قصة طويلة في كيفية تلقي أبانٍ للكتاب من سُليم.

ومع تضعيف علماء السنة لهذا الكتاب، فقد وافقهم أحد علماء الشيعة؛ فقد جاء في كتاب الرِّجال المنسوب لابن الغضائريِّ عن أبان: «ضعيفٌ لا يُلفتُ إليه، وينسِبُ أصحابُنا وضعَ كتابِ سُليم بن قيسٍ إليه». وقد فصَّلَ ابنُ الغضائريِّ نقدَه للكتابِ في موضعٍ آخر، فقال: «الكتاب موضوعٌ لا مريةَ فيه. . . وعلىٰ ذلك علاماتٌ فيه تدلُّ علىٰ ما ذكرناه. منها: أن محمد بن أبي بكرٍ وعظ أباه عند موته. ومنها: أن الأئمة ثلاثة عشر».

فابنُ الغضائريِّ يستدلُّ علىٰ وضع الكتاب بدليلين وردا فيه: أحدهما يتضمن خطًا تاريخيًا، والآخر يتضمَّن ما يصادم أساسَ معتقد الإمامية الاثني عشرية في عدد الأئمة. أما الخطأ التاريخي: فهو وعظُ محمد بن أبي بكرٍ الصديقِ لأبيه عند وفاته. فمن المتفقِ عليه تاريخيًا أن محمد بن أبي بكرٍ إنما وُلد بذي الحُلَيفةِ في حجَّة الوداع، وكان عمره =

. . . .

= عند وفاةِ أبيه الصَّديق سنتين وبضعة أشهر، فلا يُتصوَّر أن يعظ أباه وهو في هذا السنِّ.
وإذا كانَ بعضُ علماء الطائفةِ استشكلوا موضعينِ من الكتابِ، وتحدَّثوا عن خطأ تاريخيٍّ واحدٍ وقع في متنِ الكتابِ، واجتهدوا في تأويله، فإني رأيتُ فيه -مع صغره- خمسةَ أخطاء تاريخيَّةٍ أخرىٰ!!
الخطأ الأول: يتعلَّق بخبرٍ طويلٍ ورد في الكتابِ عن عليٍّ، ذكرَ فيه أن خمسةً من الصحابة تآمروا وكتبوا صحيفةً في الكعبةِ في حجةِ الوداع تعاهدوا فيها علىٰ أنه إن قتلَ اللهُ محمدًا ﷺ أو ماتَ، أن يتوازَروا ويتظاهروا علىٰ عليٍّ فلا يصل للخلافة. والخمسة هم (أبو بكرٍ وعمرُ وأبو عُبيدةَ وسالم مولىٰ حذيفة ومعاذ بن جبل)، وقد تكرَّر ذكر هذه المؤامرة في موضعين من الكتابِ، وجاء في خبرٍ آخرَ أن أولئك الخمسةَ كانوا أولَ من بايعَ الصِّديقَ في سقيفةَ بني ساعدة.
و الخطأ الذي وقع فيه واضعُ هذه الأكذوبةِ أن معاذَ بن جبلٍ -وهو أحد أولئك الخمسة-، لم يشهد حجةَ الوداع، ولا شهد بيعةَ أبي بكر؛ إذ كان النبيُّ ﷺ بعثه إلىٰ اليمن في السنةِ التاسعةِ، فلم يرجع منها إلا بعد وفاة النَّبي ﷺ في خلافة أبي بكر.
الخطأ الثاني: جاء في الكتابِ علىٰ لسانِ سُلَيم أن معاويةَ بنَ أبي سفيانَ-وهو بصفِّينَ- دعا أبا الدَّرداءِ وأبا هُرَيرةَ، فقالَ لهما: انطلَقا إلىٰ عليٍّ فأقرئاه مني السلامَ وقولا له. . . . فذكر خبرًا طويلًا فيه مراسلاتٌ بين عليٍّ ومعاوية. وأبو الدَّرداء لم يدرك صِفِّينَ، فإنه توفي في خلافة عثمان سنة اثنتين أو إحدىٰ وثلاثين، وكانت بداية حروب صِفِّين أولَ سنة سبعٍ وثلاثين.
الخطأ الثالث: جاء في الكتاب عن عليٍّ، وهو يذكر موقعةَ الجمل: «سِرتُ إليهم في اثني عشر ألفًا، وهمْ نيِّفٌ علىٰ عشرين ومائة ألفٍ، فنَصَرني الله عليهم، وقتلهم بأيدينا. . .». وفي موضعٍ آخر يقولُ سُليمُ بن قيسٍ: «شهدتُ يومَ الجملِ عليًا، وكنا اثني عشر ألفًا، وكان أصحابُ الجملِ زيادةً علىٰ عشرين ومائة ألفٍ».
و من المقطوعِ به أن أهلَ البصرةِ يومَ الجمَلِ لم يبلغوا هذا العددَ ولا قريبًا منه. وأكثر ما قيل فيهم أنهم كانوا قريبًا من الثلاثين ألفًا، أو أقلَّ من ذلك. هذا ما تذكره المصادر التاريخيةِ السُّنيَّةَ، بل هو ما رأيته في مصادر الإماميةِ أيضًا. =

لتاريخه تفسيرًا بحتًا، وليس ما استدل إليه المؤلف من بنات أفكاره.

وما أظن المؤلف إلا مشاركًا لنا في أنَّا إذا اندفعنا مع ريح تلك الدسيسة ساقتنا إلىٰ ما لا يُحمد من الريبة في الرسالة نفسها، وفي صاحبها نفسه، كما لا يخفىٰ علىٰ المتأمل!

إن استشهاد المؤلف بالنقل عن مثل كتاب «الإمامة والسياسة»[1]،

= الخطأ الرابع: جاء في الكتابِ ذكرُ مناظرةٍ أيامَ معاويةَ جرت بينه وبين عبدالله بن جعفر بن أبي طالبٍ بحضور الحسن والحسين وعبدالله بن عباس وأخيه الفضل. والفضلُ بن عباسٍ لم يدرك خلافةَ معاوية؛ إذ كانت وفاته سنة ثلاثَ أو خمسَ عشرة، وخلافة معاوية ابتدأت عام الجماعة سنة إحدىٰ وأربعين.

وقد أشار المحقِّقُ إلىٰ سقوط اسم الفضل من بعض النُّسَخ. ورأيتُ بعضَ المصادر المتقدِّمة تروي الخبرَ من طريقِ سُليمٍ، فتذكر أسامةَ بن زيدٍ مكان الفضل. لكن يبدو أن هذا اضطرابٌ آخر قديمٌ، فقد رُويَ الخبرُ -أيضًا- بذكر الفضل من طريقِ سُليمٍ في مصادر أخرىٰ متقدِّمةٍ.

الخطأ الخامس: جاء في الكتابِ أن عمرَ حين استُخلِفَ شرعَ في جمعِ القرآن، وأن طلحةَ سمعه يقول حينها: «إنه قد قُتِلَ يومَ اليمامةِ رجالٌ كانوا يقرأون قرآنًا لا يقرؤه غيرهم، فذهب»، وأنه سألَ عليًا أن يبعث إليه ما عنده من القرآن فأبىٰ.

وفي هذا الخبرِ من الخللِ أن جمعَ الصحابةِ للقرآن وقعَ في خلافة عمر، بعدما قُتِلَ القراء باليمامة. وهذا خلافُ النقلِ المتواتر المعروف أن الجمع وقعَ في عهد الصديق. واليمامةُ كانت بُعَيد وفاة النبيِّ ﷺ مباشرةً حين ارتدَّ أهلُ اليمامةِ فحاربهم الصديق، فقُتل في حربهم الكثيرُ من القراء، فأشار عمرُ علىٰ الصديقِ بجمع القرآن».

(١) وهو كتاب مكذوب علىٰ ابن قتيبة -رحمه الله تعالىٰ-؛ كما بين هذا عدد من الباحثين، منهم الدكتور عبدالله عسيلان في رسالته «كتاب الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي»، وهذا ملخص ما أورده من أدلة -مع زيادات-؛ لإبطال نسبة الكتاب لابن قتيبة رحمه الله: «١- أن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألَّف كتابًا في =

. . . .

= التاريخ يُدعىٰ الإمامة والسياسة، ولا نعرف من مؤلفاته التاريخية إلا كتاب المعارف، والكتاب الذي ذكره صاحب كشف الظنون باسم (تاريخ ابن قتيبة) والذي توجد نسخة منه بالخزانة الظاهرية بدمشق رقم (٨٠) تاريخ.

٢- أن المتصفح للكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلا إلىٰ دينور.

٣-أن في الكتاب ما يخالف أمورًا متفقًا عليها، مثال ذلك ما ذكره تحت عنوان (إباية علي كرم الله وجهه بيعة أبي بكر ﷺ) يقول: « ثم إن عليًا كرم الله وجهه أُتي به إلىٰ أبي بكر وهو يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله، فقيل له: بايع أبا بكر، فقال: أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولىٰ بالبيعة لي»!! بينما الثابت في كتاب ابن قتيبة المتفق علىٰ نسبته إليه وهو كتاب (الاختلاف في اللفظ والرد علىٰ الجهمية والمشبهة)، (ص ٤٧) أنه يرمي الرافضة بالكفر وذلك لطعنهم بصحابة رسول الله ﷺ فيقول: « وقد رأيت هؤلاء أيضًا حين رأوا غلو الرافضة في حب عليّ وتقديمه علىٰ من قدمه رسول الله ﷺ وصحابته عليه وادعاءهم له شركة النبي ﷺ في نبوّته وعلم الغيب للأئمة من ولده وتلك الأقاويل والأمور السرية التي جمعت إلىٰ الكذب والكفر إفراط الجهل والغباوة ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرّؤهم منهم». فكيف يُنسب له بعد هذا كتاب مشحونٌ بالطعن في الصحابة الكرام؟!

٤- أن المنهج والأسلوب الذي سار عليه مؤلف الإمامة والسياسة يختلف تمامًا عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا، ومن الخصائص البارزة في منهج ابن قتيبة أنه يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه، وعلىٰ خلاف ذلك يسير صاحب الإمامة والسياسة، فمقدمته قصيرة جدًا لا تزيد علىٰ ثلاثة أسطر، هذا إلىٰ جانب الاختلاف في الأسلوب، ومثل هذا النهج لم نعهده في مؤلفات ابن قتيبة.

٥ - يروي مؤلف الكتاب عن ابن أبي ليلىٰ بشكل يُشعر بالتلقي عنه، وابن أبي ليلىٰ هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الفقيه قاضي الكوفة توفىٰ سنة ١٤٨، والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣ أي بعد وفاة ابن أبي ليلىٰ بخمسة وستين عامًا!!=

. . . .

= ٦- أن المستشرقين اهتموا بالتحقيق في نسبة الكتاب، وأول من اهتم بذلك المستشرق (دي جاينجوس) في كتابه (تاريخ الحكم الإسلامي في أسبانيا) ومن ثم أيده الدكتور (ر. دوزي) في كتابه (التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا)، وذكر الكتاب كل من بروكلمان في تاريخ الأدب العربي، والبارون دي سلان في فهرست المخطوطات العربية بمكتبة باريس باسم أحاديث الإمامة والسياسة، ومارغوليوس في كتابه دراسات عن المؤرخين العرب، وقرروا جميعًا أن الكتاب منسوب إلىٰ ابن قتيبة، ولا يمكن أن يكون له.

٧- أن الرواة والشيوخ الذين يروي عنهم ابن قتيبة عادة في كتبه لم يرد لهم ذكر في أي موضع من مواضع الكتاب.

٨- يبدو من الكتاب أن المؤلف يروي أخبار فتح الأندلس مشافهة من أناس عاصروا حركة الفتح من مثل: (حدثتني مولاة لعبد الله بن موسىٰ حاصر حصننها التي كانت من أهله) والمعروف أن فتح الأندلس كان سنة **٩٢**، أي قبل مولد ابن قتيبة بنحو مائة وواحد وعشرين عامًا!!

٩- أن كتاب الإمامة والسياسة يشتمل علىٰ أخطاء تاريخية واضحة، مثل جعله أبا العباس والسفاح شخصيتين مختلفتين!! وجعل هارون الرشيد الخلف المباشر للمهدي!! واعتباره أن هارون الرشيد أسند ولاية العهد لابنه المأمون ومن ثم لابنه الأمين!! وإذا رجعنا إلىٰ كتاب المعارف لابن قتيبة نجده يمدنا بمعلومات صحيحة عن السفاح والرشيد تخالف ما ذكره صاحب الإمامة والسياسة.

١٠- أن في الكتاب رواة لم يرو عنهم ابن قتيبة في كتاب من كتبه؛ من مثل (أبي مريم وابن عفير).

١١- ترد في الكتاب عبارات ليست في مؤلفات ابن قتيبة؛ نحو (وذكروا عن بعض المشيخة)، (حدثنا بعض المشيخة)، ؤمثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ولم ترد في كتاب من كتبه.

١٢- من الملاحظ أن مؤلف الإمامة والسياسة لا يهتم بالتنسيق والتنظيم، فهو يورد الخبر ثم ينتقل منه إلىٰ غيره، ثم يعود ليتم الخبر الأول، وهذه الفوضىٰ لا تتفق مع =

. . . .

= نهج ابن قتيبة الذي يستهدف التنسيق والتنظيم.
١٣- أن مؤلف الإمامة والسياسة يروي عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هذين العالمين.
١٤- أن ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدىٰ العلماء، فهو عندهم من أهل السنة وثقة في علمه ودينه، يقول السلفي: «كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة»، ويقول ابن حزم: «كان ثقة في دينه وعلمه»، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي، ويقول عنه ابن تيمية: «وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلىٰ أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة. .وهو خطيب السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة»، فرجل هذه منزلته لدىٰ رجال العلم المحققين، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب الإمامة والسياسة الذي شوّه التاريخ، وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم؟! «.
وقال الشيخ الدكتور علي نفيع العلياني - وفقه الله - في كتابه «عقيدة الإمام ابن قتيبة»، (ص ٩٠ - ٩٣): «وبعد قراءتي لكتاب الإمامة والسياسة قراءة فاحصة ترجح عندي أن مؤلف الإمامة والسياسة رافضي خبيث ، أراد إدماج هذا الكتاب في كتب ابن قتيبة؛ نظرًا لكثرتها، ونظرًا لكونه معروفًا عند الناس بانتصاره لأهل الحديث ، وقد يكون من رافضة المغرب ، فإن ابن قتيبة له سمعة حسنة في المغرب ،ومما يرجح أن مؤلف الإمامة والسياسة من الروافض ما يلي:
١- أن مؤلف الإمامة والسياسة ذكر علىٰ لسان علي ﷺ أنه قال للمهاجرين: (الله الله يا معشر المهاجرين لا تُخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وقعر بيته إلىٰ دوركم وقعر بيوتكم ، ولا تدفعوا أهله مقامهُ في الناس وحقه ، فو الله يا معشر المهاجرين لنحن أحق الناس به لأنا أهل البيت ، ونحن أحق بهذا الأمر منكم. . والله إنه لفينا فلا تتبعوا الهوىٰ فتضلوا عن سبيل الله). ولا أحد يرىٰ أن الخلافة وراثية لأهل البيت إلا الشيعة.
٢- أن مؤلف الإمامة والسياسة قدح في صحابة رسول الله قدحًا عظيمًا؛ فصوّر ابن عمر جبانًا ، وسعد بن أبي وقاص حسودًا، وذكر أن محمد بن مسلمة غضب علىٰ علي بن أبي طالب لأنه قتل مرحبًا اليهودي بخيبر ، وأن عائشة ﷺ أمرت بقتل عثمان. =

المنسوب إلىٰ ابن قتيبة لا نقرّه عليه؛ لأن في هذا الكتاب خليطًا من غث وسمين، ولم تتحقق نسبته إلىٰ ابن قتيبة، ولكنّا مع ذلك لا نرىٰ بأسًا بالفقرة التي نقلها لقربها من الطبيعة الإنسانية!

«إن أبا بكر قال: والله إني لشديد الوجع، ولِما ألقىٰ منكم يا معشر المهاجرين، أشدُّ عليَّ من وجعي! إني وُليت أمركم ولست خيركم في نفسي،

= والقدح في الصحابة من أظهر خصائص الرافضة ، وإن شاركهم الخوارج ، إلا أن الخوارج لا يقدحون في عموم الصحابة.

٣- أن مؤلف الإمامة والسياسة يذكر أن المختار بن أبي عبيد قُتل من قبل مصعب بن الزبير لكونه دعا إلىٰ آل رسول الله ﷺ، ولم يذكر خرافاته وادعاءه الوحي ، والرافضة هم الذين يحبون المختار بن أبي عبيد لكونه انتقم من قتلة الحسين ،مع العلم أن ابن قتيبة رحمه الله ذكر المختار من الخارجين علىٰ السلطان وبين أنه كان يدعي أن جبريل يأتيه، «المعارف»، (ص ٤٠١).

٤- أن مؤلف الإمامة والسياسة لم يذكر دور عبدالله بن سبأ في الفتنة، ولم يذكر اسمه مطلقًا في كتابه، في حين أن أغلب العلماء الذين كتبوا عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة ذكروا دور عبدالله بن سبأ، وممن ذكر ذلك ابن قتيبة في كتابه «المعارف»، (ص ٦٢٢)، فدل علىٰ أن مؤلف الإمامة والسياسة من الرافضة؛ لأنهم يُنكرون أن يكون أصل مذهبهم مقتبس من اليهود.

٥- إن مؤلف الإمامة والسياسة كتب عن خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين صفحة فقط ، وكتب عن الفتنة التي وقعت بين الصحابة مائتي صفحة، وهذا يُخالف منهج السلف الصالح الذين يُمسكون عما شجر بين الصحابة، مما يدل علىٰ أن مؤلف الإمامة والسياسة له غرضٌ شيطاني، إذ يختصر التاريخ الناصع المشرق، ويُسود الصحائف بتاريخ زائف لم يثبت منه إلا القليل ، وهذه من أخلاق الروافض المعهودة ، نعوذ بالله من الضلال والخذلان «انتهىٰ. قلتُ: وقد قال الملاح نفسه عن كتاب «الإمامة والسياسة»: «المفتعل، المملوء خُبثًا وزندقة». (مجموع السنة: ٢/ ٧٧).

فكلكم ورم أنفه إرادة أن يكون هذا الأمر له، وذلك لما رأيتم الدنيا قد أقبلت!».

فانظر كيف ربط (ورم الأنف) بإقبال الدنيا علىٰ يده رضي الله عنه، والمستنبط من هذا أن التهالك علىٰ منصب الخلافة ظهر له شكل يُحس بعد اجتماع السقيفة بمدة!

وإنما اشتد وجع أبي بكر من المهاجرين؛ لأنه هو الذي استنقذ الخلافة لهم من الأنصار، ولولاه لما صارت إليهم! ولاستبد بها الأنصار، ووقع الشقاق بين الفريقين، وكان من ذلك ما لا تُعلم عواقبه!

وفي كلمة أبي بكر إيماء إلىٰ الجحود الذي ابتلي به وهو علىٰ قيد الحياة.

إن وصف المؤلف للحالة، أو الوصف الذي تبناه مخدوعًا.. يشبه وصف وُضع لمُلك جسماني عضوض بمعزل من الروح والعقيدة والأخلاق، ولو كان الأمر كذلك لما قام للإسلام بناء، ولكانت الجاهلية علىٰ حالها، لا تأثير فيها للنبوة.

ولو كانت الجاهلية علىٰ حالها، ولو أن الأطماع الإنسانية لم تلطفها النفحات النبوية لما كان منتظرًا أن يُسَلم المنصب لمثل أبي بكر، ولا كان منتظرًا منه أن يقول: (وُلِّيت أمركم ولست خيركم في نفسي).

لندع البحث في العقيدة جانبًا، ولنقل: أليس القرآن وثيقة تاريخية لا تعلوها وثيقة؟ فما نصنع بالشهادات الواردة في قوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

لِلنَّاسِ﴾ وقوله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾، وقوله: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾[1].

قل لي بربك: بأي قوة استطاع أبوبكر القيام بالأمر أحسن قيام، وليس له مكنة الأنصار وهم أهل الديار، ولا عصبية بني أمية وهي العصبية التي لا تناهضها عصبية، ولا وجاهة بني هاشم التي تضاعفت بالنبوة، ولم يكن ذا ثراء عظيم يرشو به هذا ويحبو به ذاك.. والقرآن يقول: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾؟

لو كان عثمان هو الذي قُدِّم؛ لربما قيل إنه قُدِّم بعصبية بني أمية ونفوذها في العرب.

ولو أن عليًا هو الذي قُدِّم؛ لقيل إنما قُدِّم لوجاهة بني هاشم، تضاعفها القرابة من النبي ﷺ فأبو بكر إنما قُدِّم لمؤهلاته الذاتية تدعمه الروح الطاهرة المستولية، وإلا فكيف استطاع ضبط الأمر وإخماد جذوة (العداوة والبغضاء) كما ادعىٰ المؤلف؟ لولا أن هناك وازعًا دينيًا قضىٰ علىٰ الاعتبارات الجاهلية الموروثة، وساعد الصديق علىٰ إنقاذ خطط الرسالة كما أراد صاحب الرسالة.

وبالتغلب علىٰ الاعتبارات الجاهلية التي كانت توسوس بها نفوس بعضهم.. تجردت خلافة أبي بكر من الشوائب، فكانت امتدادًا لظل النبوة،

---

(١) هنا أجاد الملاح في نُصحه لصاحب كتاب «أثر التشيع في الأدب»، فتزكية القرآن للصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - أصلٌ ثابت، ينبغي أن يُرد له كل متشابه أو مُشكل، وهذا مافعله أهل السنة - ولله الحمد.

بل كانت امتدادًا لعصمة النبوة، بل كانت معجزة من معجزات الإسلام عجز الخلف أن يأتوا بمثلها.

وكان عهد عمر امتدادًا لتلك المعجزة.. وكانت أيام عثمان الزاهرة امتدادًا لذلك الامتداد إلىٰ حين، ثم انقطع الحبل بالخلافة الراشدة، إذ ليس الرشد في التصميم علىٰ إقامة أحكام الشريعة علىٰ وجهها.. ما لم يقرن بها النجاح في إقامة السياسة، كما أنه ليس الرشد في إقامة السياسة وحدها.. ولهذا لم تحظ خلافة معاوية بصفة الرشد، فتأمل، فالموقف دقيق.

إنه لا مناص من القول بأن الخلافة الراشدة كانت امتدادًا لعصمة الرسالة، والشك في عصمتها يؤول بنا إلىٰ شكوك خطيرة يصعب تلافي عواقبها.

في ص٣: تورط المؤلف في نسبة القول الآتي إلىٰ عمر مخاطبًا به الأنصار يوم السقيفة: «من ينازعنا سلطان محمد وميراثه ونحن أولياؤه وعشيرته»[1]، وبنىٰ عليه حكمًا قاسيًا، حيث قال: «فأنت ترىٰ عمر في كلامه هذا كان أول من أحيا العصبية، وجعل النبي ملكًا علىٰ سلطان»!

لقد كان علىٰ المؤلف أن يمحص الخبر أولًا ثم يحكم، وكان قد وعد بأنه ينهج نهج العلماء المحققين.

إنه لا ينبغي أن نتجاهل أن للنبوة سلطانًا؛ لأن الإسلام دين وسياسة، إلا أن سلطان النبوة بريء من أن يكون مظنة الشهوات؛ كالسلطان المادي الذي تتطلبه النفوس وتحرص علىٰ ميراثه، بل هو وظيفة شاقة يتفاداها من يحتاط

---

(١) ينقلها من كتاب «الإمامة والسياسة»؛ (١ / ١٥) المكذوب على ابن قتيبة - كما سبق.

لآخرته، ولذلك قال عمر لما طلب إليه أن يوصي لولده: «حسبُ آل الخطاب أن تحملوا ما تحملوا»!

ونسبة الملك أو السلطان إلىٰ محمد مما اشتهر به علي رضي الله عنه، كما جاء في ص٥ من الكتاب، وعبارته: «لا تُخرجوا سلطان محمد من داره، وقعر بيته إلىٰ دوركم وقعور بيوتكم».

وفي نهج البلاغة تعبير (ملك ابن أمي) أو (ملك ابن عمي)! والذي أراه أن الكلمة مدسوسة علىٰ عمر لتسويغ نسبتها إلىٰ علي! فإذا قيل: كيف يقول علي مثل هذا وهو (أستاذ الفقه) علىٰ حد تعبير بعض المعبرين؟ قيل: قد سبقه إلىٰ ذلك عمر!

ويقال هنا: أكان علي مقلدًا لعمر؟ أم كان هو الموجه لسياسة عمر كما يزعم الزاعمون؟ ويرون بجرأة أن عمر قال: (لولا علي لهلك عمر)[1] في عشرات المواطن؟

ومن هذا الباب قول المؤلف: «كان واجب العدل يقضي أن تكون الخلافة لعلي ما دامت القرابة اتُخذت سندًا» ص. ٥

فيقال له: إن الحكمة السياسية كانت تقضي أن تكون الخلافة محصورة في دائرة معينة إن صحَّ حديث (الخلافة في قريش) أو لم يصح، سوىٰ أن هناك دائرتين، دائرة ضيقة وهي دائرة القرابة القريبة، ودائرة واسعة هي دائرة القرابة البعيدة، والدائرة القريبة منبع تهمة! إذ يقال: إن محمدًا رام ملكًا خلفه

(١) سبق كلام شيخ الإسلام عن هذه المقولة.

لأهله، والقرآن يوصي محمدًا أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾، والملك أجر كما لا يخفىٰ.

والدائرة القريبة أيضًا - لاسيما إذا حُصرت في بيت علي - مظنة الاحتكار إلىٰ قيام الساعة، وليس الاحتكار من مصلحة الأمة في شيء، لما فيه من معنىٰ الاستبعاد، ولا هو من قواعد الإسلام في شيء، (لمن يفقه) قواعد الإسلام!

أما الدائرة الواسعة، وهي جعل الخلافة مشاعًا في بيوت قريش، فليس فيها مظنة احتكار ولا ملك مخلف.

نعم، إن هناك احتكارًا نسبيًا بالنسبة إلىٰ غير قريش من القبائل العربية، ولكن من يضمن لنا استقامة الأمر إذا أخذنا بنظرية الإشاعة في قبائل كانت تخلفت عن الدعوة وكانت متربصة.. ومن هنا تعلم قيمة القول المنسوب إلىٰ الكميت:

يقولون لم تورث ولولا تراثه لقد شركت فيه بكيل وأرحب

ومما تورط فيه المؤلف قوله في ص٥ أيضًا: «لقد كان العباس أقرب إلىٰ النبي ﷺ، وكان أحق الناس بالخلافة، ولكنه تنازل بحقه هذا لعلي».

أقول: في طريق العباس إلىٰ الخلافة عدة عقبات تبعده عن الحق المزعوم علىٰ تقدير تسليمه.. الأولىٰ: أنه عم النبي ﷺ فالتهمة لاحقة.

والثانية: أنه ليس له سبق أبي بكر، ومن في طبقته، ولا استقامتهم، فقد كان قبل إسلامه يداهن الطرفين، ولم يدخل في الإسلام إلا بعد أن رأىٰ كفة

الإسلام هي الراجحة[١]، ولولا لحمة القرابة لكان هو وأبو سفيان في المعارضة والمشاكسة والتأخرعن الدعوة سواء، وقد سبقه إلىٰ المشاكسة أخوه أبولهب الذي نزل في ذمه القرآن.

فدعوىٰ القرابة يجب أن تطوىٰ عن هذا الموضوع! وحسبها أنها جنت علىٰ أهلها جناية كبيرة، وفي ضمنها الجناية علىٰ الإسلام وتاريخه، واستغلتها الشعوبية حتىٰ خرج الأمر عن أهله.

أما زعم أن العباس تنازل عن حقه لابن أخيه، فهو من احتجاج العجائز! ومن أين جاءه الحق حتىٰ يتنازل عنه؟ وكيف جاز له التنازل عنه إن كان حقًا شرعيًا؟

---

(١) هذا افتراء علىٰ العباس ﷺ، بل هي لوثة تسربت للملاح من أعدائه الشيعة! فهم مَن اشتُهر عنهم الطعن في العباس ﷺ، (انظر أقوالهم في: معجم رجال الحديث؛ للخوئي، (١٠ / ٢٥٢ - ٢٥٩)، أما أهل السنة فهو عندهم من أجلاء الصحابة، ولايضيره تأخر إسلامه عن غيره، كما هو حال كثيرين، وقد ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية»، (٦ / ٢٩٧) سبب إسلامه، وهو أن النبي ﷺ لما طلب منه العباس فداء؛ ادعىٰ أنه لا مال له، فقال له: «فأين المال الذي دفنته أنت وأم الفضل تحت أسكفة الباب وقلت لها إن قُتلت فهو للصبية؟»، فقال: والله يا رسول الله إن هذا شيء لم يطلع عليه غيري وغير أم الفضل إلا الله ﷻ. فكانت سبب إسلامه بعد ذلك. قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «الإصابة»: «كان العباس أعظم الناس عند رسول الله ﷺ، والصحابة يعترفون للعباس بفضله، ويشاورونه، ويأخذون رأيه، ومات بالمدينة في رجب أو رمضان سنة اثنتين وثلاثين، وكان طويلا جميلا أبيض». قلت: وقد ورد في فضله قوله ﷺ: «هذا العباس بن عبد المطلب أجود قريش كفًا وأوصلها»، أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٦١٠)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، (برقم ٣٣٢٦).

وهل من المعقول أن يكون العباس متصفًا بهذا السخاء وهو الذي كلفه النبي فداء ابن أخيه عقيل بن أبي طالب، حين أسرا كلاهما في واقعة بدر، فاعتذر بالعدم؟

وهل من المعقول أن يكون العباس متصفًا بهذا السخاء وهو الذي زاحم عليًا علىٰ فدَكٍ لما أطلقها له عمر، زاعمًا أنها إرث، وفدَكٌ قرية لا دولة؟ فأين نهج العلماء المحققين الذي وعد به المؤلف في أول كتابه؟.

ومما أؤاخذ المؤلف عليه: إنكاره علىٰ عمر احتجاجه علىٰ الأنصار بالأسبقية إلىٰ الإسلام ص٥، وقوله «ليست هناك أدنىٰ علاقة بين أسبقية المرء إلىٰ الإسلام وبين صلاحيته للحكم». لأن عمر لم يحتج لشخص، بل احتج لفريق المهاجرين، وكان احتجاجه في مصلحة الإسلام؛ لأن الأنصار لو لم يسلموا له لدامت المشادة بين الفريقين ولتطاحنوا وتعاجنوا، ولانفرط عقد الإسلام منذ ذلك اليوم! فالموقف كان يستدعي حشد الحجج التي ليس من حقنا أن نناقش فيها بعد أن أثمرت، وكنا نحن من ثمراتها.

ثم إن علاقة الأسبقية بالصلاحية للحكم علاقة وثيقة لمن درس تواريخ المبادئ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ﴾، إذا رافقت الأسبقية مزايا أخرىٰ.. ألا ترىٰ أن عثمان كان أسبق إلىٰ الإسلام من عمر، لأن عثمان أسلم في أوائل الدعوة بسعي أبي بكر رضي الله عنه، وعمر أسلم بعد ست سنين.

وكان احتجاج عمر بسبق المهاجرين إزاء احتجاج الأنصار بأنهم هم (الذين آووا ونصروا)، فالذي أثار احتجاج عمر هو احتجاج الأنصار، ثم إن

الاحتجاج بالصلاحية للحكم وحدها غير كافٍ؛ لأن كلًا من الزعماء يرىٰ أنه صالح للحكم، فبمَ يكون التفاضل إذن؟

ولم يكن المؤلف مسددًا حين قال في ص٦: «سواء أكان الشيخان وصلا إلىٰ منصب الخلافة بحق أو بغير حق؛ فإنهما من غير شك قد خدما الإسلام خدمة بقي أثرها إلىٰ اليوم»!

وذلك أن الحق كان مشاعًا قبل إتمام البيعة، فلا محل لقوله بحق أو بغير حق علىٰ سبيل التشكيك، كأنه أراد أن يقول: إنهما أخذا المنصب بغير حق، ولكن خدماتهما شفعت لهما!! كلا! إنا لا نجيز لأنفسنا التشكيك؛ فنفتح بابًا للمبطلين.

وفي ص٧: «ثم مات أبوبكر، واعترافًا منه بفضل عمر عليه.. عهد إليه.. والظاهر أن أبا بكر وعد عمر فبرَّ بوعده».

لقد استمد المؤلف هذا الحكم من ادعاء أن عليًا قال لعمر: «احلِب حلبًا لك شطره»!

أولًا: ينبغي التدقيق في صحة الخبر، وما أكثر ما تزيَّد المؤرخون وأهل القصص؛ ليكون التاريخ دسمًا، فكان ثلثاه سمًا.

أما التعبير بفضل عمر علىٰ أبي بكر، ومقابلة أبي بكر له بالوفاء فما أبعده عن الحقيقة، بل إن عمر أسدىٰ إلىٰ الإسلام خدمة كان فيها رجل الساعة، ولولا موقف عمر لخرجت الخلافة من قريش، ولم ترجع إليهم، ولا وقعت بيد علي نفسه، إلا أن تحدث أمور مطوية عن تقديرنا.

فلعمر الحق: إن لعمر المنة على المسلمين منذ وفاة النبي ﷺ حتى الساعة: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾.

إنه لولا حزم عمر لانحل حزام الإسلام، ولانقطع سيره من أول سير.. ومصلحة الإسلام فوق مصالح الأشخاص والبيوت.. فدعونا من السفسفة!

وكم من دعوى فسرتها الأحداث فكانت لها أو عليها، والأحداث أصدق مفسر وأعدل مسعر، فلا تُصعر!.

وفي بحث عثمان ص٩ جاء بهذه القصة:

«إن عثمان عيَّن على الأقاليم ولاة عرفوا بسوء السيرة واشتهروا بالفسق والفجور! ومن هؤلاء الحكام (أخوه في الرضاعة) الوليد بن عقبة الذي كان حاكمًا على العراق، لقد شرب وأفرط ثم ذهب إلى المسجد» إلى آخر القصة!!.

أقول: إن مشبهات لهذه القصة وقعت في كلٍ من عهد عمر وعهد أبي بكر وعهد النبي (ﷺ).

ففي عهد عمر اتُهم المغيرة بن شعبة وهو حاكم على العراق أيضًا بقضية زنا![1].

---

(١) من الغريب أن هذه القصة لم يُلاحظ فيها أن المتَّهم كان أميرًا، ولابد للأمير من دار محصنة وحجاب.. ولم يُذكر فيها نوع المرأة المزني بها! وما كان المغيرة بليدًا بحيث يعيا بالدفاع بأن لديه حلالًا من الأزواج وملك اليمين!، بل أنقذوا الموقف بأن زيادًا وهو أحد الشهود وارب في الشهادة فأفسد نصابها. (منه). قلت: حاشا المغيرة رضي الله عنه عن هذا الفعل الشنيع، وقد قال عنه الذهبي: «من كبار الصحابة، أولي الشجاعة =

. . . .

= والمكيدة، شهد بيعة الرضوان، كان رجلا طِوالًا، مهيبا، ذهبت عينه يوم اليرموك، وقيل: يوم القادسية»، «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢١).

أما قضية الشهادة عليه، فيُجاب عنها بالتالي:

١- لم يثبت ذلك عليه، وقد جلد عمر رضي الله عنه الثلاثة الذين اتهموه بالزنا؛ لعدم اكتمال نصاب الشهادة، بعد تردد الرابع، وعدم شهادته، ولم يصنع شيئًا مع المغيرة لعدم ثبوت أصل الواقعة شرعًا.

٢- أن كثيرًا من تلك الروايات لم تصح أصلًا من حيث إسنادها.

٣- أن ذلك الأمر الذي حصل - إن جزمنا بحصوله واقعًا، وهو ما سبب إشكالًا عند كثيرين - لم يكن مع امرأة أجنبية، بل كان مع زوجةٍ من نسائه تشبه تلك التي ادُّعي عليها فعل الفاحشة مع ذلك الصحابي الجليل. قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «يظهر لنا في هذه القصة أن المرأة التي رأوا المغيرة رضي الله عنه مخالطًا لها عندما فتحت الريح الباب عنهما: هي زوجته، ولا يعرفونها، وهي تشبه امرأة أخرىٰ أجنبية كانوا يعرفونها تدخل علىٰ المغيرة وغيره من الأمراء، فظنوا أنها هي، فهم لم يقصدوا باطلًا، ولكن ظنهم أخطأ، وهو لم يقترف - إن شاء الله - فاحشة؛ لأن أصحاب رسول الله ﷺ يعظم فيهم الوازع الديني الزاجر عما لا ينبغي في أغلب الأحوال، والعلم عند الله تعالىٰ»، «مذكرة في أصول الفقه» (ص ١٥٢).

٤- أن الصحابي الجليل المغيرة بن شعبة كان كثير الزواج، فأي حاجة ليفعل الحرام، وهو يجد من الحلال الكثير؟!. قال الذهبي رحمه الله: «عن المغيرة بن شعبة قال: لقد تزوجت سبعين امرأة، أو أكثر. أبو إسحاق الطالقاني: حدثنا ابن المبارك قال: كان تحت المغيرة بن شعبة أربع نسوة، قال: فصفهن بين يديه، وقال: أنتن حسَنات الأخلاق، طويلات الأعناق، ولكني رجل مطلاق، فأنتن الطلاق. ابن وهب: حدثنا مالك قال: كان المغيرة نكَّاحا للنساء، ويقول: صاحب الواحدة إن مرضت مرض، وإن حاضت حاض، وصاحب المرأتين بين نارين تشعلان، وكان ينكح أربعا جميعًا، ويطلقهن جميعًا» انتهىٰ، «سير أعلام النبلاء» (٣ / ٣١).

٥- معلومةٌ غيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب علىٰ حرمات الله، وقوته في دينه، =

وفي عهد أبي بكر في أول خلافته!! اتُهم خالد بن الوليد بقتل مالك بن نويرة ظلمًا ونكاح امرأته[(١)].

= ومعروف، وتشدده مع ولاته، وقد ولّىٰ المغيرةَ بعد تلك الحادثة إمرة «الكوفة»! ولو أنه ثبت عنده شبهة تلك المعصية فإنه لن يوليه قط، كما عُلم من سيرته، وهذا يعني اقتناع عمر بعدم حصول تلك الواقعة أصلًا، أو اقتناعه بأنها كانت زوجته، ولعل الثاني هذا هو الأقرب. (نقلًا عن موقع: الإسلام: سؤال وجواب، علىٰ شبكة الأنترنت).

(١) هو الصحابي الجليل خالد بن الوليد، سيف الله المسلول علىٰ المشركين، وقائد المجاهدين، القرشي المخزومي المكي، أسلم سنة سبع للهجرة بعد فتح خيبر وقيل قبلها، وتوفي سنة ٢١هـ، وله من الفضائل الشيء الكثير، ومن أهم ما جاء في فضائله: أن النبي ﷺ نعىٰ زيدًا وجعفر وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال: «**أَخَذَ الرَّايَةَ زَيدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ**» وَعَينَاهُ تَذرِفَانِ «حَتَّىٰ أَخَذَ الرَّايَةَ سَيفٌ مِن سُيُوفِ اللَّهِ حَتَّىٰ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيهِم»، رواه البخاري (٤٢٦٢)، وعَنْ عَمْرِو بنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ: «مَا عَدَلَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِخَالِدِ بن الْوَلِيدِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ مُنْذُ أَسْلَمْنَا» رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥١٥) وأبو يعلىٰ في «المسند» (١٣/ ٢٧٤) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٥٠): ورجاله ثقات.

وقد تعرض هذا الصحابي الجليل لحملات من الطعن والتشويه قام عليها بعض المستشرقين الذين يتلقفون كل رواية من غير بحث ولا تدقيق، وطوائف من الشيعة حقدًا وغيظًا من هذا الصحابي الذي أبلىٰ بلاء حسنا في قتال الكفار، وحماية الدولة المسلمة في عهود الخلافة الراشدة.

ومن تلك الطعون: قصة قتل مالك بن نويرة وتزوج خالد من امرأته ليلي بنت سنان.

وقد اتفقت الروايات التاريخية علىٰ قدر مشترك، فيه أن مالك بن نويرة قتله بعض جند خالد بن الوليد، وأن خالدًا تزوج بعد ذلك زوجته ليلىٰ بنت سنان.

وأما سبب قتل مالك بن نويرة وذكر بعض ملابسات ذلك الحادث؛ فقد تفاوتت الروايات في بيانه، إلا أن معظم قدامىٰ المؤرخين الذين سجلوا تلك الحادثة، مثل الواقدي وابن إسحاق ووُثَيمة وسيف بن عمر وابن سعد وخليفة بن خياط وغيرهم، ذكروا امتناع مالك بن نويرة من أداء الزكاة وحبسه إبل الصدقة، ومنعه قومه من أدائها، مما حمل خالدًا علىٰ قتله، من غير التفات إلىٰ ما يُظهره من إسلام وصلاة. =

. . . .

= قال ابن سلام في «طبقات فحول الشعراء» (١٧٢): «والمجمع عليه أن خالدًا حاوره ورادَّه، وأن مالكًا سمح بالصلاة والتوىٰ بالزكاة» انتهىٰ. وقال الواقدي في كتاب «الردة» (١٠٧-١٠٨): «ثم قدَّم خالدٌ مالكَ بن نويرة ليضرب عنقه، فقال مالك: أتقتلني وأنا مسلم أصلي للقبلة؟! فقال له خالد: لو كنتَ مسلما لما منعت الزكاة، ولا أمرت قومك بمنعها». انتهىٰ. كما تواتر علىٰ ذكر ذلك من بعدهم من المؤرخين؛ كالطبري وابن الأثير وابن كثير والذهبي وغيرهم.

وتتحدث بعض الروايات عن علاقة بين مالك بن نويرة وسجاح التي ادعت النبوة، وتشير أيضا إلىٰ سوء خطابٍ صدر من مالك بن نويرة، يُفهم منه الردة عن دين الإسلام، كما ذكر ذلك ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٣٢٢) فقال: «ويُقال: بل استدعىٰ خالد مالك بن نويرة، فأنَّبه علىٰ ما صدر منه من متابعة سجاح، وعلىٰ منعه الزكاة، وقال: ألم تعلم أنها قرينة الصلاة؟ فقال مالك: إن صاحبكم كان يزعم ذلك. فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك؟! يا ضرار اضرب عنقه، فضربت عنقه.» انتهىٰ.

إذن فلماذا أنكر بعض الصحابة علىٰ خالد بن الوليد قتل مالك بن نويرة، كما فعل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو قتادة الأنصاري؟

يمكن تلمس سبب ذلك من بعض الروايات، حيث يبدو أن مالك بن نويرة كان غامضًا في بداية موقفه من الزكاة، فلم يُصرح بإنكاره وجوبها، كما لم يقم بأدائها، فاشتبه أمره علىٰ هؤلاء الصحابة، إلا أن خالد بن الوليد أخذه بالتهمة فقتله، ولما كان مالك بن نويرة يُظهر الإسلام والصلاة كان الواجب علىٰ خالد أن يتحرىٰ ويتأنىٰ في أمره، وينظر في حقيقة ما يؤول إليه رأي مالك بن نويرة في الزكاة، فأنكر عليه من أنكر من الصحابة رضوان الله عليهم. جاء في البداية والنهاية لابن كثير ﷺ (٦/ ٣٢٢): «فبث خالد السرايا في البطاح يدعون الناس، فاستقبله أمراء بني تميم بالسمع والطاعة، وبذلوا الزكوات، إلا ما كان من مالك بن نويرة، فكأنه متحير في أمره، متنح عن الناس، فجاءته السرايا فأسروه وأسروا معه أصحابه، واختلفت السرية فيهم، فشهد أبو قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري أنهم أقاموا الصلاة، وقال آخرون إنهم لم يؤذنوا ولا صلوا». انتهىٰ. =

. . . .

= ولما كان مالك بن نويرة من وجهاء قومه وأشرافهم، واشتبه موقفه في بداية الأمر، شكا أخوه متمم بن نويرة ما كان من خالد إلىٰ أبي بكر الصديق ﷺ، فعاد ذلك بالعتاب علىٰ خالد، وتخطئته في إسراعه إلىٰ قتل مالك بن نويرة، قبل رفع أمره إلىٰ أبي بكر الصديق وكبار الصحابة رضوان الله عليهم.

رویٰ خليفة بن خياط (١/١٧) قال: «حدثنا علي بن محمد عن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: قدم أبو قتادة علىٰ أبي بكر فأخبره بمقتل مالك وأصحابه، فجزع من ذلك جزعا شديدا، فكتب أبو بكر إلىٰ خالد فقدم عليه. فقال أبو بكر: هل يزيد خالد علىٰ أن يكون تأول فأخطأ؟ ورد أبو بكر خالدًا، وودىٰ مالك بن نويرة، ورد السبي والمال.» انتهىٰ.

وقال ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ٧٥٥): «فقدم أخوه متمم بن نويرة علىٰ أبي بكر، فأنشده مرثية أخيه، وناشده في دمه وفي سبيهم، فرد أبو بكر السبي. وذكر الزبير بن بكار أن أبا بكر أمر خالدًا أن يفارق امرأة مالك المذكورة، وأغلظ عمر لخالد في أمر مالك، وأما أبو بكر فعذره.» انتهىٰ.

هذا غاية ما يمكن أن يقال في شأن قتل خالد بن الوليد مالك بن نويرة، أنه إما أن يكون أصاب فقتله لمنعه الزكاة وإنكاره وجوبها بعد وفاة النبي ﷺ، أو إنه أخطأ فتسرع في قتله، وقد كان الأوجب أن يتحرىٰ ويتثبت، وعلىٰ كلا الحالين ليس في ذلك مطعن في خالد ﷺ.

يقول ابن تيمية ﷺ في «منهاج السنة» (٥/٥١٨): «مالك بن نويرة لا يُعرف أنه كان معصوم الدم، ولم يثبت ذلك عندنا، ثم يقال: غاية ما يقال في قصة مالك بن نويرة: إنه كان معصوم الدم، وإن خالدًا قتله بتأويل، وهذا لا يبيح قتل خالد، كما أن أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال: لا إله إلا الله. وقال له النبي ﷺ: **«يا أسامة أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله؟ يا أسامة أقتلته بعد أن قال: لا إله إلا الله؟ يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟»** فأنكر عليه قتله، ولم يوجب قودًا ولا دية ولا كفارة. وقدر روىٰ محمد بن جرير الطبري وغيره عن ابن عباس وقتادة أن هذه الآية: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ نزلت في شأن مرداس، رجل من غطفان، =

. . . .

= بعث النبي ﷺ جيشًا إلىٰ قومه، عليهم غالب الليثي، ففر أصحابه ولم يفر. قال: إني مؤمن، فصبحته الخيل، فسلم عليهم، فقتلوه وأخذوا غنمه، فأنزل الله هذه الآية، وأمر رسول الله ﷺ برد أمواله إلىٰ أهله وبديته إليهم، ونهىٰ المؤمنين عن مثل ذلك.

وكذلك خالد بن الوليد قد قتل بني جذيمة متأولًا، ورفع النبي ﷺ يديه وقال: «**اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد**». ومع هذا فلم يقتله النبي ﷺ لأنه كان متأولًا؛ فإذا كان النبي لم يقتله مع قتله غير واحد من المسلمين من بني جذيمة للتأويل، فلأن لا يقتله أبو بكر لقتله مالك بن نويرة بطريق الأولىٰ والأحرىٰ». انتهىٰ.

أما اتهام خالد بن الوليد ﷺ بأنه قتل مالك بن نويرة من أجل أن يتزوج امرأته لهواه السابق بها، فيبدو أنها تهمة مبكرة رماه بها مالك نفسه وبعض أتباعه بها، وليس لهم عليها دليل ظاهر، إنما يبدو أنه أطلقها ليغطي بها السبب الحقيقي الذي قُتل لأجله وهو منع الزكاة، يدل علىٰ ذلك: الحوار الذي نقله الواقدي بين خالد ومالك.

قال الواقدي في «كتاب الردة» (١٠٧-١٠٨): «فالتفت مالك بن نويرة إلىٰ امرأته، فنظر إليها ثم قال: يا خالد بهذا تقتلني. فقال خالد: بل لله أقتلك، برجوعك عن دين الإسلام، وجفلك - يعني منعك - لإبل الصدقة، وأمرك لقومك بحبس ما يجب عليهم من زكاة أموالهم. قال: ثم قدمه خالد فضرب عنقه صبرا.

فيقال إن خالد بن الوليد تزوج بامرأة مالك ودخل بها، وعلىٰ ذلك أجمع أهل العلم.» انتهىٰ.

يقول الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ٧٥٥): «وروىٰ ثابت بن قاسم في «الدلائل» أن خالدا رأىٰ امرأة مالك - وكانت فائقة في الجمال - فقال مالك بعد ذلك لامرأته: قتلتِني! يعني: سأقتل من أجلك. وهذا قاله ظنًا، فوافق أنه قُتل، ولم يكن قتله من أجل المرأة كما ظن». انتهىٰ.

ويقول ابن حجر الهيتمي في «الصواعق المحرقة» (١/ ٩١): «الحق عدم قتل خالد؛ لأن مالكًا ارتد ورد علىٰ قومه صدقاتهم لما بلغه وفاة رسول الله، كما فعل أهل الردة، وقد اعترف أخو مالك لعمر بذلك.

وتزوُّجه امرأتَه: لعله لانقضاء عدتها بالوضع عقب موته، أو يُحتمل أنها كانت =

. . . .

= محبوسة عنده بعد انقضاء عدتها عن الأزواج علىٰ عادة الجاهلية، وعلىٰ كل حال؛ فخالد أتقىٰ لله من أن يُظن به مثل هذه الرذالة التي لا تصدر من أدنىٰ المؤمنين، فكيف بسيف الله المسلول علىٰ أعدائه، فالحق ما فعله أبو بكر، لا ما اعترض به عليه عمر رضي الله تعالىٰ عنهما، ويؤيد ذلك أن عمر لما أفضت إليه الخلافة لم يتعرض لخالد، ولم يعاتبه، ولا تنقصه بكلمة في هذا الأمر قط، فعلم أنه ظهر له أحقية ما فعله أبو بكر، فرجع عن اعتراضه، وإلا لم يتركه عند استقلاله بالأمر؛ لأنه كان أتقىٰ لله من أن يداهن في دين الله أحدا» انتهىٰ.

ويقول الدكتور علي الصلابي في كتابه «أبو بكر الصديق» (٢١٩): «وخلاصة القصة أن هناك من اتهم خالدًا بأنه تزوج أم تميم فور وقوعها في يده، لعدم صبره علىٰ جمالها، ولهواه السابق فيها، وبذلك يكون زواجه منها - حاش لله - سفاحًا، فهذا قول مستحدث لا يُعتد به، إذ خلت المصادر القديمة من الإشارة إليه، بل هي علىٰ خلافه في نصوصها الصريحة، يذكر الماوردي في «الأحكام السلطانية» (٤٧) أن الذي جعل خالدًا يُقدم علىٰ قتل مالك هو منعه للصدقة التي استحل بها دمه، وبذلك فسد عقد المناكحة بينه وبين أم تميم، وحكم نساء المرتدين إذا لحقن بدار الحرب أن يسبين ولا يُقتلن، كما يشير إلىٰ ذلك السرخسي في المبسوط (١٠/ ١١١)، فلما صارت أم تميم في السبي اصطفاها خالد لنفسه، فلما حلت بنىٰ بها كما «البداية والنهاية».

ويعلق الشيخ أحمد شاكر علىٰ هذه المسألة بقوله: إن خالدًا أخذها هي وابنها ملك يمين بوصفها سبية، إذ إن السبية لا عدة عليها، وإنما يحرم حرمة قطعية أن يقربها مالكها إن كانت حاملا قبل أن تضع حملها، وإن كانت غير حامل حتىٰ تحيض حيضة واحدة، ثم دخل بها وهو عمل مشروع جائز لا مغمز فيه ولا مطعن، إلا أن أعداءه والمخالفين عليه رأوا في هذا العمل فرصتهم، فانتهزوها وذهبوا يزعمون أن مالك بن نويرة مسلم، وأن خالدًا قتله من أجل امرأته وأما ما ذكره من تزوجه بامرأته ليلة قتله، فهذا مما لم يُعرف ثبوته. ولو ثبت لكان هناك تأويل يمنع الرجم. والفقهاء مختلفون في عدة الوفاة: هل تجب للكافر؟ علىٰ قولين. وكذلك تنازعوا: هل يجب علىٰ الذمية عدة وفاة؟ علىٰ قولين مشهورين للمسلمين، بخلاف عدة الطلاق، فإن تلك سببها الوطء، =

وفي عهد النبي (ﷺ) قام أربعة شهود من سرية كان يقودها علي؛ فشهدوا في حضرة النبي أن عليًا ضاجع سبية من سبايا اليمن قبل القسمة!! كما جاء في كتاب الخصائص المنسوب إلىٰ النسائي، المطبوع في النجف[١]، فلينظر الفاحص كيف تشابهت هذه القصص؟.

ومن الغريب أن المطاعن التي أُلصقت بعثمان ليس فيها واحدة من جنس الشرب والزنا ملصقة بمروان الملاصق لعثمان، مع أنه كان في رأس القائمة السوداء![٢]

= فلا بد من براءة الرحم. وأما عدة الوفاة فتجب بمجرد العقد، فإذا مات قبل الدخول بها فهل تعتد من الكافر أم لا؟ فيه نزاع. وكذلك إن كان دخل بها، وقد حاضت بعد الدخول حيضة.

هذا إذا كان الكافر أصليًا. وأما المرتد إذا قتل، أو مات علىٰ ردته، ففي مذهب الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد ليس عليها عدة وفاة بل عدة فرقة بائنة، لأن النكاح بطل بردة الزوج، وهذه الفرقة ليست طلاقًا عند الشافعي وأحمد، وهي طلاق عند مالك وأبي حنيفة، ولهذا لم يوجبوا عليها عدة وفاة، بل عدة فرقة بائنة، فإن كان لم يدخل بها فلا عدة عليها، كما ليس عليها عدة من الطلاق.

ومعلوم أن خالدًا قتل مالك بن نويرة لأنه رآه مرتدًا، فإذا كان لم يدخل بامرأته فلا عدة عليها عند عامة العلماء، وإن كان قد دخل بها فإنه يجب عليها استبراء بحيضة، لا بعدة كاملة، في أحد قوليهم، وفي الآخر: بثلاث حيض، وإن كان كافرًا أصليًا فليس علىٰ امرأته عدة وفاة في أحد قوليهم. وإذا كان الواجب استبراء بحيضة فقد تكون حاضت. ومن الفقهاء من يجعل بعض الحيضة استبراء، فإذا كانت في آخر الحيض جعل ذلك استبراء لدلالته علىٰ براءة الرحم. وبالجملة فنحن لم نعلم أن القضية وقعت علىٰ وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد، والطعن بمثل ذلك من قول من يتكلم بلا علم، وهذا مما حرمه الله ورسوله» انتهىٰ. (نقلاً عن موقع: «الإسلام، سؤال وجواب» على شبكة الإنترنت).

(١) كما سبق.

(٢) عند الشيعة. وانظر ترجمته في «الإصابة»، وذكر الخلاف في صحبته، وفيها (٦/ ٢٥٨): «وكان يعد في الفقهاء». وانظر: «هدي الساري»، (ص ٦٢٤).

وقبل ذلك اتُهم أهل العراق سعد بن أبي وقاص فاتح العراق بأنه لا يعدل في القضية ولا يقسم بالسوية![١] وقال قائلهم:

نقاتل حتىٰ أنزل الله نصره وسعد بباب القادسية معصم!

وفي بحث علي ص١١ ما نصه:

«اجتمع فريق من المسلمين وبايعوا عليًا، وكان أول من بايعه الأشتر النخعي أحد قواد جيشه، ولكن عليًا وجد أن عددًا كبيرًا ممن يعتد برأيهم من الصحابة غير راضين عنه، فدعا طلحة والزبير لمبايعته، فتلكأ طلحة، فهدده الأشتر بالقتل، فبايع! وجيء بسعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر فامتنعا! وتخلف عن البيعة من الأنصار كثير، ومنهم حسان بن ثابت وكعب بن مالك ومسلمة بن مخلد وأبو سعيد الخدري ومحمد بن مسلمة والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت ورافع بن خديج وفضالة بن عبيد وكعب بن عجرة» ص١٢[٢].

وختم عبارته بقوله: «وكان هؤلاء يميلون إلىٰ عثمان لما كان يسبغه عليهم من أموال»!!.

فنقول له: كيف تعينت لديك هذه العلة الفظيعة بالنسبة إلىٰ هؤلاء الرجال، الذين أقل صفاتهم أن يكونوا علىٰ بقية من الخير، وفيهم سعد أحد العشرة المبشرة وعبدالله بن عمر المعروف بالورع، وزيد بن ثابت الذي جمع القرآن.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥)، ومسلم (٤٥٣).

(٢) ينقلها من كتاب «الإمامة والسياسة»؛ (١/ ٤٧). وهو كتاب مكذوب علىٰ ابن قتيبة – كما سبق.

وأكد هذه الطعنة النجلاء بقوله في ص١٣ .

«ثم إن عليًا كانت تنقصه صفات لابد من توافرها في كل سياسي ناجح؛ من مكر ودهاء وخداع وشراء للأنصار بالمنح والصلات إلىٰ غير ذلك».

ومآل هذا أن الأمر قام بالرشا من عهد أبي بكر إلىٰ أواخر عثمان! فلما لم يجر علي علىٰ هذه الطريقة أخفق في سياسته! ولعله أخذ هذا التخرص من شرح النهج لابن أبي الحديد المتلصص.

مع أن من طبيعة هذه التهمة أن تنساق إلىٰ أصحاب علي أيضًا؛ لأن أصحابه الذين حفوا به وبايعوه لم يكونوا أكثر فضيلة من الذين لم يبايعوا، فهم أقرب أن يكونوا مظنة الرشوة!.

- يمتاز هذا الكتاب بوثبات؛ منها سديدة مر بعضها، ومنها قوله في الفصل الأول ص١ «فتمحيص الحقائق التاريخية والتجرد من الأهواء.. من الأمور التي لم يعرف القدماء إليها سبيلا»، لنترك هذا الآن ونكتفي بقوله: «اللهم إلا المعتزلة الذين كانوا مطبوعين علىٰ الحرية والصراحة»!

أقول: إن هذه الصفة كانت في أوائلهم[1]، ثم فسدت طريقتهم بمخالطتهم فرقًا أخرىٰ.. وحسبك ابن أبي الحديد الذي تذمر منه المؤلف، حيث قال: «وابن أبي الحديد وإن ادعىٰ أنه معتزلي إلا أني أشك في هذا الادعاء، وأعتقد أنه كان شيعيًا متعصبًا» ص٥٢ .

---

(١) بل أوائلهم كأواخرهم! في البدعة والتنقص من الصحابة ﷺ؛ اتباعًا لأهوائهم «العقلية» التي أوردتهم المهالك، وقد سبق شيء من ذلك .

وقوله هذا مبني علىٰ توهمه أن التشيع والاعتزال لا يجتمعان، ولو كان تتبع المؤلف تامًا لعلم أن المذهبين اصطلحا علىٰ مراغمة أهل السنة ووقع بينهما تفاعل عجيب. . ! وابن أبي الحديد المذبذب لعب علىٰ ثلاثة حبال: التسنن والتشيع والاعتزال، فهو في الأصول معتزلي، وفي البحث شيعي يداهن ابن العلقمي، وفي الفروع شافعي، وما أراه منفورًا عند الاثنا عشرية إلا للصيد. . والغافل إذا قرأ شرح النهج لابن أبي الحديد يراه شيعيًا لطيفًا. . ولا يدري أن هذا اللطيف هو الذي يجر إلىٰ الكثيف!

والغالب أن المعتزلة الذين فيهم شائبة تشيع هم زيدية لا إمامية، أي هم معتزلة بحكم تمذهبهم لزيد[1]، أو أنهم كانوا معتزلة ثم دانوا بالتزيد! فلا يخدعنك لفظ الاعتزال إذا رأيت في جنبه تشيعًا، ثم إن المعتزلة لم يشغلوا أنفسهم بتمحيص التاريخ، وصاحب الكشاف علىٰ براعته لم يبرأ من أخبار العجائز.

أما وثبات المؤلف السديدة، فكثيرة، منها قوله في ص٥٥: «وقد رأيت لزامًا عليَّ في هذا المقام أن أتناول نهج البلاغة بالبحث والتحقيق، سالكًا في ذلك سبيل العلماء. . أما هؤلاء الذين لا هم لهم إلا إرسال المدح فمهمتهم هينة لينة، فما أيسر أن نقول: (هو كتاب في الإتقان تلو القرآن)! وما أسهل أن تُنمق الألفاظ كما نمقها الشيخان: حسن نائل المرصفي ومحمد عبده».

(١) المشهور أن زيدًا تتلمذ لواصل بن عطاء المعتزلي، برغم انحرافه عن علي رضي الله عنه وما أدري ألهذه النسبة أصل أم من مبتكرات القرن الثالث الذي ثار فيه الزيدية في جبال طبرستان، فإن القرن الثالث والرابع جاءا بالطامة الكبرىٰ علىٰ تاريخ الإسلام واستدرجت الزيدية إلىٰ الرفض. (منه).

لقد حل المؤلف بهذه الجرأة عقدة من قلبي!.

وجاء بنموذج من الخطب المتكلفة قائلًا: «هل ترىٰ فيها ما رآه محمد عبده حين يقول: (وإن جحافل الخطابة وكتائب الذرابة، في عقود النظام، وصفوف الانتظام، تنافح بالصفيح الأبلج، والقويم الأملج..)، فأين هو القويم الأملج؟ وأين هي روائع الحجج؟» ص٥٨ .

ثم أتىٰ بنماذج أخرىٰ معيدًا الكرة علىٰ محمد عبده، متهكمًا من «الصفيح الأبلج الذي يمتلج المهج..»!!

إلىٰ أن قال في ص٦٨: «ولفاطمة خطب تُنسب إليها، ولعلي بن الحسين رسالة تُعرف برسالة الحقوق»،لم أحظ بها، وكلها مصنوع!.

ولعائشة أيضًا خطب منسوبة! وهل كان داء التاريخ إلا من داء المباراة؟ لاسيما مباراة فلانة وفلانة[1] .

وفي ص٧٥ «روي أن عليًا سمع ناقوسًا يُضرب، فقال لمن معه: أتدرون ما يقول هذا الناقوس؟ قالوا: لا! قال: فإنه يقول:

نلنا الدنيا فاستهوتنا فاستهوتنا وأذلتنا

واستلبتنا لسنا ندري فيها إلا لو قد متنا

وفي البيت الثاني زحاف غير مأنوس، يدل علىٰ عامية الشاعر، ولعل فيه

---

(١) أكثر المباريات وقعت في القرن الرابع، وكان لبحر البلاغة في هذا العصر عجيج أي عجيج! وكان ممن ساهم فيها أبو حيان التوحيدي المنحرف عن علي ﷺ، لتُنظر رسالته التي دبجها علىٰ لسان أبي بكر ﷺ. (منه).

تحريفًا، والبحر من المتدارك بعده:

يا ابن الدنيا زن بالدنيا وزنًا وزنا وزنًا وزنا

يا ابن الدنيا تفنىٰ الدنيا قرنًا قرنا قرنًا قرنا

وكنت عثرت علىٰ مثل هذه النغمة في مجلة الكتاب قبل سنتين، ولكنها منثورة نثرًا، ولما قرأتها شعرت أنها منظومة، وأعانني الوزن علىٰ إصلاح أخطائها، وجهل المستشهد بها أنها شعر!.

وقال في ص٧٦: «ووضعوا - الشيعة - شعرًا كثيرًا فيه إعلاء من شأن علي علىٰ ألسنة أعدائهم..».

أقول: لم يضعوا شعرًا فقط ولا قصصًا فقط! بل أحاديث.. منها علىٰ لسان سعد بن أبي وقاص، الذي كان امتنع عن مبايعة علي[1]، ولي في هذا بحث بعنوان (تدريب في نقد الحديث).

ووضعُ تلك الأحاديث إما للاستشهاد بقول الشاعر (والفضل ما شهدت به الأعداء)، أو لترويجها علىٰ الموالين لمن وُضعت علىٰ لسانه.. أو لكيلا يقع الاحتجاج بامتناع سعد وهو من أجلاء الصحابة.

---

(١) مما وضعوه علىٰ لسان أبي بكر: «النظر إلىٰ وجه علي عبادة»!!، ومما وضعوه علىٰ لسان أبي بكر أيضًا ما يفيد أن الصراط لا يجاز يوم القيامة إلا بإذن علي..! وكيف يقول مثل هذا في علي من قطع الصراط علىٰ علي؟!. (منه). قلت: بل بايع سعدٌ عليًا رضي الله عنهما، ولكنه اعتزل الفتنة. انظر: «خلافة علي بن أبي طالب»؛ للأستاذ عبدالحميد فقيهي، (١ / ١٠٧). ولا عبرة بما في «الإمامة والسياسة»، (١ / ٥٢ - ٥٣)؛ لأنه مكذوب - كما سبق.

وفي ص٨١: تكلم علىٰ الوليد بن يزيد، وأورد البيتين المشهورين اللذين قالهما عند الاستفتاح بالقرآن.. واستشهد لكذبهما بثلاثة أبيات، فنسبها إلىٰ الوليد، وهي:

أشهد أن الدين دين أحمد فليس من خالفه بمهتد
وأنه رسول رب العرشِ القادر الفرد الشديد البطشِ
أرسله في خلقه نذيرا وبالكتاب واعظًا بشيرا

والاستشهاد بهذه الأبيات لا يلائم خطة المؤلف في تمحيص الأخبار، والذي أراه أن كلا الشاهدين مصنوع، أحدهما للطعن، والآخر للتبرئة، وبهذا يستقيم الميزان!

ومما أجاد فيه المؤلف بحث القصيدة الميمية التي زعموا أن الفرزدق قالها في مدح بعض الأئمة، فقد أعطىٰ البحث حقه، وزاد علىٰ ما كنت أعرف.

كتاب (الأدب في ظل التشيع)[1]:

بعد كتابة ما تقدم ظفرت بكتاب عنوانه: (الأدب في ظل التشيع)، وهو رد علىٰ (أثر التشيع..)، جاء في أول كلمة (التقديم) ما يلي:

«في تراثنا الإسلامي مناجم أدبية مطمورة.. كبرت علىٰ التحديد والتقدير، وتهب للباحث فيها كثيرًا من صنوف العطاء والحباء.. بقوة الناحية الفنية وبالفكرة العربية.. وبالتفاعل الثقافي..».

(١) للكاتب الشيعي: عبدالله نعمة؛ ينتصر فيه لنِحلته.

ونحن نجيبه علىٰ هذا برقة أو بغلظة.. إن ما زعمته تراثًا إسلاميًا محبوك بتراث وثني! وما زعمته (فكرة عربية) مشتبك بفكرة سبئية شعوبية!

وأما (صنوف العطاء والحباء) فليست نحلة وثنية محرومة من صنف عطاء وحباء.

فإلياذة هوميروس مثلًا فيها صنف من صنوف العطاء الوثني وفيها فن.. وكما للإغريق إلياذة.. للهند القدماء إلياذة، وكلها من عطايا الوثنية، وأما (التفاعل الثقافي) فهو مغتفر في كل ناحية من نواحي الحياة، إلا ناحية الشرك المخرج من الإسلام.. والمفرق للجماعة الإسلامية بعد أن وحدها التوحيد.

ثم يعيد النغمة ويقول: «ولأنه صورة حية لأدبنا العربي تعبر عن المدىٰ البعيد لحيوية الفن والفكر» ص٤ .

ولو قال (صورة أعجمية دخيلة.. لحيوية الفن والكفر)؛ لكان أقرب إلىٰ الصدق!

بعد هنيهه..: «علىٰ أننا لا ننكر أنه قد تناوله بعض الأدباء المعاصرين فخصص لدراسته كتابًا أسماه (أثر التشيع في الأدب العربي)، لكنه جاء درسًا فاقدًا لأكثر شروط الدراسة من النزاهة والتجرد، وطرح كل الاعتبارات الطائفية والتقليدية..».

وهذا افتراء أكثر من محسوس.. فقد كانت طريقة المؤلف المردود عليه أكثر من (تجرد)! وهذا الذي دعاني إلىٰ تسديد خطاه في الحلقات السابقة.

وأما (الاعتبارات الطائفية والتقليدية)، فلو كان الراد من رواد الإنصاف لما أسندها إلىٰ المردود، إذ كان هو أليق بها! وأليق به المثل المشهور: (رمتني بدائها وانسلت)!

ثم أكد المنكوس الإسناد (المعكوس) بقوله: «ولم يتجرد أيضًا من هذه الرواسب التقليدية والمذهبية كما يطلب للباحثين!! وجاءت دراسته (طائفية بغيضة) تناول فيها الشيعة.. بالنبز والطعن، وألصق بهم كل أكذوبة وخرافة..».

مع أن كتابه الذي أعدَّه للرد يشهد بما أنكر!.

علىٰ أنا نستطيع أن نقدم له مجلدات ضخمة من الأكاذيب والخرافات..

ونحن لا نتكلف له تعيين اسم كتاب، بل نقترح عليه أن يقصد أي مكتبة شاء من (مكتباته) الأصلية.. ثم يغمض عينيه ويضع يده علىٰ أي كتاب شاء ثم (يفتح عينيه) ويقرأ!

وقد تعجب أو لا تعجب.. من قوله بعد ثرثرة باردة: «وكان من أبرز ظواهره تحكم السطحية و(الرجعية) بروحه، كأننا لا نزال نعيش في متاهات العصور المظلمة..» ص٥ .

ولا يكتفي بذلك، بل يعطف عليه قوله: «ولا نريد أن نحاسب المؤلف علىٰ هذا كله، فإن الحساب للعلم والتاريخ».

ولو كانت هذه الطريقة، طريقة (البهت).. مما اختص به صاحب الرد، لما اهتممنا به، ولا أعرناه قيمة.. ولكنَّا وجدناها طريقة عامة لكل متصد

للمناظرة من فصيلة ابن سبأ.. ولذلك نبهنا عليه للاحتراز منه.

ونحن نستطيع أن نقلب عليه النصائح التالية:

«وما أجدر بهؤلاء.. أن يتوخوا الإنصاف والنزاهة- لو أرادوا النزاهة!- وأن يسموا بأنفسهم عن مزالق الهوىٰ والعصبية - وكيف؟ والسمو عنها نزول عن المذهب! - فإن أكثر الناقدين - مع التجدد في لفظ أكثر - لا يفسد عليهم بحوثهم شيء كمثل التحيز..».

«ولا أنكر أن هناك طائفة من (المضلين) يعملون علىٰ تضليل فئات من المطالعين - بالزور والبهتان- ضاربين الحقائق تحت الأقدام، ولا أنكر أيضًا أن فئات غير قليلة تنجرف بهذه (الخزعبلات)..» لفراغ جماجمهم!

إلىٰ أن يقول: «وحسب هذه الدراسة قيمة أنها دراسة أدب طائفة كبيرة.. لها ثقافتها ومركزها السياسي والاجتماعي والأدبي..».

أما الثقافة والاجتماع فما أدرانا بثقافاتكم واجتماعاتكم..! وأما الأدب فحسبنا ما نحن فيه..!

وأما «الأدوار الجسام تتصاعد فيها أمواج الأحداث».. إلخ. فإنما يصح الافتخار بها لو كانت لمصلحة المجتمع الإسلامي، لا لمصلحة (أفكار سوداء) بثها بين سواد الأمة (المعلم الشاطر) المعروف بـ(ابن السوداء)!

وأما أنها «تبلغ عددًا كبيرًا قرابة (مائة مليون)!! منتشرة علىٰ أديم هذه الأرض»، فالعبرة للكيف لا للكم!

وهذا العدد الذي ضاعفه (بيت الكذب).. كان علىٰ حساب (الوحدة

الإسلامية) بالمكر والغيلة، ونصب الشباك المختلفة الأنواع[1]. دع الصراع والقراع وتحكيم السيوف في رقاب الموحدين في فرص مؤاتية.. بحيث أن الدماء التي سُفكت في هذا السبيل أضعاف مضاعفة في جنب ما سفكه الصليبيون! ودواوين التفتيش التي أقيمت في بعض البلاد الإسلامية تحت إشراف (الدراويش).. ليست أقل شناعة من دواوين التفتيش التي أقيمت في أسبانيا.

ومن الاتفاقات العجيبة وقوع (التعاصر) بين (المجزرتين)، كأنهما علىٰ ميعاد! ، ثم كان حصول التشابه بين (النتيجتين)!!.

ص٧: «وكفاها شأنًا أن تكون درسًا لآداب طائفة - هدامة - كانت في أكثر عصور التاريخ أخصب طائفة في - قتل - الحياة الإسلامية وأكثرها عملًا في حقول - التخريب المادي والمعنوي - وأوفرها عددًا في الرجالات الأدبية» المتقلبة المتلونة.. حيثما دارت زجاجة المنفعة، تسندها التقية المبرقعة!.

وفي ص١١ بحث عن حديث مشهور: «**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**»[2] يقول عنده:

«والحديث علىٰ إطلاقه مفتعل بلا شك لمنافاته للروح العلمية والمنطقية».

---

(١) من تلك الأنواع: (دار التخريب) المقامة في مصر... وسوف يتحقق هذا العدد إن كتب لها ولأمثالها امتداد العمر.. ومن ورائها القصاص المتاجرون؛ كعبدالعزيز سيد الأهل والعقاد الفحل..!. (منه).

(٢) حديث موضوع؛ انظر: «السلسلة الضعيفة»، (برقم ٥٨).

فأقول له: جيئوني بحديث واحد من أحاديثكم التي تستندون إليها في خزعبلاتكم، موافق للروح العلمية والمنطقية، وهذه يدي إليكم!

ثم يقول: «علىٰ أنه لو ثبت صدوره عن النبي؛ فإنه لا يعني إلا بعض كبار الصحابة، ومن لهم القدم الراسخة في الإسلام».

وخشية أن يقال له: هذا أبوبكر وعمر مثلًا (من كبار الصحابة وممن لهم قدم راسخة) هل في ذلك شك؟.

قيد الصحابة بهذا الوصف: «الذين امتازوا بالطاقة الإشراقية في لوحات نفوسهم..».

فنقول له بعد إغماض العين عن هذا التعبير الوثني المظلم: كيف نستطيع التمييز بين ذوي الطاقة المزعومة وغيرهم، وليس لنا بذلك طاقة؟ وصاحب الطاقة علمنا أن نقول (ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به)؟

ثم يقول «وما علينا إلا الإكبار و (الانحناء) أمامهم.. إعظامًا واحترامًا، فإنهم أكرم الأمة.. وكان عصرهم أكثر العصور خيرًا وبركة وعزًا..».

ولو أنا سألنا عن أسماء هؤلاء الذين كان عصرهم خيرًا وبركة.. إلخ، لتلعثم في الجواب وانكشف عواره..

إلا أنه لا يبالي أن يقول: «ومع هذا لا يكون مانعًا عن دراستهم في جو علمي وعقلي..» ص١١ .

فأي علم يعني بعد هذا؟ وأي عقل..؟

واعجب أو لا تعجب من طفرة الباحث بظلفه.. إلىٰ بحث الأستاذ علي

عبدالرزاق عن (الخلافة وأصول الحكم) قائلًا: «فإنه أوغل فيها بجرأة جامحة، ونزع عن الخلافة أكثر أثوابها القدسية، وتركها في ثوبها السياسي..» ص١٢ .

ولكنه لما كان علىٰ ثقة من أن بحث الأستاذ يؤول إلىٰ حتفه.. (داور) علىٰ الطريقة (المتبعة).. قائلًا: «وإن كانت بطريقها وقياسها لا تدل علىٰ قوة الروح العلمية..».

فبعد أن أصعد الأستاذ إلىٰ السماء العليا أهبطه إلىٰ الأرض السفلىٰ، نازعًا عنه الروح العلمية، بعد أن اتخذه وسيلة لنزع أثواب القدسية عن الخلافة!

فمثل هذه السمكة المتموجة في لجتها لا يمكن القبض عليها إلا برأس حديدة!

إنه ما كان لي أن أعبأ بمثل هذا المؤلف لولا علمي بأنه يمثل طريقة يتساوىٰ فيها أجهل الجهلاء وأعلم العلماء.

إلا أنا استفدنا من هذا الكتاب ما يمس موضوعنا الأصلي، وهو قصيدة تمثل (وثنية ابن أبي الحديد) الصارخة.. وهي إحدىٰ القصائد السبع الموسومة بالعلويات ص١٢٠[1]، وهي نموذج من دعاويه في أول الكتاب، كما أنها بمنزلة الشرح لديباجة ابن أبي الحديد في شرحه!

يا برق! إن جئت الغري فقل له ... أتراك تعلم من بأرضك مودع

فيك ابن عمران الكليم وبعده ... عيسىٰ يقفيه وأحمد يتبع..!

---

(١) سبق نقلها في المقدمة.

بل فيك جبريل وميكال وإسرافيل والملأ المقدس أجمع

بل فيك نور الله جل جلاله لذوي البصائر يستشف ويلمع

هذا (ضمير العالم) الموجود من عدم و (سر وجوده) المستودع

هذا هو النور الذي عذباته كانت بجبهة آدم تتطلع

وشهاب موسىٰ حيث أظلم ليله رفعت له لألاؤه تتشفع

لولا حدوثك قلت إنك جاعل الأرواح في الأشباح والمستنزِع

كان عليه ألا يعبأ بالحدوث؛ لأنه من باب (تجسد الكلمة)!!

لولا مماتك قلتُ إنك باسط الأ رزاق تقدر في العطاء وتوسع

وأليق منه وألبق (تعطي من تشاء وتمنع)! وما كان له أن يأبه للممات! لأن له توجيهًا في بعض الملل.

والله لولا حيدر ما كانت الدنيا ولا جمع البرية مجمع

من أجله خُلق الزمان وضوئت شهب كنسنَ وجن ليل أدرع

وإليه.. في يوم المعاد حسابنا وهو الملاذ لنا غدًا والمرجعْ!

صدر البيت إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾! والعجز مبنيٌ علىٰ أعجاز نخل خاوية، وأحاديث واهية!

ولكن المؤلف يوجه الإفك للآفك قائلًا: «ولو لا ضروب التأويل البعيدة.. لكان مستهجنًا وكفرًا».. أي أنه بالتأويل يخرج من دائرة الاستهجان، كما يخرج من دائرة الكفر!

وليس في العالم مستهجن إلا له تأويل، والتأويل يُلحق الخنفساء بالفيل، والكراث بالزنجبيل، ومنه قول المشركين: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾!

تعليق علىٰ ص ٤٨:

قلت: «إن المشرفين علىٰ طبع الكتاب ليسوا من رجال الميدان».

ليس من عادتي أن أتحامل علىٰ العلماء بل علىٰ أشباه العلماء!

إن الكتاب مشحون بالأخطاء، ومنها أخطاء مضحكة، وهاك بعض ما عثرت عليه في الجزء الرابع من المضحكات..

ص ٢٣٢: «إني لعند أمير المؤمنين إذا أقبح قد جاءه يسعىٰ بكتاب»؛ صوابه (إذا فيج)، والفيج كلمة فارسية معربة بمعنىٰ ساعي البريد وتكرر الخطأ في صفحة

٣٣٥: «وإذا بقبيج يشتد بصحيفة في يده»! وما أدري أي الخطأين أقبح؟

٣٣٨: «نصرانيًا يقال له الزما حسن بن منصور»، صوابه: (الرماحس)!

٣٤٣: «والدنيا دار مني لها الفناء.. وهي حلوة خضراء»! وزاد شناعة الخطأ وقوعه في المتن، وهو (دون) كلام الخالق.. مع وجود الصواب في الشرح مرتين!

٣٦٢: ومن هذا الباب (كأني بك يا كوفة تمدين مد الأديم العكازي)!! ولعل الكتاب يُطبع علىٰ نسخة (أعجم طمطم)!.

٣٤٣: «وقوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا﴾! فما أحوج هؤلاء إلىٰ تلاوة

(العزائم)؟! وفي ص١٤، ٢١ ج٢: (طعنه بمعول) ص (بمغول)!

وإذا قدر للطابعين أن يلموا شعث الكتاب بجدول يتضمن الخطأ والصواب وهيهات.. فسيكون الكتاب ٢١ جزءًا..!

ولعل الواقفين علىٰ الطبع لو وردوا العراق لاستُقبلوا بإيمان.. كما استُقبل أخوهم.. الذي ورد تحت ستار الزيارة.. والله أعلم بما انطوت عليه أسرار التجارة..!

الثقافة الإسلامية والقومية

الإسلام الصحيح ثقافة روحية عالية أشار إليها القرآن بقوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾.

ولا تجد تعبيرًا أتم وأدق من هذه الآية الشريفة في وصف تلك الثقافة المنيفة.

وأخت هذه الآية في وصف من أخذوا بتلك الثقافة من الحاشية المحمدية الأولىٰ، قوله تعالىٰ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ ويسر علىٰ المؤمنين.. وبين الشدة علىٰ الكفار والغيظ لهم.. رحمة وقوة تعجب أهل الفتوة.

سوىٰ أن تلك الشجرة ابتليت منذ أينع ثمرها وزهت نضارتها للعالم، برتل خامس (مغيظ).. يحاول جهده أن يقتلعها، مع استظلاله بها وتمتعه بخيراتها، كفرًا وجحودًا.. والآية نص في الموضوع.

ويضع مكانها شجرة أشار إليها القرآن أيضًا بقوله: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ

﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾، فهي مذبذبة متلونة متقلبة تبدو في كل عصر بلهجة ثقيلة أو خفيفة. .

كان أول من برز في قيادة الرتل الخامس: (المعلم اليهودي) الشاطر المعروف بابن سبأ أو ابن السوداء، الذي هو أول من غرس في تاريخ الإسلام النزعة السوداء(١). . ومن رواسبها ابن أبي الحديد وأضرابه.

كان من عادة ذلك الرتل الخامس أن يكتن بشق غائر من الشجرة الطيبة الباسقة مترقبًا مترصدًا. . يوهم الناس أنه جماعة نواطير! فكلما لاحت له فرصة خرج من الشق ليوقع في تلك الشجرة ما تحتمله تلك الفرصة من الأذىٰ. . فهو في فرصة يكسر غصنًا، وفي فرصة يلوي غصنًا ليمتلخه في فرصة أخرىٰ، وإذا وجد فرصة ملائمة خرجت أفراده وخبطوا الشجرة بالهراوي، فتساقط منها ورق كثير. . وتشعثت أغصان كثيرة. . وربما جرأوا بعض (الأوشاب) علىٰ رميها بالحجارة، طمعًا في الثمر!!.

وهو فيما بين ذلك يلتجئ إلىٰ الشق المذكور عند الخوف. فيعبث في جوف الشجرة، ويحدث فيها تخاريب، ويوجه المواد السامة إلىٰ عروقها. . وقد واتته فرصة غفلة المسلمين عما يراد بهم. . أن يتخذ له من جوف الشجرة منافذ وكوىٰ ليتطلع منها إلىٰ الغادين والرائحين؛ ليلقي عليهم نفثات مسمومة قد غشيت سمومها بمصنوعات سكرية ذات أصباغ مغرية للجهال، يعدها (مصنع خاص)، له في كل قطر شُعَب وفروع.

هكذا ظل حال الشجرة وحال الرتل الخامس معها، حتىٰ أظللنا هذا

(١) يحسن مطالعة كتاب: «عبد الله بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام»؛ للدكتور سليمان بن حمد العودة؛ لمعرفة دور هذا «اليهودي» في أحداث الفتنة.

العصر الذي يسمىٰ عصر النور، ثم عصر الذرة، فانقسم الناس في أمر الشجرة إلىٰ ثلاثة أقسام:

قسم قالوا: إن هذه الشجرة -كما يقال- (أي كذا خلقت)، وأن ما هي عليه أزلي! لا يرفع.

وقسم قالوا: إن هذه الشجرة التي وقع عليها هذا التشويه أصبحت لا تنفع، وتشويهها مؤذ للأنظار، فمن الصواب أن تُقتلع من جذورها وتُتخذ وقودًا.. وإن لم يكن اقتلاعها فعليكم بهذه الفؤوس، فسلطوها عليها من فوق إلىٰ تحت!.

وقسم قالوا: إن هذه الشجرة هي أمنا التي عاش آباؤنا في حضنها، ونحن أبناء أولئك الآباء! فمن الظلم أن نتعدىٰ علىٰ ما كان سببًا في نشوئنا وترعرعنا، ما دام العلاج ممكنًا، وذلك بأن نطرد عنها السوس والديدان.. ونعقمها بمادة مطهرة، ونملأ الفراغ الذي فيها بمادة سالمة، ونوجه إليها الماء الطاهر؛ فتزكو حينئذ وتعود سيرتها الأولىٰ.

ونحن ممن كُتب له أن يكون من أهل هذا الرأي[1]، وإن كان مستبعدًا بالنظر إلىٰ ما نعانيه ونعانيه..!

ومما لا شبهة فيه: أن بين الثقافة وبين القومية -ما دمنا ندعيها- علاقة وثيقة، لذلك نقول لبعض دعاة القومية: إما أنكم دعاة مخلصون، فما هذا السكوت؟، وإما أنكم أدعياء ممخرقون، تريدون استغلال كلمتي العروبة والإسلام ولستم منهما في شيء، وكيفما كان.. فأنتم بين منافقين وبين جبناء..!

(١) مع جرأة قادته إلىٰ ما لا تُحمد عقباه -كما سبق-، فغفر الله له.

فهرست المحتويات

❁ ❁ ❁

مطابع الحميضي، هاتف: ٤٥٨١٠٠٠، فاكس: ٤٥٩٢٢١٧